الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر – باتنة-
كلية الحقوق

رقم التسجيل:
الشعبة: العلاقات الدولية

البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية
التحديات والرهانات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

من إعداد الطالب:
ظريف شاكر

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور بن عنتر عبد النور

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د.غضبان مبروك	أستاذ التعليم العالي	باتنة	رئيسا
د.بن عنتر عبد النور	أستاذ محاضر	باتنة	مشرفا ومقررا
د.بغزوز عمر	أستاذ محاضر	تيزي وزو	عضو مناقش
د.قادري حسين	أستاذ محاضر	باتنة	عضو مناقش

السنة الجامعية: 2008 ـ 2010

شكر خاص

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

الآية 105، سورة التوبة

بنعمة من المولى عز وجل تم انجاز هذا العمل الذي نتمنى أن ننال من ورائه مرضاته تعالى خاصة وأننا أردنا من خلاله أن نقدم شيئا لهذا الوطن بتخصيصه بالدراسة دون غيره من المواضيع.

ومن خلال هذا العمل أشكر الأستاذ المشرف بن عنتر عبد النور الذي كان متعاونا وصارما معي في نفس الوقت، وذلك حرصا منه على تقديم دراسة أكاديمية ترقى إلى المستوى المطلوب، كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة الكلية الذين رافقوني طوال مشوار الدراسة بالجامعة

شاكر

الإهـــــداء

إلى والدي العزيز الذي غذاني بعاطفة الأبوة .

إلى والدتي العزيزة التي غمرتني بعطفها وحنانها .

إلى إخوتي سندي المادي والمعنوي .

إلى كل من رافقني في إنجاز هذا البحث

المتواضع، وأخص بالذكر.

الدكتور الفاضل بن عنتر عبد النور،

الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته

القيّمة، ونصائحه الرشيدة.

الطالب ظريف رشاد

الفهرس

مقـــدمـــة.....01
الفصل الاول: الإطار النظري لفهم الأمن في إفريقيا.....08
المبحث الأول: من المفهوم الصلب للأمن إلى الأمن اللين (الأمن الإنساني)..... 09
المطلب الأول: الأمن من المنظور الواقعي : مسلمة المرجعية الدولتية.....10
المطلب الثاني: اتجاهات مراجعة مفهوم الأمن وتوسيع أبعاده المرجعية..... 13
المبحث الثاني: تطبيقات مفهوم الأمن الإنساني على قارة إفريقيا.....20
المطلب الأول: أسس الأمن الإنساني حسب تقرير الأمم المتحدة لعام 1994.....21
المطلب الثاني: حالة اللا امن الإنساني في إفريقيا. 24
المبحث الثالث: منطقة الساحل والصحراء الإفريقية كنموذج دراسة لتحول اللاأمن الإنساني كأحد مصادر تهديد بالنسبة للأمن الجزائري.....30
المطلب الأول: تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية.....31
المطلب الثاني: أبعاد اهتمام الجزائر بمجريات الأمور في المنطقة.....34
الفصل الثاني:الموقف الجزائري من النزاعات التقليدية في المنطقة الساحلية الصحراوية نموذج نزاع الطوارق.....39
المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي لقضية الطوارق في المنطقة.....39
المطلب الأول: الخلفية النظرية لتفسير النزاعات الداخلية والتمرد.....40
المطلب الثاني: تطور مشكل الطوارق و امتداداته الإقليمية.....45
المبحث الثاني: تفاعلات أزمة الطوارق ودور الدبلوماسية الجزائرية في احتوائها.....52
المطلب الأول: الوساطة الجزائرية بين فرقاء الأزمة التارقية في مالي والنيجر. 53
المطلب الثاني: الدور الجزائري في حل الأزمات الإنسانية في المنطقة الساحلية الصحراوية (مشكلة لاجئين)...51
الفصل الثالث: تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وتداعياته على الأمن الجزائري.....67
المبحث الأول: شكل الدولة في منطقة الساحل والصحراء وانعكاسه على الأمن الإقليمي.....68
المطلب الأول: تشابك المسائل الأمنية وتأثيره في إرباك دور الدولة على المستوى الداخلي.....69
المطلب الثاني: نموذج الدولة الفاشلة في المنطقة الساحلية الصحراوية وإفرازاته الأمنية إقليميا.....72
المبحث الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي :تكامل ادوار ؟.....77
المطلب الأول: التأصيل النظري للعلاقة بين متغيري الإرهاب والجريمة المنظمة.....78
المطلب الثاني: التداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة في منطقة الساحل والصحراء.....85

المبحث الثالث: موقع الجزائر من مشكلة الهجرة السرية في المنطقة الساحلية الصحراوية.....*94*
المطلب الأول:حقيقة الطريق الجديد للهجرة السرية من جنوب الصحراء نحو شمال إفريقيا وأوروبا.....95
المطلب الثاني: ضغط العامل المناخي في تفاقم موجات الهجرة الجماعية داخل المنطقة الساحلية الصحراوية.....105
الفصل الرابع: مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء بين المبادرات الإفريقية والتدخل الخارجي.....*109*
المبحث الأول: الإطار الجماعي للتحرك وتكييفه مع تغير مفهوم الأمن.....*110*
المطلب الأول: التصور الجديد لمفهوم الاعتماد الأمني المتبادل.....111
المطلب الثاني: الإقليمية الأمنية من أعلى في مواجهة الإقليمية الأمنية من أسفل.....116
المبحث الثاني: المنظور الجزائري في العمل الجماعي لمواجهة أزمات المنطقة الساحلية الصحراوية.....*123*
المطلب الأول: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي: الآليات والرؤية الجديدة.....124
المطلب الثاني: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999:المقررات والصدى القاري.....128
المبحث الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية و ميزان المصالح.....*133*
المطلب الأول: منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وحقيقة عقدة اللاامن عند الغرب.....134
المطلب الثاني: النفط، اليورانيوم ... حينما تطفو لغة المصالح بين القوى الكبرى في المنطقة.....140
المبحث الرابع: الجزائر و التعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل والصحراء:المنظور الآخر.....*147*
المطلب الأول: إدراج منطقة الساحل والصحراء الإفريقية في الحملة الدولية للحرب ضد الإرهاب: هل هو رهان ناجح ؟.....148
المطلب الثاني: ضرورة تدعيم التضامن المغاربي مع التعاون الإفريقي كخيار استراتيجي للأمن الجزائري.....156
خـــاتمـــة.....162
الملاحق.....*165*
مـراجـــع.....174

مقدمة

لقد شهدت مدركات الأمن تحولات خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة، وتتمثل هذه التحولات في التوسع من مفهوم الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني والذي يتعلق بأمن الإنسان ككائن حي وتحقيق رغباته والحفاظ على كرامته.

فزيادة على تحول التركيز من أمن الدول إلى أمن الأفراد فإن وضع مقاربة لتحقيق هذا الأمن الإنساني بات يتطلب هو الآخر إجراءات جديدة وتكاتف الدول مجتمعة لمنع ظهور وانتشار أسباب وإفرازات عدم تحقيقه كما أن ضحايا الفقر والمجاعة وموجات الجفاف والأمراض الفتاكة أصبحت تقدر في الغالب ضحاياها يقدر بأضعاف ما يسقط في الحروب ذات النمط التقليدي، ولعل مظاهر هذا الأمن الجديد تتجلى صورته بوضوح في الدول المتخلفة التي تعاني خللا بنيويا كبيرا في شكل الدولة كعلامة مميزة ناهيك عن الانهيار الاقتصادي والاجتماعي في ربوع الدولة وهذا بالتوازي مع غياب الرقابة على كامل الأقاليم وانتشار فوضى السلاح والتجارة عبر الحدود، ونزداد خطورة هذه الأوضاع المنفلتة بسهولة انتشارها وانتقالها السريع بين الدول كنتيجة لتطور وسائل الاتصالات التي وفرتها الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم في السنين الأخيرة .

وتظهر منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى في هذا الصدد من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار للأمن الغير المسبوق وما يخلفه من آثار سلبية على سكان بلدان هذه المنطقة والدول المجاورة، حيث أضحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفير أدنى ضروريات الحياة للأفراد هناك كأحد أبرز سمات حالة اللا أمن الإنساني .

وتعتبر الجزائر الامتداد الإفريقي لحدودها محورا استراتيجيا نظرا لثقل انعكاساته السلبية في حال عدم الاستقرار أو التهديد على الجناح الجنوبي لأمنها، أو الايجابية في حالة تطور التعاون الأمني مع بلدان المنطقة الساحلية الصحراوية.

وعرف هذا البعد تحولات هامة منذ استقلال دول هذه المنطقة وبداية تكوين الدول هناك حيث امتزج بناء الدولة وفقا للطريقة الغربية الموروثة عن الاستعمار مع الخصوصية الإفريقية المحلية وما نجم عن هذه التوليفة من مشاكل فيما بعد.[1]

فقد شهدت الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري في مطلع التسعينات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمالي مالي والنيجر، مما أجبر الجزائر على التحرك الدبلوماسي تفاديا لأي تدخل دولي

[1] – عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، (الجزائر،المكتبة .العصرية)،2005 ، ص 55

على حدودها الجنوبية وخلق بؤرة توتر جديدة هي في غنى عنها في هذا الطرف العسير من تاريخها (التطورات المحلية) ومن الضروري الإشارة إلى النتائج التي تخلفها وجود جماعات متمردة في هذا المناطق حيث الزحف المستمر من الهجرات البشرية الفردية والجماعية داخل التراب الجزائري والنشاط المتزايد لعصابات التهريب والجماعات الإجرامية ثم دخول الحركات الإرهابية على الخط في السنوات الأخيرة .

لذلك هناك من الباحثين من يعتقد بضرورة الربط بين التطورات المتلاحقة في المنطقة وأهمية فهم مضامين الأمن الإنساني، حتى وإن وصف هذا المفهوم بالحديث نسبيا وهو الذي رسم خطوطه العريضة تقرير الأمم المتحدة لعام 1994 إلا أنه على ما يبدو يقدم مقاربة جيدة لفهم الأمور ومعالجة لمجريات الأمور والمشاكل التي تعاني منها المنطقة الساحلية الصحراوية.

وحتمت هذه المشاكل المتصاعدة على الدول المجاورة والمحيطة بالمنطقة وعلى رأسها الجزائر التدخل والمعالجة الإستباقية لمشاكل المنطقة والتي أصبح الانتشار سمة مميزة لها، ثم هناك تحول المنطقة في الآونة الأخيرة إلى مسرح للتنافس الدولي بين القوى المختلفة سواء الإقليمية منها أو الأجنبية عن المنطقة وتداعيات كل هذا على الأمن الإقليمي للمنطقة ككل.

يتضح من هذه المعطيات أن أي خلل على المستوى القاري لابد أن ينعكس سلبا على المغرب العربي والمنطقة الساحلية الصحراوية وبالتالي على الأمن الجزائري ، حيث تصبح حسب هذا التصور الجيوسياسي أي اضطرابات في دولة مجاورة لجيران الجزائر من الشواغل الأمنية لأمنها القومي ، وهذا ما حدث مع أزمة البحيرات الكبرى في إفريقيا في العقد الماضي وتداعياتها على دول الجوار (تدفق اللاجئين ، تورط بعض الدول) ونفس الشيء يقال اليوم عن تشاد البلد المجاور لجاري الجزائر وليبيا والنيجر حيث وجود حركة تمرد شمالي تشاد خلق بؤرة عدم استقرار إقليميا توجد خارج تحكم السلطة المركزية ، وأصبحت هذه المنطقة ملجأ لأعضاء الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي دخلوا إليها عبر مالي والنيجر .

إن إدراك الجزائر لأهمية عمقها الإفريقي وإمكانية تأثيره على أمنها القومي دفع النخب الحاكمة في البلد منذ الاستقلال لإعطاء أهمية قصوى لمشاكل المنطقة الساحلية الصحراوية فمن الوساطة لدى أطراف النزاع في القضية التارقية إلى الاهتمام بالقضايا ذات الطابع الإنساني في المنطقة كمشكلة اللاجئين ، ورغم هذا بقيت هذه المنطقة الممتدة وبحكم طابعها الجغرافي مسرحا لتحرك مختلف التنظيمات الإرهابية المحلية والإقليمية بالموازاة مع تنامي نشاط منظمات التهريب العابرة للحدود وإمكانية تقاطع نشاط كل هذه الفواعل الغير الرسمية ذات الطابع الإجرامي.

إن كل هذا الحراك داخل منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، وزيادة على التربص الخارجي بثروات المنطقة يدفع بلا شك أنظمة المنطقة للبحث عن الوسائل المناسبة لمعالجة هذا الانكشاف الاستراتيجي،وعلى ما يبدو فقد تنوعت هذه الاستراتيجيات بين الاستعانة بالطرف الأجنبي واستيراد الحلول من الخارج في مقابل فهناك من الدول وعلى رأسها الجزائر من تراهن على التحرك الإفريقي انطلاقا من شعار أفرقة الحلول والاعتماد على النفس في مواجهة التحديات المشتركة رغم صعوبة المهمة .

على العموم سنحاول في هذه الدراسة تحليل واستظهار مظاهر الانكشاف الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري المتأتية من منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ومحاولة ربط هذه التهديدات بمفهوم الأمن الإنساني لفهم أدق لحقيقة هذه التهديدات .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :تتلخص أهمية دراسة هذا الموضوع في ارتكازه على مستويين أحدهما يخص الجانب النظري والآخر يتعلق بالجانب العملي.

على المستوى النظري:فمحاولة تفسير وفهم طبيعة البيئة الأمنية في المنطقة الساحلية الصحراوية الآخذة في التعقيد من خلال الاستعانة بالمقتربات النظرية المختلفة سواء تلك المتعلقة بفهم أسباب التمرد والحروب الداخلية أو فرضيات الدولة الفاشلة في العلاقات الدولية، يقودنا للبحث في العلاقة بين تطور مفهوم الأمن الإنساني وإمكانية الاستعانة به من طرف النظريات المتخصصة مثلا في بحث قضايا الإرهاب والجريمة لتقديم مقاربة فهم لهذه التهديدات وإسقاطها على واقع الأحداث في مناطق عديدة من العالم تختلف فيها ظروف اللااستقرار، لكن مفهوم الأمن الإنساني قد يساعد في توحيد الجانب النظري لفهم أسباب انتشار الفوضى وانهيار الدول في العالم والبحث عن مقاربات بديلة لوضع تنظيم دولي أكثر كفاءة وإنسانية.

فالفكرة الرئيسة التي يطرحها الموضوع هي النظر في كيفية فشل الدولة في المنطقة الساحلية الصحراوية في تحقيق رغبات أفرادها يدفعهم إلى التحول لتحقيق هذه المطالب عن طريف الاعتماد على النفس ولو كان ذلك على حساب أمن الدولة وهو الذي حدث بالفعل، فقد شهدت المناطق المعزولة والخارجة عن تغطية مؤسسات الدولة فراغا مهد لصعود فواعل تحاول سد الفراغ الذي تركته الأنظمة وهو الذي ولد حالة من الاضطراب والفوضى في هذه المناطق ذات الطابع الصحراوي ، والأنظمة في سعيها لتدارك هذه الأوضاع فاقمت الأمور أكثر وذلك باختزالها المسألة في الحل الأمني العسكري دون محاولة النظر للأسباب الحقيقية لهذه المشكلة والتي لها أبعاد أخرى أكثر أهمية والمتعلقة أساسا بالبعد الاقتصادي والاجتماعي وحتى البعد البيئي.

أما على المستوى العملي فالدراسة تحاول تسليط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية للجزائر القادمة من عمقها الإفريقي ممثلة في الدول المكونة للساحل الإفريقي والصحراء الكبرى لاسيما وأن هذه المنطقة ظلت منذ استقلال الجزائر تشكل مصدر للمشاكل التي ألقت بظلالها على الأمن القومي الجزائري وعلى الأمن الإقليمي للمنطقة الساحلية الصحراوية بصفة عامة، وما يزيد خطورة هذه التهديدات الموجودة إمكانية قيام علاقات تقاطع وتنسيق بشكل متشابك بينها ما قد يصعب إيجاد مقاربات مناسبة لمواجهة هذه التحديات المشتركة بين دول المنطقة بعيدا عن إعطاء الفرصة للتدخل الأجنبي .

إشكالية الدراسة: تنطوي دراسة البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى على إشكالية حقيقية تتعلق بشكل العلاقة بين تحقيق مظاهر التنمية لاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية كأحد خصائص مفهوم الأمن الإنساني وبين تحول التعبير عن الحرمان وانعدام الاهتمام بحقوق الأفراد الأساسية في الحياة إلى مخاطر وتهديدات تأخذ نمط تقليدية و غير تقليدي للتعبير، وهو ما يقود إلى التساؤل عن مدى نجاح نموذج الدولة في المنطقة.

وبهذا تكون إشكالية الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التهديدات الموجودة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن القومي الجزائري ؟ وكيف توظف القوى الكبرى هذا الانكشاف الأمني لاختراق المنطقة ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية فقد ضمنت ببعض الأسئلة المساعدة في تحليلها :

– ما هي المواقف الجزائرية من مجريات الأمور في الساحل الإفريقي سيما ما تعلق بتزاع الطوارق في المنطقة كبؤرة توتر ذات نمط تقليدي ؟

– ما هي مظاهر تعقد البيئة الأمنية في المنطقة الساحلية الصحراوية وتداعياته على الأمن الجزائري والإقليمي ككل؟

– بماذا نفسر فشل الدول في المنطقة الساحلية الصحراوية في فرض النظام والقانون والحد من مظاهر الانفلات الأمني؟

– هل يمكن الاعتماد على التدخل الخارجي للتصدي لهذه التهديدات العابرة للحدود أم أن التركيز على التنسيق الإقليمي يبدو المقاربة الملائمة لمعالجة هذا الانكشاف من وجهة نظر الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

– إذا تعمقنا في فهم ملامح مفهوم الأمن الإنساني الذي أقره التقرير الأممي لسنة 1994 فهمنا الجذور الحقيقية للتهديدات والمخاطر التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي والصحراء وإفرازاتها أمنيا على الجزائر والمنطقة ككل .

– إذا اشتد التنافس بين القوى الكبرى على منطقة الساحل والصحراء لفرض النفوذ والهيمنة أدى ذلك لصرف النظر عن المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المنطقة والمتعلقة أساسا بتوفير المصادر الأساسية للحياة .

– إذا اعتمدنا على المبادرات الإفريقية من خلال المقاربة الإقليمية فإن ذلك يؤدي لتجاوز التهديدات الموجودة في المنطقة وتدعيم لدور الدولة دون الارتماء في المشاريع الأجنبية عن إفريقيا ككل .

منهجية الدراسة

المنهج المسحي : تم الاستعانة بهذا المنهج في تسليط الضوء على منطقة معينة من قارة إفريقيا وتأثيرها على الأمن الجزائري ونعني بها طبعا الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وذلك بإجراء مسح حول تعريف المنطقة والنظر في مختلف المشاكل والتهديدات التي عاشتها وتعيشها المنطقة إلى حد الآن .

منهج دراسة الحالة: وهذا من خلال الاستعانة بمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية كنموذج دراسة لإبراز تأثير الانفلات الأمني الموجود فيها على الأمن الجزائري، وباعتبارها كأحد الجبهات الأساسية المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية للجزائر.

المنهج المقارن: ويظهر من خلال إجراء المقارنة بين متغيري الجريمة المنظمة والإرهاب وإبراز أوجه التشابه والتقاطع بينهما في علاقة متداخلة تستدعى البحث عن مقارنة المتغيرين من حيث التطور التاريخي ، وسائل التحرك لكليهما وذلك بغية الوصول إلى النتيجة التي مفادها أن كلا من الجريمة والإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ومناطق أخرى من العالم أصبح يقتربان من بعضهما البعض في الوسائل بشكل أكثر تداخلا وتكاملا .

تبرير خطة الدراسة: ستقسم الدراسة إلى أربعة فصول كما يلي:

الفصل الأول يتعلق بتحليل الجانب النظري لمفهوم الأمن وكيف تبلور مفهوم الأمن الإنساني حسب منظور الأمم المتحدة ، ثم محاولة إسقاط أبجديات هذا المفهوم اللين للأمن على حالة إفريقيا ، لنأخذ بمنطقة

الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى كنموذج دراسة لتبيان تداعيات غياب مفهوم حقيقي للأمن الإنساني على الجزائر كمنطقة متاخمة لها .

الفصل الثاني يخصص لتحليل المواقف الجزائرية في المنطقة الساحلية الصحراوية منذ ظهور المشاكل ذات النمط التقليدي في المنطقة والمتعلقة أساسا بقضايا الحدود والنزاعات الداخلية حيث تبرز من فترة لأخرى تطاحنات داخل الدولة الواحدة تتجـــاوز تأثيـــراتها حدودها نحو دول الجوار وهذا ما ينطبق على نزاع الطوارق –كنموذج لدراسة حالة– الذي يعتبر من أقدم المشاكل في المنطقة ونظرا لتأثيره الواضح على الأمن الجزائري والأمن الإقليمي للمنطقة ككل (اللاجئين)،فقد سعت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال على التحرك والتوسط بين فرقاء الأزمة التارقية تفاديا لانزلاق المنطقة ككل في حرب مفتوحة ولقطع الطريق على أي تدخل خارجي في منطقة تعتبر عمق استراتيجي ومنطقة انكشاف لا تختلف في أهميتها عن مكانة البعد المتوسطي بالنسبة للأمن الجزائري .

الفصل الثالث: يحلل مظاهر تعقد البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي الصحراء الكبرى بالانتقال من الأنماط التقليدية من التهديد نحو أنماط أخرى أكثر تعقيدا وارتباطا بشكل متشابك وذلك في أعقاب نهاية الحرب الباردة حيث وفرت الثورات التكنولوجية المتعاقبة الفرصة لنضوج مخاطر جديدة تنقل لمسافات بعيدة في ظرف قصير ،خصوصا بعد تفاقم المشاكل داخل الدول نتيجة للعجز الوظيفي في تلبية احتياجات السكان الذي أصبحت تعاني منه الأنظمة القائمة خصوصا في الساحل الإفريقي، وهو الشيء الذي مهد لانتشار ظاهرة الدول الفاشلة والعاجزة في المنطقة والتي تركت وراءها فراغا في التغطية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لكامل أقاليمها ما سهل في النهاية انتشار مخاطر في المنطقة بشكل غير مسبوق حيث اتساع رقعة الجريمة ثم دخول الحركات الإرهابية للمنطقة وإمكانية تقاطعها مع عصابات التهريب ،كما أن الأوضاع المزرية وصعوبة المناخ الذي يميز هذه المناطق دفعت الآلاف من السكان للهروب والهجرة الغير رسمية نحو شمال إفريقيا وأوروبا .

كلها معطيات سيكون لها نتائج وخيمة على الأمن الجزائري باعتبارها تتاخم هذه المناطق المضطربة وعلى أمن المنطقة ككل.

الفصل الرابع يحاول تقديم رؤية متوازنة حول كيفية التعامل مع هذه الأوضاع في المنطقة خصوصا بعد تعاظم مكانة المنطقة استراتيجيا عند الغرب بعد ظهور ترتيبات إقليمية معينة مضمونها أمن المنطقة ، حيث نحاول تحديد المخاطر التي قد تنجر عن إساءة الجزائر لتسير الملفات المضطربة في المنطقة أين تصبح الرؤية الجزائرية في

العمل الجماعي الإفريقي أكثر إلحاحا وتبريرا لنختم برؤية استشرافية للخيارات المتاحة للجزائر لمعرفة فوائدها ومخاطرها قصد رسم الإستراتيجية الأنسب التي يتعين نهجها للخروج من الدوامة الأمنية في المنطقة بأقل الخسائر.

صعوبات الدراسة : رغم أن هذا الموضوع يعني بالدرجة الأولى البعد الإفريقي للأمن الجزائري والذي يمثل محورا استراتيجيا بالنسبة للجزائر فالمراجع في هذا الجانب تكاد تكون منعدمة خصوصا بالعربية إلا بعض الإشارات الخفيفة لهذا الموضوع التي تصدر في المقالات والكتب بين الحين والآخر، بينما الدوريات والبحوث في الغرب لم تغفل هذا الجانب لدرجة إنشاء مراكز بحوث متخصصة لهذه المناطق كمركز الأبحاث حول الصحراء ومقره بواشنطن والذي يديره Jeremy Keenan والذي يصدر نشرات تهتم بالمنطقة الساحلية الصحراوية من خلال دورية Journal of Contemporary African Studies وهناك أيضا دورية African Studies Review وغيرها التي ساعدتنا في الوصول إلى المادة العلمية لهذه الدراسة .

كما استعان البحث بأدبيات التنظير المختلفة من خلال الدوريات المحكمة والإصدارات المرجعية في حقل الدراسات الأمنية مثل :Human security ,Security Dialogue , European Journal of International Relations journal, Comparative Political Studies وغيرها من الدراسات خصوصا تلك الصادرة باللغة الانجليزية والتي حاولت الربط بين النظرية والواقع تحت غطاء مفهوم الأمن الإنساني .

الفصل الأول

الإطار النظري لفهم الأمن في إفريقيا

إن المشاكل الراهنة التي تعيشها قارة إفريقيا والمنطقة الساحلية الصحراوية تحديدا تعطينا فكرة واضحة عن الحاجة إلى نظرة جديدة للمواضيع ذات الصلة في الدراسات الأمنية، فالإرهاب، الفقر الأمراض، والجريمة المنظمة كلها معطيات تدفع إلى توسيع و تعميق المجالات الأمنية في هذه المناطق.

فلوقت طويل ارتبط الأمن بمسائل تقليدية كالسيادة الخارجية والسياسات الدفاعية، لكن ومنذ نهاية الحرب الباردة أصبح العديد من المشاكل عابرا للحدود بشكل متزايد والمواضيع السابقة للأمن أصبحت بحاجة لإعادة إدراكها وفهمها في إطار أكثر ملاءمة.

وقد انعكست هذه التحولات للأمن في الممارسة على حقل الدراسات الأمنية وذلك بإعادة النظر في مفهوم الأمن وتجاوز الادراكات التقليدية لهذا المفهوم .

ففي السابق كان الأمن محصورا استثناءا في الشؤون العسكرية وبدرجة أقل بالنسبة للأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية دفعت التطورات المتلاحقة على مستوى الشؤون الدولية لضرورة إعادة القراءة في مفهوم الأمن، والبحث عن توسيع مضامينه وأبعاده ليشمل جوانب أخرى من خلال مفهوم جديد هو الأمن الإنساني دعت الحاجة لإدراجه بقوة في حقل الدراسات الأمنية .

وهو ما سنحاول التفصيل فيه من خلال قراءة تطور مفهوم الأمن وإسقاطه على المنطقة الساحلية الصحراوية وإفريقيا عموما في هذا الفصل.

المبحث الأول: من المفهوم الصلب للأمن إلى الأمن اللين (الأمن الإنساني)

المطلب الأول: الأمن من المنظور الواقعي: مسلمة المرجعية الدولتية.

المطلب الثاني: اتجاهات مراجعة مفهوم الأمن وتوسيع أبعاده المرجعية

المطلب الأول : الأمن من المنظور الواقعي : مسلمة المرجعية الدولتية .

استعمل الأمن من طرف سيسيرو Cicero ولوكرتيوس Lucretius للإشارة إلى حالة الشعور بالحرية من التهديد، ومنذ القرن السادس عشر أصبح يستعمل هذا المفهوم في إطار الأمن العام " securit publica"

وحسب المؤرخ كوز الذي اعتبر أن تطور مفاهيم الأمن والحماية كمصطلح سياسي ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى تأثرا بمفاهيم " pax romana"و" pax christiana" وتطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري مطبق على امن الفرد "الحماية الاجتماعية " والأمن الداخلي للدولة (.شرطة) والأمن الخارجي للدول (قوات مسلحة). [1]

وتقود كل هذه المعاني إلى الشعور الذاتي والجسماني بالأمن والأمان والحالة الموضوعية والمساواة والوضعية القانونية، هذه المفاهيم تأثرت بالنقاش الحالي حول الأمن في العلوم الاجتماعية

فقد سيطرت وحتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري حصرا وذلك لوقت طويل وانعكس ذلك على الدراسات الأمنية التي اعتبرت الأمن كمشتق من القوة.

إلا أنه توجب انتظار نهاية الحرب الباردة لمراجعة مضمون الأمن وخلق نوع من التشقق والتصدع في الدراسات التقليدية للأمن حيث كانت النظريات والمقاربات والمناهج تحصر مفهوم الأمن في الأبعاد المادية العسكرية التي تتصل باستمرارية الدولة.

ففي السابق كان الأمن والاستقرار موجودان كتركيب عام للأفكار الأساسية التي طورت من عدة اتجاهات داخل الأدبيات الواقعية التي حاولت وضع تصورا مقاربا لمفهوم الأمن يقوم على عدد من المسلمات التي من شأنها تقديم فهم وتفسير أدق لتحول الأمن.

على العموم يعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراساتها للعلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لفهم الأمن، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية تقوم على عدم وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقتها لتحصيل القوة، وكل دولة تسعى لتحسين قدراتها وتنظر للدول الأخرى كتهديد.[2]

---

1 -Bill mcsweeny, "security, identity and interests", *Cambridge university press*, 1999, p 16

[2] – Elke Krahmann ," Security: Collective Good or Commodity? " , *European Journal of International Relations* 2008, p381

في مثل هذه الظروف يقدم الأمن في بداية الأمر كسؤال ومطلب وطني ويعتمد على القدرات الذاتية لمواجهة التهديدات القادمة من الدول الأخرى وحماية السيادة على حدود الدولة ومجالها الجغرافي.

وعلى هذا التفسير تقريبا سارت العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة، واعتبارا لتحول دوافع السلوك الدولي ومراجعة مفاهيم الأمن بعد الحرب الباردة حيث اتضح أن استعمال هذه الفرضيات لتفسير وفهم الواقع الدولي الجديد ظهر عاجزا أمام الظروف الجديدة، وتجديدا وتحديا للمقاربة الواقعية الكلاسيكية جاء الواقعيون الجدد بمحاولات لفهم الأوضاع الجديدة كتلك التي في إفريقيا مثلا.

فأولا، هذه النماذج أصبحت غير قابلة للتطبيق لأن الخطر لم يعد قادما من القوى العظمى بل بالعكس من الدول الضعيفة، وحسب مفاهيم الواقعية الجديدة فالدول التي تتمتع بالكفاءة في تسيير سلطتها تكون أقل احتمالا للإضرار بالأمن، فالأوضاع الراهنة تبين أن الإمكانيات المحدودة لدولة ما تطرح عدة مشاكل على المستوى الأمني حيث أن الكثير من المشاكل أصبح مصدرها الأساسي يأتي من الدولة التي تعاني فعالية أقل في تأدية وظائف مراقبة وضبط حدودها ومجالها الجغرافي.

ثانيا، إن تركيز الأدبيات الأمنية السابقة على بقاء واستمرارية الدولة كهدف رئيسي لتحقق الأمن أصبح قابلا للنقاش مع توسيع مفهوم الأمن منذ نهاية الحرب الباردة، فقد تم إضافة الفرد كوحدة تحليل مرجعية في الدراسات النابعة من تداعيات تحول الأمن على عكس الدراسات التقليدية ،وحسب هذا المنطق فقد تم إقحام البعد الفرداني بقوة في الدراسات الأمنية.[1]

ثالثا ،وكنتيجة لإقحام الفرد في الدراسات الأمنية قبل الوصول لبناء صورة كاملة للأمن فالواقعيون الجدد لم يتقبلوا في البداية المساس بقدسية الدولة كفاعل رئيسي ووحيد ولا ينازعها فواعل آخرين في المستوى الأمني رغم أن المتغيرات الدولية في تلك الفترة كانت تسير بقوة نحو التأكيد على تراجع أمن الدولة مقابل صعود أمون أخرى فرضت نفسها بقوة على أجندة البحث والدراسات بالشؤون الأمنية الدولية.

وكنتيجة لهذا الاختلاف النظري داخل المقاربة النيو واقعية من جهة وضغط التحولات الدولية في العمق من جهة أخرى ساهم في التساؤل لإعادة النظر للعلاقة بين مكانة الفرد والدولة في رسم معالم الخريطة الأمنية الجديدة على المستوى النظري.[2]

---

1 -Wolfram Lacher, "Actually Existing Security: The Political Economy of the Saharan Threat", *Security Dialogue* 2008, p385

2- Czesław Mesjasz, "Security As An Analytical Concept", (Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations, in The Hague, 9-11 September 2004), p06

وولد كل هذا الحراك النظري والواقعي بروز مقاربة معمقة تقوم على التعاون والتضامن حيث الحاجة لبحث نظري جديد يتكيف مع المستجدات الأمنية الجديدة.[1]

من هذا المنظور أعطت نهاية الحرب الباردة الفرصة للدارسين والمنظرين لتناول مفهوم الأمن بعيدا عن نظرية توازن القوى وغيرها من الأدبيات "الارثودكسية" في هذا الحقل، وقد ترافقت هذه المراجعة مع بروز مسائل مهمة في الشؤون الدولية مثل العولمة وزاد النقاش حول إمكانية استمرار فهم الأمن بأبعاده التقليدية أم البحث عن مقاربة أكثر نضجا وتكيفا مع معطيات البيئة العالمية الجديدة تماشيا مع الثورة في وسائل الإعلام والاتصال والحراك التكنولوجي الرهيب، وزيادة على ذلك فنمو نمط جديد من التبادل الاقتصادي خلق ظروفا غير متوازنة بين أطراف العالم المختلفة ووسع الفجوة بين الدول المتخلفة وهي تعاني أصلا من مظاهر التخلف بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

ومن منظور فلسفي فالنقاش الأمني الراهن يدور حول وقاية المجتمع وحمايته من الأضرار المجهولة لتصبح مقررة وواضحة حسب معايير ثابتة ومشتركة، هذا التصور الجديد الذي يثير الأفراد والجماعات والمطالبة بحمايتهم عن طريق الشرطة والإجراءات السياسية يجسد مفهوم "الخطر الاجتماعي" فالتوسع في الحرية إذن قابله تمدد في مفهوم الأمن، وقد تم تناول لأول مرة مفهوم الأمن الاجتماعي عام 1948 في القانون الإنساني.

منذ ذلك الحين اعتبر الأمن كقيمة سياسية في الفكر الغربي والعلوم الاجتماعية وله معنى مستقل ومرتبط بالقيم الفردية والمجتمعية للنظام.

فتعبير الأمن الاجتماعي كان مفهوما غامضا ومرنا في البداية، وقد أشار ولفرز إلى جانبين لمفهوم الأمن حيث المعنى الذاتي يشير لغياب الخوف على القيم المستهدفة، ومن جهة أخرى فحسب منظور

المقاربة البنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية عند وندت فالأمن نتاج التفاعل الاجتماعي والسياسي حيث تكون القيم الاجتماعية، المعايير،الهويات الاجتماعية، العادات متفاعلة بشكل تذاتاني Intersubjective أو .بمعنى أخر فالأمن ما تصنعه الفواعل.

غير أن معظم الدارسين والمهتمين يتفقون على أن الدراسات الأمنية تطورت نحو التوسع والتعمق من خلال إسهامات الأستاذ باري بوزان أحد رواد مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.[1]

1 -Angela Meyer," l'intégration régionale et son influence sur la Structure, la sécurité et la stabilité d'états faibles L'exemple de quatre états centrafricains", (Doctorat de Science politique, Institut d'Etudes Politiques de Paris École doctorale de sciences po, 13 décembre 2006), P18
(http://ecoledoctorale.sciences-po.fr/theses/theses_en_ligne/meyer_scpo_2006/Meyer_scpo_2006.pdf) (27/10/2009)

حيث طرحت هذه المدرسة من خلال أقطابها أفكارا جديدة مهدت لتطوير وتنويع أبعاد الأمن بشكل أكثر وضوحا خروجا عن الفهم التقليدي الذي كرسه المنظور الواقعي في العلاقات الدولية طوال الفترة السابقة

المطلب الثاني :اتجاهات مراجعة مفهوم الأمن وتوسيع أبعاده المرجعية .

من المهم القول أن بداية التسعينات من القرن الماضي شكل نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا وممارسة حيث تولى عدد معتبر من الدارسين مهمة إخراج الأمن من المفهوم الضيق الذي لازمه إلى أبعاد أخرى لم تكن مدرجة في الفترة السابقة، ويعتبر باري بوزان رائدا في هذا الاتجاه حيث عمل على مراجعة لمفهوم الأمن وكذا منهج الترتيب لمختلف الأبعاد التي تمس حقل الدراسات الأمنية تحت إطار توسيع المفهوم، أين الحديث عن التعريف الكلاسيكي الذي يضع البعد الدولاتي في قلب الاهتمام أصبح قابلا للتشكيك فيه، حيث الأمن من هذا المنظور هو قدرة الدول على صيانة الاستقلالية الهوياتية وممارسة وظيفة حماية الوحدة الترابية.

زيادة على ذلك فإن حقل التهديدات الذي يفرض اليوم على الهوية الوطنية يبدو أكثر اتساعا ويتجاوز البعد العسكري الذي يعتبر العامل المركزي للتحرك من وجهة نظر الواقعيين.

ويرى بوزان أن التهديدات ذات الطبيعة العسكرية كتهديدات الهجوم والاجتياح من طرف دولة ضد أخرى يقدم دائما كانشغال أساسي للحكومات، ولكن من المهم في نفس الوقت التأكيد بأن الأمن الوطني يمكن أن يدعم في قطاعات أخرى مثل التخطيط الاقتصادي، السياسي والبيئي.[2]

وقد حاول بوزان بهذا المنطق طرح نموذج يختلف في الخصائص بالنسبة لحقل التهديدات الأمنية التي تتكون من خمسة أبعاد، فإلى جانب البعد العسكري يمكن إضافة البعد السياسي، الاقتصادي، البيئي والمجتمعي.[3]

- الأمن السياسي يفهم في استقرار مؤسسات النظام السياسي ويستند على شرعية النظام وأيديولوجيته
- الأمن الاقتصادي يترجم من خلال الدخول المضمون والمنتظم لمصادر السوق والمالية بصفة دائمة ومستمرة.
- الأمن البيئي يعرف بحفظ البيئة وابتعادها عن مخاطر التهديد من الكوارث الطبيعية والتلوث والتصحر، بينما الأمن المجتمعي يفهم بحفظ ودعم الاستقرار الثقافي كاللغة والهويات الموجودة في المجتمع .

1 -Wolfram Lacher, *op.cit*, p387

2 -ibid,p389

3 - Angela Meyer, *op .cit*, p20

من هذه الزاوية إذن فالمقاربة الأمنية حسب مدرسة كوبنهاغن ومفكريها مثل بوزان وويفر تعتبر الأمن هو" فن الخطاب" حيث يبرز الأمن والوصف بالتهديد عندما يكون موضوع مرجعي محل خطر وأن هذا التهديد الموجود يعطيهم الحق في الدفاع عن أنفسهم بكل الوسائل .

كما أن سقف الأمن يرتفع حين يكون هذا التهديد الموجود عند صانعي القرار جديا، وانطلاقا من هذا المعنى يقترح بالدوين عددا من الأسئلة في محاولة لتحديد الإطار العام لفهم الأمن بطريقة أكثر عمقا وتوسعا من هذه الأسئلة مثلا أمن من ؟ أمن أي قيم ؟ وبأي وسيلة ؟[1].

وحسب ارت ''لكي تكون آمنا ينبغي أن تشعر بالحرية من التهديدات والقلق من الخطر فالأمن بهذا التصور يصبح "عقل الدولة" أي الأفراد يشعرون بالأمن من أذى الآخرين'.[2]

كما أن إدراك مفهوم الأمن وتطوره إلى مفهومه الحالي تأثر بعوامل مركزية كان أبرزها تغير النظام العالمي وأجندة الأمن وقد رافق هذه الموجة من الأحداث الدولية وتحول في المقاربات والمناهج في العلوم الاجتماعية من الوضعية نحو ما بعد الوضعية.

ثم هناك عامل دفع قدما لتوسيع الأمن ليشمل أبعادا أخرى كانت لوقت متأخر مهملة في الدراسات الأمنية الكلاسيكية، حيث أن الأخطار الناجمة عن التدهور البيئي دفعت المختصـــين لإدراجها كمستوى أساسي في التحليل الأمني وذلك لارتباطها المباشر بحياة الأفراد والمجتمعات والدول وإمكانية التأثير في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية.

و أنتجت هذه المراجعات التي شهدها حقل الدراسات الأمنية على المستوى النظري عدة مقاربات وتعاريف بعضها ظهر في وقت قصير مثل مفاهيم الأمن الشامل والأمن المجتمعي، كما أن العديد من المفاهيم طورت في إطار الدراسات النقدية للأمن باعتباره بناء اجتماعيا كالأمن الإنساني الذي عرف صدى قويا وأهمية خصوصا في غضون السنوات القليلة الماضية .

وأصبحت الدول تواجه تحديات تسييرها غالبا ما يتطلب قدرات وإمكانات تكون غير متوفرة في معظم الدول الضعيفة والمتخلفة، وفي نفس الوقت فالتساؤل حول العلاقة بين الأمن والبعد الوطني أصبح أكثر مزاحمة

---

1 - Elke Krahmann ,*op.cit*, p383

2- Steve Smith ,"The Concept of Security Before and After September 11", (Singapore, Institute of Defence and Strategic Studies , MAY 2002), p06 (http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital- Library/ Publications /Detail /?ots591 0C54E3B3-1E9C- BE1E-2C24- A6A8C7060233&lng=en&id=27234) (27/10/2009)

بالأبعاد العابرة للحدود والأوطان كتحديات متشعبة ومعقدة في آن واحد صعدت على مسرح الأحداث الدولية والإقليمية كإدراك جديد يستدعي توسيع وتعميق مفهوم الأمن .

من الظاهر أن باري بوزان تولى المهمة بجدارة على حد تعبير بالدوين وأقحم الفرد كوحدة تحليل بجانب الدولة التي بقيت عنده في البداية مرجعا لا ينبغي الاستغناء عنه في التحليل وذلك لأن الدولة في قلب التفاعل وفي نفس الوقت هي من يتكفل بمعالجة الانكشاف الذي يلحق الأمن وهي الوضعية التي وصفها بوزان بحالة اللاامن.[1]

كما أشار بوزان إلى مفهوم الأمن المركب حيث أصبح الأمن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم حيث من الصعب فهم الأمن في دولة ما دون الأخذ في عين الاعتبار الدول المجاورة خصوصا بعد تعقد المشاكل المطروحة في الفترة الراهنة وترابطها بشكل معقد.

ويندرج في هذا الإطار البعد السكاني (الديمغرافي) حيث أنتج هذا البعد مشكل الهجرة والجريمة بين عدد من الدول كما في حالة إفريقيا مثلا، وفي كل هذه الظروف فالدول هي المرجع الرئيسي، بحيث أنها تدخل بين ديناميكية الأمن لما دون الدولة والعمليات الأمنية على مستوى النظام الدولي .

لكن بنهاية التسعينيات ومع التحولات التي لحقت بمفهوم الأمن الأوروبي أعطى هذا صعوبات لفرضية بوزان بأن الدولة هي المرجع الأساسي، ففي عدد من المنشورات طور بوزان مفـــهوم الأمـــن المجتمعي كأهم عنصر في فهم تحول العالم نهاية الحرب الباردة.

فإذا كانت الدولة تركز على الأمن السيادي فإن الأمن المجتمعي يركز على عامل القيم كاللغة والثقافة والدين، وبهذا التحليل فالأمن المجتمعي لا يقوض أمن الدولة ولكن يساهم في إعطاء دفعة كبيرة للدراسات الأمنية.

و بالموازاة مع موجة الأمن المجتمعي التي ركب من خلالها بوزان حقل الدراسات الأمنية عمل أيضا على وضع أسس أفكار "الأمننة securitization" حيث بالإمكان جعل صفة الأمن متغيرا يمكن نقله من ظاهرة لأخرى.

وإجمالا فالأدبيات التي اهتمت بالتنظير في حقل الشؤون الدولية حاولت تقديم إجابات على أسئلة: أمن من ؟ ومن يؤمن من ؟ وغيرها من الإشكاليات التي حاولت بعض المقاربات النظرية الأخرى في العلاقات الدولية

1 - ibid., p07

التطرق لها. **انظر الشكل (01): توسع مفهوم الأمن.**

	الموضوع المرجعي (أمن من ؟)	**القيم التي في خطر (أمن ماذا ؟)**	**مصادر التهديد (من أي جهة أو من ماذا ؟)**
الأمن الوطني (الأبعاد السياسية والعسكرية)	الدولة	السيادة، الوحدة الترابية	الدول الأخرى، الإرهاب (فواعل غير دولاتية)
الأمن الإنساني	الأمة، المجموعات، الأفراد	الوحدة الوطنية، الهوية	الدولة، المهاجرين ذوي ثقافات أخرى
الأمن البيئي	البيئة	الاستمرارية والبقاء	الجنس البشري

Source : Hans Günter Brauch, "Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks in Environmental and Human Security " Studies of the University: Research Counsel, Education'Publication, *Series of UNU-EHS* .1/2005, p19

ويظهر من خلال الجدول المبين كيف تطورت النظرة إلى مفهوم وذلك بتوسيع أبعاد المرجعية، فبعد أن كانت الدولة توضع في قلب اهتمامات الدراسات الأمنية وذلك بالتركيز على مفاهيم كلاسيكية في العلاقات الدولية كحماية السيادة الوطنية وتأمين الحدود ، وتغيرت هذه النظرة فيما بعد توسيع الإطار المفاهيمي للأمن نحو أبعاد أخرى لم تكن مدرجة من قبل ضمن الأجندة الأمنية كالحديث عن المشكل البيئي واعتباره مسألة عالمية و عدم تحقيقه قد يضر بجميع البشر في العالم دون استثناء ، ثم هناك الأمن الإنساني والذي يمس بالدرجة الأولى جميع الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم وأجناسهم وتحقيق رغباتهم يعتبر ركيزة استقرار المجموعات والأمم في جميع الأحوال.

وهذا ما أكدته الدراسات الأمنية عند البنائيين وذلك بإقحام البعد الاجتماعي في الدراسات الأمنية من خلال رؤية احد أقطاب هذا الاتجاه الكسندر وندت الذي يرى أن الفوضى ما تصنعه الدول لنفسها.[1]

فالأمن من هذا المنظور له طابع مادي وآخر معنوي وهو بالتالي ليس معطى دول في النظام الدولي كما يقول الواقعيون لذا فمن المهم التركيز على دور المعرفة لتحول البنيات الدولية والسياسات الأمنية.

أما الدراسات الأمنية النقدية فتعتبر هذه من أكثر المدارس نقدا وتشكيكا في المقاربات الأمنية التقليدية ويوجد داخل هذا التيار اتجاهان مركزيان، فالأول الذي يـــشتهر بأعمـــال كيث كروز

1 - Andrej Tusicisny," Security Communities and Their Values: Taking Masses Seriously", *International Political Science Review*, 2007, p427

وميشال ويليام من خلال النقد والتشكيك في المفاهيم الأرثوذكسية للأمن تلك المتعلقة باختزال حصر الأمن في الأبعاد العسكرية فقط و الحاجة الملحة للتوجه نحو إقحام البعد الفرداني في هذه الدراسات، ومن نتائج هذه الدراسات ظهور ما يعرف ممارسة الأمن .

أما الاتجاه الثاني فتقوده مدرسة ويلز welsh school والفكرة الأساسية عند هذه المدرسة هو التركيز على تحرير الإنسان حتى يتسنى تغطية وبناء أمن بمعنى حقيقي، ويتفق أنصار هذه المدرسة على أن التحرير مرادف لـــ الغربنة Westernisation حيث تصبح الألوية بإعطاء الإنسان الأمن قبل النظام.[1]

وتعرف مدرسة ويلز " تحرير الإنسان " بشعور الأفراد والجماعات بالحرية من الضغوط النفسية والجسدية كالحرب والتهديد بها وضغوط الفقر ونقص التعليم (التمدرس)، الاضطهاد السياسي وغيرها من المفاهيم التي جاء بها هذا الاتجاه ليصبح الأمن والتحرير وجهان لعملة واحدة .

وقد صاغ في نفس المنظور محمد أيوب مفاهيم مهمة حول الحرية، وهذه الأخيرة تطرح دائما بسياسات غربية بعيدا عن وقائع الدول المتخلفة والفقيرة، وأهم عائق حسب أيوب في هذا المسار هو أن الدولة في كثير من الأحيان تكون أول تهديد مباشر لأمن المجتمع ما يعني التناقض بين أمن الدولة وأمن المجتمع هذا التناقض أكدت عليه المدارس النقدية، أما مدرسة كوبنهاجن من خلال مؤلفات بوزان فقد أشارت بوضوح إلى أن الدولة في الوقت الحالي هي المصدر الأساسي لتهديد أمن الأفراد.

بينما قدم منظروا الدراسات الأمنية ما بعد البنيوية نظرة تشكيكية للمفاهيم التقليدية ودعوا لمراجعة كبيرة لهذه الأدبيات و قد تجلت الاستجابة لدعواتهم في رؤيتين:

فأولا من خلال أعمال برادلي كلان في كتابه الدراسات الإستراتيجية والنظام العالمي: السياسة العالمية للردع الذي أظهر فيه أن الدراسات الإستراتيجية لا تدرس بحيادية أسباب الفوضى الدولية، فلغة هذه الدراسة تركز على التهديدات " الخوف "، "الأمن " حيث تستعمل هذه الأدوات كذريعة لإسقاط الأنظمة والدول وتعويضها بأخرى.

كما أن الدولة تستخدم هذه المفاهيم لشرعنة وجودها واستمرارية ايدويولوجيتها خاصة، فباسم مكافحة الإرهاب تقمع الحريات الفردية ومطالب الحركات المعارضة الشرعية مثلا، فدور الدولة من هذا المنظور ينبغي أن يكون العمل على إيقاف التجارة في مؤسسات النظام لأغراض شخصية.[2]

---

1 - Steve Smith , *op cit* , p08
2 - *ibid*., p10

أما الاتجاه الثاني :فنجده عند دافيد كامبل في كتابه كتابة الأمن الذي حاول فيها مؤلفه إظهار كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تبني هويتها، ثم حجـــم الفصل بيـــن ما هـــو داخـــلي \خارجي و نحن\هم، وأن هذه المفارقات الموجودة في الحدود الذهنية والعقلية "للمواطنة" وعن طريق رسم هذه الهوية يتم تعريف حدود الدولة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا في إطار واسع من خلال أفعال التذويت " identifying" للتهديدات.

وبصفة عامة تحاول ما بعد البنيوية في الدراسات الأمنية التأكيد على أن التناقض بين الممارسة السياسية والأفعال الخارجية ليس عائقا لكن كوسيلة مهمة في عملية اتخاذ القرارات عن طريق التفـــاوض وليس الإلغاء والتجاوز.[1]

في الحقيقة لا يوجد اتفاق على مفهوم الأمن فمثلا ولفرز اعتبره كرمز غامض يستعمل دون خصوصيات،واعتبر هفتردورم أن حقل الدراسات الدولية يعاني من غياب فهم مشترك حول مفهوم الأمن، ووضع بوزان في هذا الإطار أربع تفسيرات حول تطور التنظير للأمن.

فأولا:أن الإثبات بتعقيد المفهوم جذب المحللين و أهمل في المقابل مفاهيم أخرى متعلقة قابلة للدراسة وتساعد في فهمه.

ثانيا:إن بوزان يقر بارتباط المفهوم بالواقع بعد ما ربطه الواقعيون بمتغير القوة، فالأمن ينظر كتابع للقوة وتحديدا القوة العسكرية.

ثالثا:فالسبب المفهوماتي الذي أعاق تطور مفهوم الأمن هو تعدد المواضيع في داخل البراد يم الواقعي

رابعا:وهو كنتاج للممارسات الموجودة في السياسة الدولية حيث تم إبقاؤه على هذا الحال لتوظيفه ولتبرير المصالح العليا للدولة وكما يرى غارنيت فإن توسيع هذا المفهوم قد يفقده معناه، و كما ذكرنا سابقا فالمفهوم التقليدي يختصره في الشؤون العسكرية و اقترنت هذه النظرة بالواقعية فحسب بولي فإن الأمن هو الحرية النسبية من الحرب.

إن التعاريف الاصطلاحية قد واجهت تحديات في النقاش بين الأكاديميين، فأول إشارة لهذا التوجه نحو توسيع مفهوم الأمن بدأت تلمح أثاره في أواخر الستينات عندما اقترح روبرت مكنمارا ضمن حرية الدولة للتطور وتحسين وضعها في المستقبل.

أما ريتشارد ايلمان فهو واحد من الذين انتقدوا التركيز على التهديد العسكري في التفكير الواقعي، ثم إن ايلمان اعتبر اختصار الأمن الوطني في الأبعاد العسكرية صورة خاطئة عن الواقع وافترض في هذا الإطار أن

1 - *ibid.*, p11

التهديد العسكري يظهر من خارج حدود الدول التي لها قيادات سيئة، كما نظر لمفاهيم التهديدات غير العسكرية التي تعكر استقرار الدول حيث هذه التهديدات تأتي من خارج حدود الدولة وهي خطيرة من حيث مصدرها ومن هذا الفهم فالأمن الوطني متعلق بتدهور حياة السكان وتقليص سقف الامتيازات السياسية لفواعل داخل الدولة.

وفي نفس المعنى يقول جوزيف ناي أن أكثر السياسات الأمنية هي تلك التي تستهدف ضمان الحكم الاجتماعي ودرجة الوضع السياسي لتحقيق حد أدنى من الرفاهية الاقتصادية.

ومن خلال هذا التحليل يمكن القول أن ايلمان وناي ساهما بشكل كبير في التحضير لتوسيع مفهوم الأمن وتعميقه،بيد أن هفتردورم رأى أن هذه التعاريف ينبغي أن تشـــمل الخصوصيـــة الثقافيـــة والمستوى الاقتصادي والديمقراطي للغرب .

فبهذا المنطق تقع مناطق العالم الأخرى خارج المنظومة الغربية و التي لها خصائص تختلف عن تلك المتعارف عليها في الدراسات الغربية وقد حاول تعريف الأمن المشترك للجنس البشري وهـــذا المفهـــوم الذي تبناه رئيس الوزراء السويدي السابق أولف بالم تحت عنوان مسائل الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي تهديد المخدرات، انتهاك حقوق الإنسان ومحاولة وصغها في أجندة عالمية لتمس كل الدول والبشر[1].

على الرغم من أن نظرة هفتردورم جاءت في بداية الثمانيات إلا أن فرضياته تحققت بقدر كبير في وقتنا الراهن حيث أن البيئة الأمنية للغرب تختلف بشكل كبير عن غيرها كما في إفريقيا، فمن الصعب فهم مشاكلها بالمقاربات التقليدية حيث هناك أنماط جديدة تستدعي إيجاد أدوات ومفاهيم جديدة ،ولعل الأمم المتحدة حاولت تغطية هذه الفجوة بين أطراف العالم من خلال اقتراح مفهوم الأمن الإنساني كإطار جديد يحاول تقديم صورة مشتركة وموحدة لمشاكل كل البشر كمفهوم مشترك، هذا المفهوم سنحاول النظر إليه والوقوف عليه بتطبيق مقارباته على حالة إفريقيا .

1 - Venu Meno Sudha, "Human security: Concept and practice", *ICFAI Business School*, Ahmedabad, 31 March 2007, p07 (http://mpra.ub.uni-muenchen.de/view/year/2007.html) (27/10/2009)

المبحث الثاني: تطبيقات مفهوم الأمن الإنساني على قارة إفريقيا.

المطلب الأول:أسس الأمن الإنساني حسب تقرير الأمم المتحدة لعام 1994.

المطلب الثاني: حالة اللا امن الإنساني في إفريقيا.

المطلب الأول: أسس الأمن الإنساني حسب تقرير الأمم المتحدة لعام 1994.

بعدما تناولنا في المبحث الأول إطار مفهوماتي حول الأمن وتوسعه ليشغل جوانب أخرى بعدما كان مقتصرا في الدراسات التقليدية على شقه العسكري ،لتفسح نهاية الحرب الباردة مجالا واسعا للانتقال إلى مستوى أوسع وأشمل يمس الفرد ككائن حي.

ففي ظل هذه الظروف ومع نهاية الحرب الباردة بدأت المقاربات المختلفة في طرح تساؤلات حول المفهوم الكلاسيكي للأمن الذي يعتمد على الدول ومحاولة إعطاء فرصة لفهم اللاامن على مستوى الأفراد هذا الشعور تطور في اتجاه توسيع وتعمق مفهوم الأمن، وبدأ النقد يمس المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي بقيت مهيمنة حتى الحاضر، سواء على المناهج أو الوسائل وكان التركيز على نقد فرضية مركزية الدولة في المقاربة التقليدية التي تقوم أساسا على مبرر الدولة وإطلاق سيادتها داخليا بالطريقة الهوبزية.

ومن الملفت أن هذه النداءات النظرية ترافقت بالتوازي مع انعكاسات على مجريات الساحة الدولية خصوصا بعد سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة .

فتراجع بالتالي أمن الدولة وصعد في المقابل الأمن المجتمعي، فإذا كانت هذه المفاهيم توسعت على مستوى العلاقات بين الدول، فالأمن الإنساني ذهب بعيدا في البروز ليس كمرجع للدول ولا للمجتمع ولا المجموعات المختلفة ولكن للإنسان ككائن حي، وأصبح يكشف الخصائص الحقيقة للفرد وأيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وذلك باحترام كرامته وقيمه كانسان بحماية حقوقه والحريات الأساسية

ويطرح مفهوم الأمن الإنساني انطلاقا من مبادئ تحرير الأفراد والحرية من الخوف والحاجة والتمتع بالعدالة الاجتماعية، وقد أقلبت هذه التحولات مسار وتوجه التهديدات بعدما كان الأمن والاستقرار يغلفان الدولة فقط.[1]

وتفترض المقاربة المركزية للأمن الإنساني على الدولة احترام وتعزيز كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسمح للأفراد بالعيش بعيدا عن الخوف والخطر.[2]

ورغم محاولة إبداع مقاربات متعلقة بهذا المفهوم إلا أنه بقي غامضا وغير محدد المعالم ،وفي خضم توسيع الإطار المفاهيمي يقترح امارتيا سين أن مفهوم الأمن الإنساني يتكون من عناصر أساسية لمسارات التطور عموما،

1- John Akokpari," The Political Economy of Human Insecurity in Sub-Saharan Africa", *institute of developing japan external trade organization*,2007,p08 (http://www.ide.go.jp/Japanese/Info/Profile/Nenpo/pdf/19_05shou.pdf) (30/10/2009)

2 - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، (الجزائر،المكتبة .العصرية)،2005 ، ص 29

غير قابلة للتفريق لتأمين قدرات الإنسان وبعبارة أخرى التنسيق والترتيب لمختلف الوظائف(الهوية والأفعال).

بهذا المعنى فالأمن الإنساني يعيد التفكير لفهم العلاقة بين الأمن والإنسان لا الدولة ،ويضع مقاربة منهجية جديدة تتجاوز المنطق " الوستفالي " الذي ينظم هياكل ووظائف النظام الدولي، إذن فالأمن الإنساني يطرح قانونا للعلاقات الدولية بحيث لا ينظم العلاقات بين الدول واحترام سيادة الدولة ولكن يدافع عن التضامن بين الأفراد داخل هذه الدول.

وقد ظهرت مقاربة الأمن الإنساني في تقرير للبرنامج الإنمائي للأمم UNDP سنة 1994، حيث لفت هذا التقرير الانتباه لتحول الفرد كمرجع أساسي للأمن بدلا عن الدولة.

ومن خلال مقاربة "باري بوزان" التي عمقت مستويات التحليل ومراجع الأمن والذي يعتقد أن الدولة تمثل فاعل مركزي في مجال الأمن، وفي نفس الوقت الأمن الوطني لا يمكن فهمه استثناءا في المستوى الدولاتي وبمنظور محدود لتحليل الدولة، فإذا كانت الأبعاد العسكرية، السياسية والاقتصادية للأمن ترتكز في أول الأمر على الهوية والسيادة الوطنية ففي الظرف الراهن أصبحت هذه التهديدات بنفس المستوى وبتأثير أكبر على حياة الأفراد ووجود المجتمع .[1]

زيادة على ذلك بقي التساؤل حول وضع الدولة كمرجع أساسي يتعزز أكثر حول طبيعة هذا الدور خصوصا إذا ركزنا على البعد البيئي أو المجتمعي أو حياة الأفراد، فالبعد المجتمعي للأمن يضعف في الخطر على الدولة وضياع السيادة تبعا لإضعاف الهوية الوطنية والتناسق الاجتماعي فنسبية التهديدات الأمنية مابين الدول وفي نفس الوقت تكثف التفاعلات العابرة للحدود على المستويين العالمي و الإقليمـــي بصفـــة متطورة زاد أهمـــية التساؤل حول قيمة مكانة الحدود، في هذه الأثناء فالتهديد على المستوى
الوطني لا يمس الدولة في أول الأمر بمؤسساتها لكن آثاره تكون مباشرة على الفرد والمجتمع (البعد السكاني)[2].

وأيضا يعرف اللاأمن الإنساني بالحالة التي تكون فيها المجموعات التي تصنف في قلب المجتمع تحس بالتهديد حيث تعتبر هويتها في وضع خطر ينبغي الدفاع عنها، فتهديد واحد قد يسحب وراءه أنماط أخرى أكثر تعقيدا، أول ويفر ذكر في هذا الصدد أن الهجرة تخلف وراءها مشكلة الاندماج ومسألة الاستلاب الثقافي.[3]

فإذا كانت السيادة مستهدفة بشكل أساسي في حالة اللاامن الوطني فالمستهدف في حالة اللاامن الإنساني هو الهوية المجتمعية، وفي تحليلاته المعمقة للمفهوم اعتبر ويفر أن الأمن المجتمعي للمجموعات داخل الدولة كالهوية

1- Angela Meyer, , *op .Cit*, p317

2 - عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره** ،ص 31

3 - **نفس المرجع** ، ص 30

والخصائص اللغوية والثقافية مهددة إم لم لن يكن الأمن الوطني مدعما بشكل جيد حيث إن هذا التوسيع للحقل المرجعي للأمن أفرز بالتالي نتيجتين حيث فقدت الدولة الوضعية المسيطرة الشيء الذي استغلته الفواعل المجموعاتية والفردية للتحرك خارج إطار الدولة وهو ما شكل صعوبة أخرى في تعريف التهديدات والانشغالات الأمنية والتمييز بين أولويات الأمن [1].

فمن جهة فإن تعدد الفواعل على مسرح الأحداث صعب من إيجاد مقاربة متجانسة حيث الدولة لم تعد الوحيدة كفاعل يضع لنفسه سياسة أمنية، فتبعا لوضع الفرد والمجتمع في مقاربة الأمن الإنساني كمراجع جديدة للأمن فعدد غير محدد من الفواعل أصبح اليوم يستعمل أولويته ومصالحه على الخارطة الأمنية.

ومن جهة أخرى، فبمقارنة ببعض الأبعاد فإن البعد الإنساني مازال يكتنفه بعض الغموض واللبس،فإذا كانت تهديدات النظام العسكري و السياسي أو الاقتصادي تبدو أكثر إدراكـــا ووضوحا فتهديدات شن حرب أو هجوم أو محاولة قلب نظام أو الصعوبات التي تواجهها الدولة في ضمان مستوى جيد للتوازن الاقتصادي أصبح حسب بوزان كتحد ذاتي من السهل تعريفه، وبالمقابل فاللا امن المجتمعي الإنساني يحمل العديد من الادراكات والتقديرات من العناصر المستهدفة ويصبح البعد الذاتي مرنا وأكثر اتساعا .[2]

من هذا المنظور يطرح "بوزان" و"ويفر" مفهوم الأمننة لتوضيح كيف أن مسألة تتضمن حد أدنى من الإضرار بحياة الأفراد يمكن أن تصنف ضمن التحديات وبالتالي تطرح مجددا مسألة "الحامي الأمني protecteur sécuritaire " أو المسئول الأمني فالدولة حســـب الأديـــبات الـــواقعية تعتبر كضامن وحيد ومركزي لأمن سكانها لكن تزايد التهديد الموجه أكثر فأكثر للأفراد والمجتمعات خاصة إذا كانت التهديدات عابرة للحدود فإن الدولة في هذه الحالة تصبح من وجهة نظر المفهوم الحديث للأمن فاعل أمني غير مناسب وضار بتدخله في كثير من الأحيان.

وهذا ما يقودنا للعودة للتطرق لمفهوم الأمن الإنساني وفرز الخطوط العريضة التي طبعها تقرير الأمم المتحدة لعام 1994 الذي أكد على أنه عالمي التركيز والمعنى حيث يخص كل الأفراد في كل مكان لأن التهديدات مشتركة بينهم، وحاولت الأمم المتحدة رد الاعتبار للأبعاد التي بقيت مهمشة في الدراسات السابقة[3].

وأبعاد الأمن الأخرى التي طرحها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994 هي :

1-Rita Floyd, "Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach: Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move", *human security journal*, Vol 5, Winter 2007, p39

2-I. Zartman," Sub-Saharan Africa: Implosion or Take-off?" , *Politique étrangère* 2008/5-2008/3, Hors série, p. 93-108.

3 -I Herschel," Swords or plowshares, a theory of the Security of claims to property", *journal of polititcal economy*, 95, vol 103, n 6,p126

- الأمن الاجتماعي
- الأمن الصحي
- الأمن البيئي
- الأمن الشخصي
- الأمن الجماعي

وفي تفسير هذه الأبعاد الجديدة للأمن اعتبر التقرير الأممي أن الأمن الاقتصادي يعني دخول الموارد ومناصب العمل بعيدا عن تهديد الفقر.ثم الأمن الصحي ويتركز حول دخول الأدوية وتوفر الشروط الصحية لمعالجة المرضى والجرحى أما الأمن البيئي فيتعلق بمواجهة مخاطر التلوث والتدهور البيئي الذي يهدد الأشخاص ويضر بالموارد.

في حين يهدف الأمن الشخصي للوقاية من التهديدات التي تأخذ أشكال متعددة كالتهديدات الممارسة من طرف الدولة والعنف بين الجماعات الاثنية.[1]

وانتقالا إلى الأمن الجماعي الذي يعتبر أن غالبية الأشخاص يمارسون أمنهم من خلال إظهار الانتماء الاجتماعي (عائلة،تجمع، تنظيم، مجموعة اثنية) وأخيرا فالأمن السياسي وهو الذي يضمن احترام حقوق الإنسان السياسية من الضغط والقمع من طرف النخبة الحاكمة .[2]

وخلص التقرير إلى وجود ست تهديدات أساسية للأمن الإنساني وتتمثل في النمو السكاني، تراجع الفرص الاقتصادية، ضغط الهجرة، التدهور البيئي، تجارة المخدرات والإرهاب الدولي.[3]

إن تأسيس مفهوم الأمن الإنساني في قلب الدراسات الأمنية يؤسس لمعرفة الأشياء الضرورية في حياة الإنسان فهو مفهوم جيد للتميز بين الأمن الإنساني والنمو الإنساني حيث إن الأول يرتبط ويفهم في حالة الاستعجال، ولهذا أنشأت خصيصا "لجنة الأمن الإنساني" في جانفي 2001 بمناسبة الألفية حيث كلف الأمين العام السابق "كوفي عنان" اللجنة بالبحث عن العلاقة بين حالة الاامن والنزاعات والعنف من جهة والعلاقة بين الأمن والنمو من جهة أخرى حيث درجت عـــلى وضع إطـــار ممارساتي وقد استعانت اللجنة بعبارتين هما "الحاجيات الأساسية" و "تهديدات أكثر أذى وانتشارا".[4]

1 - عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره** ،ص29

2 - Paul Heinbecker," la sécurité humaine : enjeux ineluctable", *Revue militaire canadienne*, Printemps 2000, p13

3 - John Akokpari, *op.cit*, p22

4 - Rita Floyd, *op.cit*, p41

المطلب الثاني: حالة اللا أمن الإنساني في إفريقيا.

تتجلى مظاهر الانتهاكات لمفهوم الأمن الإنساني في قارة إفريقيا من خلال بقائها لوقت طويل تعيش على هامش الشؤون الدولية، و تتضح هذه الوضعية أكثر من خلال محاولة الربط بين أبجديات المفهوم الإنساني و الواقع الصعب الذي يعيشه حوالي 800 مليون شخص في إفريقيا و تحديدا في منطقة الساحل و الصحراء .

حيث إن 40% من سكان هذه المنطقة يعيشون تحت عتبة الفقر والنسبة مرشحة للارتفاع مع تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية، وكذا تعاني من مشاكل النزاعات واللا استقرار .

فالأمن الإنساني في منطقة الساحل و الصحراء يتمحور أساسا حول إنشاء ظروف ملائمة للأفراد والجماعات في حرية من الخوف والتحرر من المجاعة والكوارث الطبيعية وإعطائهم الفرص لتطوير قدراتهم الكامنة.

إن مقاربة الأمن الإنساني في هذه المنطقة ترتكز على إنشاء و تحسين الحماية و تقوية الأفراد لحقوقهم النوعية و الكمية كأبعاد للوجود الإنساني (السكن، اللباس، الصحة) في شروط الحياة العادية بكل عدالة وحرية والمشاركة السياسية في وضع القرارات، وبهذا فالأمن الإنساني في هذه الحالة يكتسب علاقة وطيدة مع الازدهار و النمو.

هناك بعض المهتمين بشؤون المنطقة الإفريقية أصبح يتحدث عن مصطلح "أمننة التنمية" Securitization of development .بمعنى أن اللاامن و التخلف يهيئان التربة الخصبة لاندلاع الحروب و النزاعات المسلحة، فالتنمية تصبح انعكاسا لطبيعة المشاكل الأمنية التي تمس الأفراد أو الجماعات من خلال تضمنها لبعدين، البعد الأول يتعلق بفكرة "الفقر المادي" (Incomepovety)، أما البعد الثاني فيرتبط بمسألة"الفقر الإنساني" (Human poverty) أو الكرامة الإنسانية.[1]

وباعتبار أن مفهوم الأمن الإنساني وسع أكثر الأمن الوطني باعتناق مسائل غير عسكرية واشتراك فواعل غير دولاتية كتكيف وتجاوز في آن واحد للأجندة الأمنية الكلاسيكية فالنظر إلى إفريقيا من هذا المنظور يعني أن هذه القارة تواجه تهديدات للأمن الإنساني متعددة أكثر من مناطق أخرى في العالم.

فالتهديدات الأمنية في إفريقيا عديدة وتتجه لأن تكون ذات مصادر عسكرية للتهديد مثل:الحروب، النزاعات المسلحة، الجريمة المنظمة، والإرهاب، وذات أبعاد غير عسكرية لتهديد الأمن الإنساني مثل الفقر،

1 - Ralph Pettman, "Human Security as Global Security: Reconceptualising Strategic Studies", *Cambridge Review of International Affairs,* Vol 18, Number 1, April 2005, p139

الأمراض الفتاكة (السيدا) والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية مثل الجفاف والتصحر والمجاعات، وعلى العموم تواجه قارة إفريقيا أزمات أمنية واقتصادية و بيئية متزايدة.[1]

فأكثر من 300 مليون شخص يعيشون على اقل من دولار واحد في اليوم من تبعات الصراعات (أوكسفام 2002) فهذه الأرقام الرهيبة تشير إلى الفقر وعلاقته بالنزاع حيث يتآكل أساس الأمن الإنساني في هذه المنطقة في عدة مجالات بسبب الانهيار الاقتصادي وأسباب أخرى خصوصا في منطقة الساحل و الصحراء بإفريقيا [2].

فحسب تقرير التنمية البشرية عام 2001 فهذه المنطقة يعيش فيها 64% من السكان تحت اقل من دولار

وفاقم هذه الوضعية أزمة الدين الخارجي جراء سياسات التعديل الهيكلي الذي قدر في 2000 بـــ 206 بليون دولار.

وتعاني حوالي 11 دولة من النزاعات منذ التسعينيات (السودان، إثيوبيا ، أوغندا، النيجر،..) حيث إن عدد القتلـــى بيـــن 3.8 و 6.8 مليون قتـــيلا أي ما يمثل 2.4 و 43 % من السكان، ثم أنـــه في عام 2000 كان 20% من سكان إفريقيا معنيين بالنزاعات.[3]

وتزامن صعود النزاعات المسلحة مع فقدان عمليات النمو الاقتصادي لفعاليتها المنتظرة، فالعديد من الدول الإفريقية أصبحت فيها المساعدات الطارئة تطغى على برامج التنمية العادية حيث النزاعات المفتوحة أصبحت تتميز بالعداء و التنافر وأصبحت الحروب الداخلية (تمردات) تطغى على الحروب الخارجية (بين دول وفي هذا الصدد يرى كلاوزفيتس أن الحرب هي فعل العنف المقرون بإخافة الخصم لفرض إرادة معينة، وهذا يعني أن النزاع المسلح بين الدول والجماعات الإنسانية والنزاعات داخل الدولة أصبحت إقليمية في كثير من الأحيان مع تآكل التمييز بين العام والخاص، بين المدني والعسكري، الداخلي والخارجي .

ثم أن النزاعات في إفريقيا لها خصوصية مميزة عن باقي مناطق العالم والبحث عن العوامل المفسرة للحروب والصراعات في هذه القارة يتطلب توظيف عدة مقاربات للفهم، حيث يمتزج العامل السيكولوجي (نظرية الإحباط والحرب العدوانية) مع المتغيرات السوسيولوجية (الدعاية والفوضى الشعبية) ،وما يغذي أكثر هذا

1 - Francisco rojas aravena, "Human security: emerging concept of security in the twenty-first century", *human security*, 2002,p10

2 - Martha Belete Hailu, "Agriculture under the Doha Round and Food Security in Sub-Saharan Africa", (thesis on Master of Laws, University of the Western Cape, May 2005), p18. (http://etd.uwc.ac.za/usrfiles/modules/etd/docs/etd_init_4082_1175070188.pdf) (27/10/2009)

3 - Leila Patel and Theresa Wilson," Civic Service in Sub-Saharan Africa", *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly* 2004, p 27

الشحن داخل المجتمعات الإفريقية تطور التنافس بين القوى السياسية بالطرق الغير سلمية حيث تصبح بؤر النزاعات أكثر تعقيدا بالنتيجة بإقحام الأبعاد الهوياتية (الاثنية، الدينية) في هذه النزاعات.

ويتصاعد مستوى العنف في الغالب في هذه المناطق المضطربة بتدخل القوى الإقليمية والدولية فضلا عن عولمة المنظمات الإجرامية حيث المحاربون القدامى والمتمردون يعيشون على دعم قوى خارجية أو عوائد الموارد الأولية[1].

ثم هناك العوامل الثقافية والمجتمعية حيث أن في هذا العالم المتعدد الأقطاب حضاريا تحدد الهوية الثقافية عددا من النزاعات لعالم ما بعد الحرب الباردة، فالأمم المتحدة أشارت إلى أن العوامل الثقافية والحضارية هي الغالبة في نشوء التحالفات والنزاعات، ولكن إفريقيا أقل تأثرا بالنزاع الحضاري لغلبة الطابع الاثني والقبلي على تكوين الدولة.

زيادة على ذلك فالعوامل الاقتصادية في تفسير النزاعات تظهر بجانب العوامل السياسية والدينية على عدة مستويات:[2]

محليا، المنافسة على الموارد القليلة مثل الأرض والماء.

وطنيا، النزاع لتقسيم الأرباح وتفاوت الثراء بين الدول المتجاورة.

دوليا، الارتباط بدوائر دولية للمافيا العالمية ومنظمات الجريمة المنظمة العابرة للدول ذات الطابع المعولم.

من الممكن القول أن النزاعات في إفريقيا توجد بعض جذورها الحقيقية في ضعف الأمن الاقتصادي – كجزء من الأمن الإنساني – فإذا كانت كل الحروب ينتفي فيها التفسير الاقتصادي فغالبيتها مرتبطة بمراقبة مراكز الثراء (البترول والألماس وغيرها من الموارد الأخرى كالأرض والماء)، ويرى في هذا الصدد كوليي و هوفر أن العامل الاقتصادي من بين أربعة عوامل رئيسية محددة لظهور الانقلابات انطلاقا من مفهوم الأمن الإنساني. [3]

وترتبط المسألة بضعف العقد الاجتماعي حيث يحلل بعض الدارسين للنزاعات الإفريقية بالعودة إلى الطبيعة الهوبزية مع وجود فواعل مختلفة يصبح قيام سلطة مركزية كضرورة لحفظ السلم والاستقرار[4].

والأفراد في هذه الحالة يدافعون عن مصالحهم بوسائل سلمية لكن إذا كانت طبيعة الأرباح مختلفة بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع فهناك من يلجأ للحرب حيث لا أحد يضمن أن الآخرين سيحترمون عقد عدم

1- Angela Meyer, *op cit*, p317

2 - Hugon P., "L'économie des conflits en Afrique", *Revue internationale et stratégique* 2001/3, n° 43, p.166

3 - شوقي جلال ،"مترجما،إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي" (الكويت:عالم المعرفة،1978) ص 103

4 - P Hugon, *op .Cit*, p158

الاعتداء وفي وضعية تقترب من تصور معضلة السجين فالسلطة تعمل لاحترام العقد ومعاقبة الذي لا يلتزم به، وبهذا المنطق فالدولة تضعف بضعف العقد الاجتماعي بحيث أن الدولة لا ينبغي أن تميل لطرف ضد آخر فلكل فرصته على حد قول جون لوك وكما يقول مونتيسكيو فإن التوازن ضروري لاستمرار السلطة [1].

بيد أن هذه المفردات تتناقض مع الواقع الإفريقي حيث البناء الوطني مازال قيد الإنشاء والمواطنة بدائية، هذا وكنتيجة لفشل نموذج الدولة لما بعـــد الاستعمار طفت على السطح محاولات تغطية العجز السلطوي بإثارة النعرات الدينية والاثنية والقبلية .[2]

ثم أن هناك الالتباس والغموض بين السلطة الاقتصادية والسياسية فمن المهم الأخذ بالاعتبار الحساسية بين المصالح الاقتصادية للشركات والقوى وشبكات الرقابة على الريوع (الأرباح) فالعلاقة بين استغلال الموارد الأولية، تبييض الأموال، تجارة الأسلحة تعود إلى غموض بين السلطة السياسية والاقتصادية و إقحام إفريقيا في اقتصاد عالمي أكثر إجرامية.

فإذا كانت أفريقيا مهمشـــة على المستـــوى العالمي اقتصاديا فهي بالمقابل مندمجة في الاقتصاد غير الرسمي حيث القوى المتصارعة والمنظمات الإجرامية وتجارة الأسلحة أدخلت القارة في عالم دون قانون[3].

وبمنظور تناول الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية والقارة عموما فإن النزاعات لم تعد هي المؤشر الوحيد للتحديات المطروحة، فانتشار الأسلحة الصغيرة، اللاامن الغذائي، التدهور البيئي، الجريمة المنظمة، الأمراض الفتاكة تحولت على شكل سلسلة من التحديات القديمة والجديدة اتحدت تحت مفهوم الأمن المعقد أو المركب من المعطيات السابقة فإن مشاكل إفريقيا أصعب من تناولها بالتفصيل كتلك التي تحدث عنها تقرير الأمم المتحدة حول الأمن الإنساني.

ويعتقد جون غالتينغ أن اللا امن الإنساني في إفريقيا قد يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فالعنف نتيجة لعدم التوازن بين قوى الأمم أو تضاؤل فرص الحياة الكريمة وقد ساهمت المنظمات المالية العالمية في تكريس هذه الوضعية من خلال العلاقات غير المتوازنة بين شمال العالم وجنوبه.

---

1 - Michael Bratton and Eric C. C. Chang," State Building and Democratization in Sub-Saharan Africa: Forwards, Backwards, or Together*?", Comparative Political Studies*, Vol 39 Number 2006, p1064

2 - Daniel N. Posner, Regime Change and Ethnic Cleavages in Africa, *Comparative Political Studies*, Vol 40 Number 11, November 2007, p1304

3 -احمد قصير، مترجما، «**أوروبا والتخلف في إفريقيا**"، (الكويت، عالم المعرفة، 1998)، ص132

وكخلاصة لمقاربة الأمن الإنساني في إفريقيا يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات التي وصل إليها ملتقى نظمته جامعة كامبريدج للإجابة عن الأسباب الحقيقية التي تقف خلف الانكشافية التي يتعرض لها الأمن في إفريقيا حيث خرج المشاركون في المؤتمر بالنتائج التالية[1] :

- هناك أسباب غير واضحة وليس من السهل تعريفها.

- أسباب ذات أصول تاريخية كإعادة إنتاج المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية وقدتم اختزال هذه الأفكار في (فشل تطبيق النموذج الغربي للدولة والقيم المتصلة لاختلاف الخصوصية الإفريقية عن منظومة الغرب) ومحلية(عدم التوازن والإرهاب والنزاعات) كما أن العامل الجغرافي اعتبر مهما، لكن يطرح تساؤل عن العنصر أي فيما تتمثل الأسباب غير الواضحة ؟ تساؤل مشروع لكن الإجابة عنه ربما لن تكون سهلة فالحالة المأساوية للقارة وسكانها تتفاقم وتزداد بؤسا يوما بعد آخر .

وتبرز في هذا الصدد منطقة الساحل والصحراء الإفريقية كنموذج يستحق الدراسة نظرا لحالة الأمن المتردية فيها وصلاحية إسقاط مفهوم الأمن الإنساني على هذه الرقعة الجغرافية من القارة الإفريقية وسهولة عبور هذه التهديدات نحو مناطق أخرى مجاورة انطلاقا من حالة الفلتان وضعف الرقابة على الحدود من جهة وشساعة وتنوع المجموعات العرقية في هذه المنطقة من جهة أخرى، وهذا ما يقودنا لتناول الأبعاد المختلفة المحددة لأهمية هذه المنطقة من خلال الموقع وطبيعة التنوع الاثني والعرقي فيها والذي سيفيدنا في فهم إسهام بعض الأبعاد في صقل التحديات الأمنية وجعلها أكثر خطورة كالعامل الجغرافي والعامل المجتمعي الاثني مثلا.

1- Angela Meyer, *op. cit*, p317

المبحث الثالث: منطقة الساحل والصحراء الإفريقية كنموذج دراسة لتحول اللاأمن الإنساني كأحد مصادر تهديد بالنسبة للأمن الجزائري.

المطلب الأول: تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية

المطلب الثاني: أبعاد اهتمام الجزائر بمجريات الأمور في المنطقة.

المطلب الأول: تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية

يحاول هذا البحث تغطية المنطقة الجغرافية الممتدة بين الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل الإفريقي وصولا حتى غرب إفريقيا ككل، فبمساحة خمسة ملايين كلم مربع أي ما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعيش عدد كبير من سكان إفريقيا في أكثر المناطق العالم فقرا وحرمانا بسب النزاعات والحروب وقساوة العامل الطبيعي هنا، حيث يمتزج المناخ الجاف للصحراء الكبرى مع المناخ شبه الجاف لمنطقة الساحل امتدادا حتى الأجواء الاستوائية لأدغال وسط إفريقيا .

وتعتبر الصحراء الكبرى من أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر بـ 3,500,000 ميل مربع (9,065,000 كلم^2) حيث تمتد على 3,000 ميل (4,830 كلم) من المحيط الأطلسي حتى البحر الأحمر والصحراء وتمتد جنوبا بعمق 1,200 ميل (1,930 كلم) داخل منطقة الساحل الإفريقي .

وتشمل الصحراء معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا، الجزائر، النيجر، ليبيا، ومصر ثم جزء من مناطق جنوب المغرب وتونس، والجزء الشمالي لمالي وتشاد و السودان .[1]

أما الساحل الإفريقي فهو منطقة شبه جافة تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب ويمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان حتى إثيوبيا شرقا.

كانت تعتبر مناطق الصحراء والساحل الإفريقي الطريق الأساسي في السابق خصوصا للتجار البربر والعرب القادمين من شمال إفريقيا، وقد تعاقب على احتلال غرب القارة السمراء الاحتلال البرتغالي منذ منتصف القرن الخامس عشر مرورا بالاحتلال البريطاني وأخيرا الفرنسي .

وقد كانت منذ القدم المصدر الأول لتجارة الرق والعبيد إضافة لوفرة المواد الطبيعة والطاقوية في عموم القارة تقريبا ما جعلها محل أطماع المستعمر الغربي حتى حصول معظم دول الساحل والصحراء على الاستقلال في خمسينيات وستينيات القرن الماضي .

1 -Angel Rabasa and others , "Ungoverned territories : understanding and reducing terrorism risks",(United States, RAND Corporation,2007),p174

وفي الغالب يستعمل مصطلح "الساحل الإفريقي" للدلالة على الدول الثمانية التي تنضوي تحت تجمع "اللجنة مابين الدول لمكافحة الجفاف CILSS[1]، **انظر الشكل (03): موقع دول الساحل الإفريقي ضمن قارة إفريقيا.**

1 -Edmond Bernus et all ,"Le Sahel oublié" ,*Revue Tiers Monde*, Année 1993, Vol 34, Numéro 134, pp 311.

Source: Serigne Tacko Kandji," Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector", Word Agro forestry Centre (ICRAF), United Nations Environment Programme (UNEP), 2006, p 05

وهذه الدول هي السنغال، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان واريتريا .

وهناك من يضيف جزر الرأس الأخضر، وعلى العموم يمكن تصنيف الدول التي تعتبر ضمن منطقة الساحل الإفريقي من خلال الجدول التالي:

الشكل (04): بطاقة فنية لدول الساحل الإفريقي سنة 2006

الدولة	(السكان)المليون	المساحة(km2)
ساحل العاج	12.3	274,000
جزر الرأس الأخضر	0.43	4,030
تشاد	8.7	1,284,000
غامبيا	1.4	11,295
غينيا بيساو Bissau	1.3	36,125
مالى	11	1,240,190
موريتانيا	2.7	1,025,520
النيجر	10.4	1,267,000
السينغال	9.7	196,722
CILSS	57. 93	5, 664, 007

Source: Serigne Tacko Kandji, Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector, Word Agro forestry Centre (ICRAF), United Nations Environment Programme (UNEP),2006 ,p 02

ويعتبر معيار المناخ أساسيا في ضبط وتحديد الحيز الجغرافي الذي تغطيه المنطقة الساحلية الصحراوية فعندما يحل فصل الصيف في الجزء الشمالي للكرة الأرضية تكون المنطقة الساحلية أكثر تأثرا بالمنطقة الاستوائية الرطبة لأواسط إفريقيا حيث تبلغ نسبة تساقط المطر ذروتها في شهر أوت.

ويعتبر مناخ منطقة الساحل حار كنتيجة للأراضي القاحلة التي يشملها، مع اختلافات موسمية قوية في هطول الأمطار ودرجات الحرارة، حيث تتلقى هذه المنطقة حوالي 200–600 مم (في 2006) في السنة من مياه الأمطار التي تسقط معظمها في جانفي وماي إلى جويلية وسبتمبر بفضل موسم الرياح الموسمية المسماة الهارماتون التي تميز المنطقة في هذه الأشهر من السنة.[1]

وعموما فهطول الأمطار يكون أعلى منه في الجنوب ويتميز تساقط المطر بتباين كبير من سنة إلى أخرى ومن العقد إلى العقد حيث هناك ارتباط قوي بين هطول الأمطار في منطقة الساحل والنشاط المكثف في إعصار

1 -ibid.p313

المحيط، ثم أن درجات الحرارة الشهرية في المنطقة تتراوح بين 33 درجة كحد أقصى و 36 درجة مئوية كحد أدنى إلى 18 ° 21 خلال فصل الشتاء.

من المهم التأكيد أن العامل المناخي لعب دورا في رسم الخريطة الاقتصادية وحتى الأمنية في المنطقة لتشمل الصحراء الكبرى ككل فمعظم السكان في منطقة الساحل عبارة عن شبه بدو حيث يعتمدون بصفة كبيرة على الزراعة وتربية المواشي. [1]

فإذا كان المتغير المناخي حاضرا بقوة في فرض أجندة معينة على حياة الناس في المنطقة فالتنوع الاثني والعرقي ألقى هو الآخر بضلاله على البناء الاجتماعي في المنطقة، حيث تعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية فسيفساء إثنية ونقطة التقاء عدة أعراق تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة أهمها: الرعاة الرحل المنتشرين خاصة في الشمال والحصر الرعاة وهم مزارعون أصلا يمارسون الرعي أيضا.[2]

وقد حتمت الاتصالات التي أصبحت ضرورية كنتيجة لتقاسم نفس الحيز الجغرافي والاشتغال بنفس المهن في بعض الأحيان (تربية المواشي والزراعة) الشيء الذي أدى إلى قيام روابط من كل نوع (مصاهرة) وهو ما ذوب الفوارق بين هذه الشعوب .

غير أن هذا التفاهم لا يعني عدم وجود مشاكل بين مختلف الأعراق والذي غذاه أكثر التواجد الاستعماري في المنطقة في العقود السابقة حيث وضع حدودا جغرافية مصطنعة تتناقض مع البناء العرقي لدول المنطقة وهو الأمر الذي جعل الأمور هناك قابلة للانفجار في أي لحظة كما حدث مع تمرد الطوراق في مالي والنيجر.

في الحقيقة معظم الأراضي في المنطقة الساحلية الصحراوية ذات طبيعة صحراوية قاحلة تنعدم فيها شروط الحياة العادية، غير أن هذه المنطقة تعتبر في دوائر صنع القرار في الدول الكبرى خزانا كبيرا للوارد الطبيعية والطاقوية يمكن أن يضاهي الشرق الأوسط من حيث الأهمية الإستراتيجية .

المطلب الثاني: أبعاد اهتمام الجزائر بمجريات الأمور في المنطقة.

1- Emmanuel Grégoire, Jean Schmitz ," Monde arabe et Afrique noire :permanences et nouveaux liens ",in Emmanuel Grégoire, Jean Schmitz (eds), *Afrique noire et monde arabe :continuities et ruptures*, (ex-Orstom, Institut de recherche pour le développement,2000),p08

2 - علي عشوي ،سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،1997)، ص 10.

إن اهتمام الجزائر بما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية يرجع لكون هذه الأخيرة أضحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية ومجالا لعمل قوى إقليمية وذلك نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات وللموقع الاستراتيجي الذي تحتله.

لذا كان من الطبيعي أن تعمل الجزائر على استقرار المنطقة ومحاولة إفراغها من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي التي تقوم بها عدة دول من بينها فرنسا وليبيا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة.

فالنسبة لفرنسا المستعمر السابق للمنطقة حيث تدرك قيمة الثروات التي يزخر بها باطن الصحراء الكبرى،أما ليبيا فطالما وقفت وراء التوترات التي عرفتها المنطقة عن طريق تسليحها لبعض القبائل خدمة لسياستها الرامية لإنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد مرورا بمالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة للاستيلاء على إفريقيا الوسطى بالتغلغل شرقا وغربا ،ناهيك عن سعيها الدؤوب لتأسيس ما يعرف بدولة الطوارق الكبرى

أما للولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت على الخط سعيا منها لوضع موطئ قدم في المنطقة الساحلية الصحراوية المتعاظمة استراتيجيا عند مراكز صنع القرار في الغرب، فمكافحة الإرهاب الذي يقوده تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي مبرر كاف حسب الأمريكيين لنشر قوات هناك والقيام بضربات استباقية في المنطقة حفاظا على مصالح الغرب هناك.

ومن المهم التذكير بأن الجزائر تسعى جاهدة لقطع الطريق عن أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب حيث جاء الرد الجزائري سريعا على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، الذي أكد على رفض الجزائر القطعي لأن تكون أراضيها مقرا لقاعدة افريكوم ، و لم يلزم بوتفليقة الموقف لبلاده فقط بل دعا دول الساحل الإفريقي بوضوح إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب السلاح والهجرة السرية، بعيدا عن الوصاية الأمريكية .

وهي إشارة واضحة لأن تنتهج دول المنطقة خطة مشتركة للدفاع عن نفسها من تلك الآفات، دون الارتماء في أحضان واشنطن تحت عقدة العجز عن المواجهة، والقدرة على التعاطي مع تلك المظاهر وذلك انطلاقا من قناعته أن المطلب الأمريكي ينطوي على نوايا وأهداف تذهب إلى أبعد من ملاحقة القاعدة والتهريب، لتمس سيادة وكرامة شعوب المنطقة.[1]

عموما إن كل هذا التزاحم الدولي في المنطقة والتقارير التي تتنبأ بتحول المنطقة إلى "أفغانستان ثانية" تبين بوضوح تزايد أهمية المنطقة الساحلية الصحراوية وتأثيرها المباشر على أمن الجزائر، وقد تفاقمت المخاطر القادمة

1- صابر بليدي ،استعمار في إهاب مقاومة الإرهاب حرب أمريكا لتطويع إفريقيا " أفريكوم"،**العرب العالمية**، 27 نوفمبر 2007.

من المنطقة على الأمن القومي الجزائري في السنين الأخيرة مع الانفجار الدوري لمشكل الطوارق في المنطقة الذي يخلف وراءه هجرة كثيفة للاجئين من مالي والنيجر رغم محاولات الجزائر الوساطة والحل السلمي للقضية.

فبحدود من الجنوب الجزائري على المنطقة تمتد على مسافة أربعة آلاف كيلومتر جعل من الصعوبة بمكان مراقبتها,حيث بالإضافة لطول المسلك فإن المنطقة تتميـــز بصعوـــبة وقساوة الظـــروف المناخية وأيضا نقص التجهيزات والعتاد اللازم والملائم لمواجهة العصابات التهريب لدى مصالح الجمارك الجزائرية.

من الضروري الإشارة إلى أن عمليات التهريب تطورت في السنين الأخيرة لتشمل مواد جد خطيرة على الوضع الداخلي للبلاد كالأسلحة التي مصدرها ليبيا وموريتانيا والنيجر والمخدرات القادمة من المغرب، أما مالي فهي مصدر السجائر والنسيج الإفريقي فيحين يخرج من الجزائر المواد الغذائية والبترين .[1]

إن كل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل في محاولة لتغطية هذا الانكشاف الجنوبي من منطقة الساحل والصحراء الكبرى حيث تشتمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الإفريقية المتميزة التي تسود القارة ككل،فمن ضعف الدولة إلى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيدا وارتباطا على شاكلة النسيج الملغم القابل للانفجار في أي وقت والارتدادات التي ستخلفها هذه التحديات على الأمن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط والطويل.

1 - على عشوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 21

الفصل الثاني

الموقف الجزائري من النزاعات التقليدية في المنطقة الساحلية الصحراوية: نموذج نزاع الطوارق

يعتبر الأمن الموضوع الرئيسي الذي تدور حوله السياسة الخارجية وهو الذي يحركها، فلكل سياسة خارجية لأي دولة مهما كان نظامها هدف تحقيق الأمن بمفهومه الواسع، فالأمن جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية وبعبارة أعم و أشمل أن السياسة الخارجية لأي دولة تهدف إلى ضمان وجودها بالحفاظ على استقلالها و سيادته و الدفاع عن مصالحها وهو ما عبر عنه الكاتب الأمريكي Brewster c. Deny في كتابه السياسة الخارجية الأمريكية أو إلزامية التناسق: «بالنسبة للمواطن البسيط كما بالنسبة للرئيس فالنظر إلى السياسة الخارجية ككل لا يتجزأ هو الخطوة الأولى نحو النجاح".[1]

وعليه تدور أهداف السياسة الخارجية لأي دولة حول حماية الوجود الذاتي ودعم الأمن بأبعاده المختلفة وصيانة استقلال و ضمان حرية حركتها في المجالين الداخلي و الخارجي.

وفي هذا الإطار يمكن تتبع العمل الدبلوماسي الجزائري من خلال متابعة الأحداث الدولية التي شاركت فيها الجزائر سواء بعقد مؤتمرات أو تنقية بعض الأجواء من النزاعات والخلافات وهو العمل لذي ميز سياسة الجزائر الخارجية.

و التطرق إلى الأهداف يتطلب بالضرورة معرفة أهم مبادئ سياسة الجزائر الخارجية التي ترتكز عليها ومن أهم المبادئ التي يمكن ذكرها ولو بإيجاز مايلي:

1- مبدأ حسن الجوار الايجابي و الذي يعني مجملا وفي آن واحد إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود .

وهناك مبدأ آخر يمكن ربطه بهذا المبدأ وهو مبدأ التعاون المبني على المصلحة المتبادلة.

2- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية: باعتبارها عضوا في منظمة الاتحاد الإفريقي فإن الجزائر طبقت مبدأ عدم التدخل سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية وقد اخذ مبدأ عدم التدخل بعدا خاصا بفضل الدول حديثة الاستقلال، التي كانت سيادتها في خطر .

3- مبدأ عدم المساس بالحدود: إن طبيعة العلاقات الدولية و أخطار تفتيت المستعمرات يدفع الجزائر ومن اجل الدفاع عن الوحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود نظرا لما يمثله هذا المبدأ على مستوى تأسيس الأمن الإقليمي ذلك أن إعادة النظر في الحدود سوف يدخل إفريقيا في دوامة من الحروب داخل كل دولة نفسها ومع الدول الأخرى.

---

1 - إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الإقليمي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2000)، ص07.

من المهم القول أن تعدد الجبهات المؤثرة في الأمن الجزائري جعل النخب الحاكمة التي تعاقبت على السلطة في البلاد تسهر على مراقبة الأوضاع في شمال البلاد وجنوبها ورصد أي مشاكل أو نزاعات من شأنها اضطراب المنطقة ككل، وفي هذا طالما نظر الساسة إلى العمق الإفريقي للجزائر بنوع من الريبة والتعامل بحذر مع الملفات المطروحة هناك خصوصا تلك ذات الطابع التقليدي والتي تعتبر علامة خاصة بالمشاكل الإفريقية .

إذن الحدود والخلافات الترابية ومطالب الانفصال مظاهر لم تغب عن المشهد السياسي في المنطقة الساحلية الصحراوية منذ السنوات الأولى لاستقلال الجزائر، فدول الجوار للجزائر كانت أول بداية للمشاكل القادمة من هذا العمق الإفريقي، ثم الانفجار الدوري لنزاع الطوارق في مالي والنيجر وكذلك مشكلة القضية الصحراء الغربية وهما نزاعين طالما القيا بظلالهما على العلاقات الثنائية للأطراف المعنية وعلى الأمن الإقليمي للمنطقة ككل، وقد أفرزت حالة الاحتقان في المنطقة تداعيات سلبية على دول المنطقة دون استثناء، فمشكل اللاجئين وآثاره على الدول المعنية لتتطور الأمور فيما بعد للتهريب والهجرة السرية ومشاكل الجريمة وانتشار السلاح غير الشرعي وغير ذلك .

كلها معطيات دفعت الجزائر إلى إعطاء أهمية قصوى لمنطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى باعتبارها متاخمة لحدودها الواسعة والتي تصعب مراقبتها والسيطرة عليها بصفة كلية وتزداد أهمية هذه المنطقة للجزائر إذا اطلعنا على مختلف التفاعلات التي تحدث فيها والتي تؤثر بطريقة مباشرة على الوضع في الجزائر وذلك نظرا للقرب الجغرافي وللتطورات التي تأخذها هذه التفاعلات في كل مرة نتيجة تدخل أطراف خارجية .

ستتطرق في هذا الفصل لأبرز المشاكل التقليدية في المنطقة والتعامل الجزائري مع هذه القضايا باعتبار حلها يخدم الأمن القومي الجزائري أولا والأمن الإقليمي للمنطقة ككل.

المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي لقضية الطوارق في المنطقة.

المطلب الأول: الخلفية النظرية لتفسير النزاعات الداخلية والتمرد.

المطلب الثاني: تطور مشكل الطوارق و امتداداته الإقليمية

المطلب الأول:الخلفية النظرية لتفسير النزاعات الداخلية والتمرد.

في الحقيقة لا يمكن التطرق لمشكل الطوارق وتأثيره على أمن المنطقة الساحلية الصحراوية دون الوقوف على المقاربات والأطر النظرية التي حاولت فهم العلاقة بين أسباب الحروب والتمرد ومظاهر الظلم وغياب العدالة الاجتماعية خصوصا في الدول ذات التعدد الاثني والطائفي هذا من جهة، كما أن الصراع من اجل الموارد الأولية كالأرض والماء والمعادن والنفط الذي يعتبر عاملا مركزيا في هذا المستوى من التفسير،حيث تحولت الخيرات الطبيعية في كثير من الحالات من نعمة إلى نقمة وسبب في اندلاع الحروب والصراعات المسلحة وتمرد الحركات المختلفة المعارضة للسلطة المركزية.

ففي البداية تحمل هذه الحركات المسلحة على عاتقها مطالب الفئات والمجموعات التي تعتبر نفسها مظلومة بالمقارنة مع الفئات الأخرى داخل المجتمع، وقد انتشر هذا النمط من النزاعات والحروب الداخلية بعد استقلال العديد من الدول في إفريقيا واسيا و تبرز إفريقيا في صدارة العالم من حيث اندلاع عدد المشاكل تارة بسبب الحدود وتارة أخرى فالعنف الاثني يأخذ منحى تصاعديا على الأبعاد الأخرى، إلا أن معظم الدارسين يقدرون أن العامل الاقتصادي يبقى حاسما في إثارة الأجواء المشحونة وحالة الشك والاضطراب بين مكونات المجتمع الواحد .[1]

فالحرب الداخلية في الوقت الراهن لم تعد تصنع الدراما الإنسانية على المستوى المحلي فقط، حيث أصبحت تنتج أزمات إنسانية تؤثر على المجموعة الدولية على الأقل على المستوى الإقليمي كما أن الحرب الداخلية تسبب التخلف والفقر الدائم ، والبحث عن مصادر الحرب الداخلية يقودنا للتوسع في أنماط أخرى كالثورة الإبادة،التمرد ضد الدولة والحروب الانفصالية إلى جانب الحروب التي تتدخل فيها القوى الكبرى ولو أنه من الصعوبة فصل كل هذه الأشكال عن بعضها البعض على اعتبار أن نتائجها في الغالب تكون المأساة التي تمس المجتمع بالدرجة الأولى .[2]

من المهم الإشارة في هذا الصدد للإرهاب الدولي والجريمة المنظمة المتخطية الحدود كأنماط تهديد جديدة لأن عدد ضحاياها في بعض الأحيان يضاهي أو يتجاوز بعض الحروب والنزاعات المحدودة.

وبهذا المنظور يرى أنصار مقاربة الاختيار العقلاني Rational Choice Paradigm أن النزاع نتيجة الاختيار

1 Jean-Paul Azam ," Looting and Conflict between Ethnoregional Groups: Lessons For State Formation in Africa", *Journal of Conflict Resolution*,2002, p133

2-Syed Mansoob Murshed," The conflict-growth nexus and the poverty of nations", *economic social affairs* ,DESA Working Paper No. 43, June 2007, p 07

يمثل نموذج للسلوك اللاتعاوني الأكثر تدميرا حيث أنه من خلال الظروف المحيطة يمكن توقع مستقبل النزاع وديمومته (الفقر ،البناء المؤسساتي وتركيبته الاجتماعية، الضغط الخارجي) .

على العموم ففي السنوات الأخيرة حاول عدد من المفكرين وضع إطار أكثر عمقا وتوسعا يشمل الأبعاد الحقيقة الحاسمة في إثارة النزعات والمشاكل ذات الطبيعة الداخلية حيث تتجاوز التفسير الاثني والعرقي الضيق لكن لا يمكن في الحقيقة تجاهل دور العوامل العرقية في خلق التوتر والشحن الطائفي الضروري لاندلاع نزاع ما قوامه في العادة الجماعات العرقية داخل مجتمع متعدد الهوية كما في إفريقيا مثلا .

ومن هنا جاءت المقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات من خلال إسهامات الأستاذ Paul Collier في هذا الحقل المعرفي، وتجلت من خلال إدراج متغيرين لتعميق الفهم في هذا الإطار من خلال نظرية الجشع والظلم Greed and Grievance.[1]

وقد يثار تساؤل عن جدوى استعمال هذين المتغيرين في تفسير النزاعات خصوصا تلك النزاعات ذات الميزة الإفريقية، فمن خلال النظر للأدبيات المتعلقة حول مشكل أو تمرد الطوارق في المنطقة الساحلية الصحراوية (مالي والنيجر وبدرجة أقل الجزائر وليبيا) نجد أن كلا طرفي النزاع يتهمان بعضهما البعض، فالحكومتان المالية والنيجرية تصفان الطوارق بـــ"المتمردين" والخارجين عن سلطة القانون (قطاع الطرق) ومؤخرا بالإرهابيين هذا من جهة، الطرف الثاني وهم الطوارق كمجموعة اثنية مشتركة بين عدد من الدول وإن كان التركيز حاليا على مالي والنيجر فهم يتهمون سلطات البلدين بتهميش هذه المجموعة مقارنة بالمجموعات الأخرى المكونة للدولتين وترفع الحركات المسلحة للطوارق شعار استرجاع الحقوق المهضومة ومحاربة اللاعدالة في توزيع الثروة والسلطة.

كما ينبغي فهم اللغة المستعملة بين الطرفين – حسب المنظور البنائي – فالجشع والطمع شعار الطوارق من منظور سلطات النيجر ومالي، والظلم واللاعدالة الاجتماعية شعار مبرر كاف حسب الطوارق للعصيان والحرب.

وبما أننا بصدد دراسة أكاديمية وبغض النظر عن تبريرات كل طرف أمام القضية محل الخلاف، فإننا نجد أنفسنا مجبرين على الاستعمال الحيادي للمصطلحات ذات الصلة بهذا الموضوع ومنه نؤكد على مصطلح "مشكلة أو نزاع الطوارق " الذي يبدو أكثر حيادية وموضوعية للتمكن من تقييم جذور النزاع الحقيقـــة بغيـــة الوصول

1 Murshed, s. M. And tadjoeddin m. Z," reappraising the greed and grievance explanations for violent internal conflict", microcon research working paper 2, 2007, p05 (http://www.microconflict.eu/publications/RWP2_MM_ZT.pdf) (27/10/2009)

لحلول يجنب نزاع بدأ يطول زمنيا وتجنب نزاع "صحراء غربية أخرى" في منطقة يكفيها مشاكلها الأخرى المعقدة مثل التصحر والفقر والجريمة والإرهاب.

إذن فحسب كوليي فالنزاع الداخلي يكون في أحيان كثيرة انعكاسا للتنافس على الموارد الطبيعية النفيسة (بترول، الماس، أرض، ماء...)، فالتمرد يحتاج لمصادر التموين وهذه الموارد الأولية قد تضمن مثل هذه المصادر حيث أن الفقر كما رأى بول كوليي وآخرون يجعل المتمردين أقل جاذبية للمجموعات المختلفة داخل المجتمع وقد يرهن عنصر الفقر نجاح التمرد في الوصول لأهدافه المسطرة، وفي منطق معكوس فالنزاعات والحروب تخدم بشكل كبير انتشار الفقر وتفاقمه خصوصا بين الفئات الأكثر تضررا من الحرب والتمرد .[1]

وأضاف فيرون ولاتان أن الفقر قد يلهم الدين والعرقية لإثارة الحروب الداخلية حيث يقاسمان كوليي نفس التصور حيث الحروب الداخلية تقع في الدول الفاشلة والضعيفة التي تفتقد للكفاءة وتنتشر فيها مختلف أنواع الجرائم والتي تتضرر من آثارها الدول المجاورة، ونصبح هنا أمام سلسلة أو حلقة مفرغة تشترك في حلقاتها النزاع والفقر والدول الفاشلة والإجرام والضحية من كل هذا الأفراد والمجتمع .[2]

زيادة على ذلك هذا التصور لتفسير النزاعات والحروب الداخلية حيث قدم كون فهما مشتركا بين السياسيين والاقتصاديين بمعنى أن الحرمان النسبي relative deprivation والظلم ينتج عنفا داخليا متصاعدا و الذي من المحتمل أن ينتشر على المستوى الإقليمي، فإذا كان من الصعب تحريك المجموعات المختلفة للقيام بأفعال عنف ضد "الآخر" بسبب انعدام الثقة المتبادلة التي تشكل الاختلاف الهوياتي جوهرها مثل اللغة والدين والقبيلة لكن توظيف الاختلافات السياسية والاقتصادية حسب المنظور الماركسي يجعل تحريك المجموعات الاثنية أمرا ممكنا بوجود آليات ومؤسسات تلهم الرجال وتعدهم للقتال .

وبنفس المنطق يؤكد تيلي وتيد غور أن النزاع لا يسبق عمليا دون وجود إدراك لهذا الاختلاف بين المجموعات المختلفة أو ظلم له أبعاد تاريخية.

وفي الأدبيات الحاضرة حول الموضوع يستعمل فرانسيس ستيوارت مصطلح "اللاتوازن الأفقي "وينشأ حين يكون هناك وضعا متميزا لمجموعة معينة من الناحية الاقتصادية .

فهذا التقسيم يضاف إلى الاختلاف العرقي الوجود مسبقا ويدفع هذا الخلل في التوازن الاقتصادي بين المجموعات الأطراف الغير مستفيدة إلى اللجوء لطرق أخرى للتعبير عن هذا التهميش .[3]

---

1 - Mir jam de bruijn & han van dijk*, op .cit*, p57

2 - Murshed, S. M. and Tadjoeddin M. Z, *op.cit*, p07

3 - Susan E. Rice and other," Poverty and Civil War:What Policymakers Need to Know", The Brookings Institution, December 2006, p09 (http://www.brookings.edu/views/papers/rice/poverty_civilwar.pdf) (27/10/2009)

وينظر للجشع والطمع كحوافز للحرب الداخلية حيث هذه الرغبة تزداد بوفرة مداخيل الموارد الأولية فحسب كوليي وهوفلر فالحرب الداخلية تنطلق من سلوك الطمع لمجموعة متمردة تعمل على نشر العصيان ضد الحكومة ويتدعم هذا التمرد بناء على عوامل التموين والجغرافيا حيث أن أهم مصدر للتمرد هو الرغبة في تحصيل المكاسب المادية خصوصا إذا تم تأييد هذا السلوك التمردي من طرف الجالية المقيمة على حدود البلد،كما أن الطبيعة الجغرافية تساعد في تسهيل العصيان (الصحراء، الجبال) خصوصا إذا رافق ذلك مظاهر الفقر في المناطق المعنية بالتمرد .[1]

وفي دراستهما التجريبية استنتج كوليي وهوفلر بأن البحث عن النهب والسلب هو المحرك الرئيسي للتجانس بين المجموعات المتمردة، فإذا كان التمرد ضد الظلم فالهدف هنا البحث عن العدالة Justice seeking لكن في حالة الطمع والجشع من جانب المتمردين فالهدف يصبح في هذه الحالة البحث عن النهب Loot seeking.[2]

بهذا فالموارد المتاحة أصبحت تعتبر كغنيمة تعلق عليها الأطماع والدوافع الإجرامية للحرب الداخلية حيث أن فرضيات فارن ولاتان وكوليي وهوفلر حول الجشع تتركز في الدول الفاشلة وفرص تأجيج وتشجيع النزاعات.

وغالبا ما توظف الهوية كوسيلة وذريعة في آن واحد لجذب اكبر عدد من المتعاطفين من أبناء المجموعة الواحدة حيث تفرض سلوكا مشتركا يساهم في إنجاح ومؤازرة حركات التمرد وثورات العصيان، حيث أنه دون تنظيم مجموعاتي يصبح مستحيلا تحريك أسباب العنف.[3]

ويثار في نفس الوقت تصور الحرمان النسبي وقد استعمل لأول مرة من طرف تيد غور حيث اعتبر أن نسبة النزاع والتمرد تكون كبيرة حين تكون هناك مجموعة أو اثنية معينة تعاني الحرمان الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهو في نفس الوقت سبب لكثير من الحروب الداخلية في الوقت الراهن، فالتفاوت المطبق عبر خطوط التجمعات الاثنية والتقسيم الاجتماعي والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضعية العامة السائدة يؤدي لانفجار الأوضاع .

كما أن هناك نمطا من العنف الروتيني "الدوري" الذي تحدث عنه تاج الدين مرشد والذي اختبر فيه العلاقة بين العنف الدوري وتزايد مستوى الفقر ما يؤدي لعملية الاستقطاب، ويتجسد هذا المفهوم حينما تكون

1- Mark Taylor, *op.Cit*. p09
2- Murshed, S. M. and Tadjoeddin M. Z, *op.cit*, p08
3- Mirjam de bruijn & han van dijk, *op cit*, p 59

هناك مجموعتين أو أكثر متنافرتين تتسمان بالاستقطاب الاقتصادي (عدم التوازن في الدخل) وهو الذي يقود نحو الاستقطاب الاثني الذي يشكل أخطر النزاعات عند المزج بين الهوية والاستقطاب الاقتصادي .

واستنتج من هذا المنظور Montalvo,Reynal Querol أن الاستقطاب الاثني يقود دوما للنزاع أما التعدد الاثني فلا يؤدي بالضرورة لتصاعد مظاهر التمرد والعصيان الداخلي.

ومن هنا فاللاتوازن الأفقي (الاقتصادي) الذي تحدث به الأستاذ ستيوارت يمكن أن يكون سببا مهما لإثارة النزاعات ومظاهر الحرب الداخلية ويستمد هذا اللاتوازن مصادره من خلال بعض المعايير والقيم المتنوعة،فالتمييز في توزيع الإنفاق العمومي وفرض الضرائب حيث التمييز بين سكان المجتمع الواحد اقتصاديا يقود غالبا لاضطرابات عنيفة داخليا وقد تمتد خارج الإقليم [1].

أما غروسمان فقد طور نموذجا نظريا اعتبر فيه أن الحكومة من خلال التفرقة في توزيع الأرباح وفرض الضرائب بين مناطق ومكونات اجتماعية مختلفة قد يشجع المتمردين على إقناع الفئات المظلومة على العصيان خصوصا إذا ترافق مع سوء التسيير الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن استفادة فئة أو طبقة معينة من امتيازات توفرها السلطة سيكون على حساب الطبقات الأخرى.

إن توظيف مفاهيم الظلم في مواجهة الجشع والطمع دفعها لأن تكون مستوى تفسير مهم لفهم أسباب النزاع والتمرد، ففي بعض الأحيان عندما تكون هناك كميات معتبرة من الموارد والمكاسب مثل النفط وحتى المخدرات يكون الجشع عاملا مؤثرا في إنضاج النزاع مع توفر نوع من الشعور بالغبن والظلم التاريخي،كما أن هذا الظلم لا يقدم دون وجود الطمع فالظلم يؤدي إلى الطمع والعكس صحيح وهذا ما يصعب معرفة وصعوبة التمييز بين هذين المستويين من تحليل النزاعات .[2]

هذا التمييز بين الظلم والجشع يبدو من الصعوبة إسقاطه على حالة نزاع الطوارق وهو في الحقيقة مشكل تتقاسم همومه دولتان ضمن دول المنطقة الساحلية ونعني بهما النيجر ومالي ويمتد حتى الجزائر، ليبيا وموريتانيا،وتمتزج فيه الأبعاد الاثنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتبقى توجهات هذا المشكل مرهونة بتدخل القوى الإقليمية في المنطقة التي يمسها تبعات اضطراب المنطقة خصوصا بالنسبة للجزائر وليبيا ومنها سنحاول في المبحث المقبل تسليط الضوء أكثر على النزاع من حيث خلفياته التاريخية وتطوراته المتلاحقة لحد الآن.

---

1 - Syed Mansoob Murshed, *op.cit*, p06

2 - Murshed, S. M. and Tadjoeddin M. Z, *op.cit*, p18

المطلب الثاني: تطور مشكل الطوارق و امتداداته الإقليمية

إن الحديث عن نزاع الطوارق في المنطقة الساحلية وتحديدا في مالي والنيجر والبحث عن جذوره وخلفياته الحقيقة يفرض علينا العودة للوراء قليلا لتناول الإطار التاريخي الذي يعتبر حسب بعض المؤرخين أن بداياته الأولى تعود لفترة الاستقلال للدول المعنية بالقضية.

فزيادة على مالي والنيجر فالجزائر وليبيا معنيتان بمتابعة تطورات النزاع عن قرب وبطريقة مباشرة كونه يجري أولا على حدودهما الجنوبية وثانيا بتواجد السكان الطوارق ضمن التركيبة البشرية للبلدين أيضا، وإثارة الطوارق في مالي والنيجر من شأنه أن ينقل عدوى وآثار النزاع لدول المنطقة جميعا، حيث أصبحت الحدود شكلية ومخترقة بشكل واسع من طرف فواعل وحركات تتحرك من أسفل خارج الرقابة وحكم القانون .

فمن شمال مالي والنيجر تمتد جبال "إدرار لي فراس" الشاهدة على تاريخ مشترك للبلدين على الاستعمار الفرنسي، واجتماعيا يتقاسم البلدان سكان السونغاي والطوارق، والنزاع أيضا يعتبر مشترك بين البلدين تقريبا منذ مراحله الأولى، غير أنه من المهم الإشارة أنه يوجد ثلاثة اتجاهات من الدراسات التي تحاول وضع فهم وإدراك صحيح لقضية الطوارق في المنطقة، فالاتجاه الأول ويعتبرها قضية سياسية وظفتها الأنظمة السياسية لأغراض خاصة ويمثل هذا التوجه مانو دياك من خلال مؤلفه " Touareg,la tragédi"وهو من طوارق النيجر .

أما الاتجاه الثاني فيصنفها كقضية اثنية مثل طبيعة الدول الإفريقية التي تعاني نفس السبب وتأثير الفقر ومسألة العدالة الاجتماعية ويبرز في هذا الصدد أندري سال يفون في كتابه "مسألة الطوارق في النيجر"

ثالثا وأخيرا فهناك اتجاه حاول الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا العامل الأخير ممثلا في ظاهرة التصحر الذي ضرب مناطق كثيرة يسكنها الطوارق، فالتدهور البيئي هدم كل البناء الاجتماعي للطوارق وهذا ما أكده فارما مايقا، محمد تيسا" في كتاب " Le Mali : de la sécheresse a la rebellion nomade ,chronique et analyse d'un double phénomène du contre en Afrique Sahélienne" حيث أبرز بشكل مفصل وضعية الطوارق أثناء التحول المناخي في المنطقة الساحلية وفشل سياسات التكيف التي وضعتها السلطات في هذه المناطق المعنية بالتصحر.[1]

وبهذا فلا يمكن فهم الطوارق باختصار القضية لسنوات التسعينات من القرن الماضي حيث أن الإرهاصات الأولى للقضية تعود بجذورها إلى فترة الاستعمار الفرنسي.

1 - Astrirf Meier, "Natural Disasters? Droughts and Epidemics in Pre-colonial Sudanic Africa", *The Medieval History Journal* 2007, p 133

فمثل جميع دول إفريقيا فالطوارق عارضوا الوجود الفرنسي بكل الأسلحة البسيطة(سيوف رماح.وبعض المدافع البدائية) حيث كانت الغلبة دائما للجيش الفرنسي المهيمن عدة وعتادا، وقد نظر الطوارق الأوائل للاستعمار كشكل من أشكال العبودية الجديدة وثارت أكثر من مرة محاولات التمرد قي مناطق " فركون " في مالي و" كوسن "بالنيجر .

وانطلاقا من جوان 1957 دخلت مناطق الطوارق في نظام الحكم الذاتي يشمل المناطق الصحراوية التي تمتد من الجنوب الجزائري إلى مالي وتشاد والنيجر وهي مناطق غنية بالموارد الأولية على شاكلة الإمبراطورية الصحراوية القديمة، غير أن هذا المخطط تم إفشاله من قادة الطوارق آنذاك مثل محمد علي طاهر شيخ قبيلة انتصار تلمزي.

وقد عرف هذا المشروع بـــ "OCRS" أو المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء استنادا للقانون الفرنسي 1957/07/27 حيث الهدف المعلن عنه تحسين مستوى حياة السكان وضمان الرفاه الاقتصادي، لكن رفض قادة القبائل ومن بينهم الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي لهذا المشروع عجل بفشله، وفي هذه الإثناء تجددت مطالب الاستقلال بعد رحيل الجيش الفرنسي من هذه المناطق حيث وجد الطوارق أنفسهم منقسمين بين دولتي النيجر ومالي.[1]

وهذا ما تبرزه الخريطة التالية التي توضح الانتشار الواسع لشعب الطوارق من شمال القارة ليصل حتى أعماقها في بوركينافاسو والسنغال غربا.

انظر الشكل(05) :توزيع شعب الطوارق في الصحراء الكبرى.

1 - Keita Modibo," La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger ", note de recherche du GRIPCI, n°*10 Chaire raoul-dandurand en études stratégiques et diplomatiques,* Juillet 2002, p08

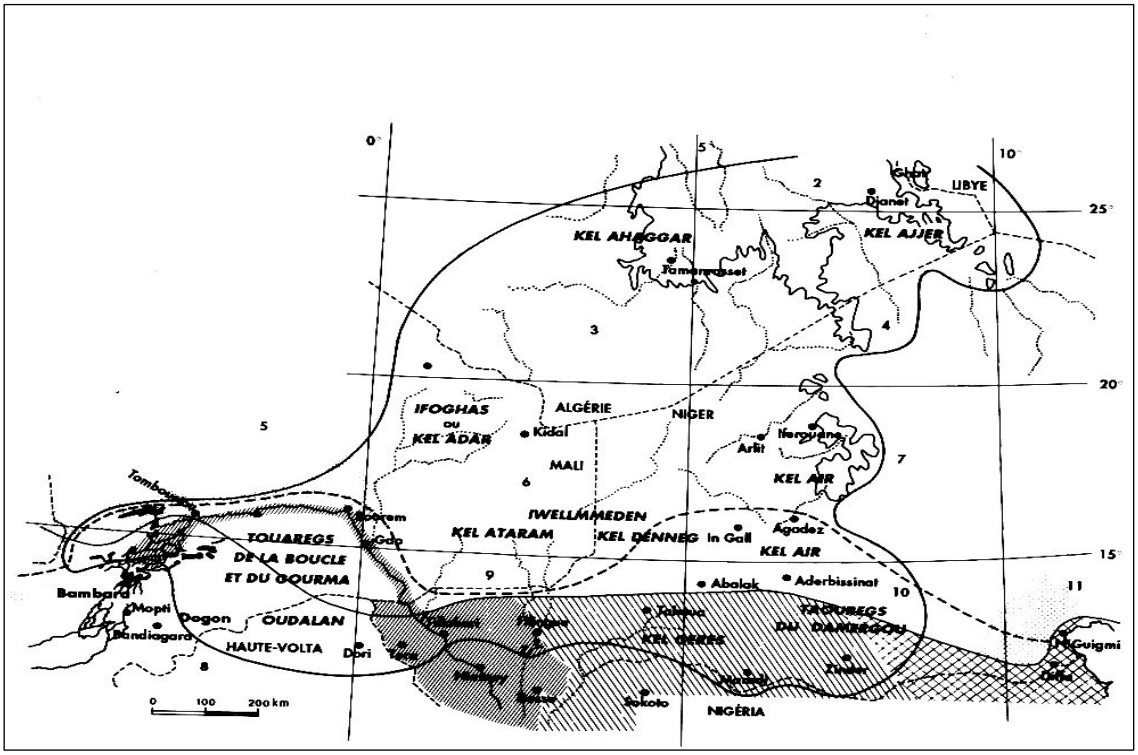

Source: Edmond Bernus, Montagnes touarègues: Entre Maghreb et Soudan: "le fuseau touareg", Revue de Géographie Alpine, Année 1991, Vol 79, Numéro 1, p. 119

وقد بادر قائد استقلاليي الطوارق كال انتصار إلى المطالبة بالانفصال حيث قاد أول تمرد في 1959 في منطقة "ادغ افوراس " على التراب المالي والذي قمع عسكريا بحلول 1964.

وقد تدخلت في هذا التمرد الجزائر والمغرب لاحتواء هذا المشكل ومنع تصعيده، لكن نواة هذه الأزمة نمت في سكوت طوال الفترة اللاحقة حيث وجدت مناطق المغرب العربي متنفسا خصوصا بعد فرض التواجد العسكري المالي في مناطق الطوارق التي بدأت تتضح على أهلها ملامح السخط والنقمة على سلطات مالي والنيجر.

وكانت سنة 1990 بداية التمرد الحقيقي في مناطق الطوارق حسب الكثير من المؤرخين وتتقاسمه ثلاثة أسباب رئيسية: [1]

ففي أول الأمر تمرد 1959 -1964 كما ذكرنا حسم عسكريا من طرف سلطات مالي بفضل الدعم المباشر من المغرب والجزائر وقد تزامن تبلور هذه الأزمة في المنطقة مع التغير الكبير في مناخ وبيئة المنطقة الساحلية الصحراوية خصوصا لسنوات 1972-1973 حيث في هذا الظـــرف المناخي الصعـــب فقـــدت ثلث الماشـــية

1 - *ibid*, p13

مقومات الحياة الضرورية كالماء والعشب أو ما يقدر بـــ 3.5 مليون رأس غنم، وانخفض عدد الماشية في موريتانيا مـــن 2.5 مليون إلى 600.000 رأس وهذه المعطيات البيئية التي تحدثنا عنها في الفصل السابق دفعت الطوارق للهجرة صوب المناطق الحضرية و الإدارية وعدد منهم سافر نحو دول مجاورة مثل الجزائر وتشاد ليبيا وموريتانيا.

أما السبب الثاني فهجرة عدد كبير من الطوارق نحو ليبيا حيث تلقوا تكوينا عسكريا من النظام الليبي زيادة إلى التكوين الإيديولوجي الذي يمجد مقومات اللغة والحضارة والانتماء العربي الذي يختلف في مضمونه عن ثقافة سكان جنوب الصحراء الإفريقية، وقد عقد في سنة 1987 مؤتمر لتوحيد جهود الطوارق في مالي والنيجر وتلت أحداث أخرى في نفس السياق كنهاية الحرب في تشاد وعودة اللاجئين وكذا وفاة ساني كناتشي الذي كان يعتبر النيجر مهددة من طرف اللاجئين، ثم في نفس الفترة اقترحت ليبيا على المقاتلين الطوارق الذين بدأوا في تنظيم أنفسهم شراء عتاد عسكري (عربات وأسلحة).

أما ثالث سبب لتنامي مشاعر التمرد عند الطوارق فهو العودة الواسعة للاجئي الطوارق من الجزائر تحديدا، ففي جانفي 1990 قررت الجزائر إرجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها والذي كان يقدر عددهم بحوالي 20.000 و25.000 لاجئ تجمعوا في" عين قزان " قرب الحدود بين الجزائر والنيجر لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم وكان بينهم جزء معتبر من الشباب البطال والذي ذاق معاناة العيش في ظروف صعبة وتولدت لديه الرغبة في استرجاع حقوقهم وتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة ويعرف هؤلاء بـــ " تمشك اشومار" وكان أول من رفع السلاح في وجه سلطات باماكو ونيامي .[1]

وكانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين بعد الهجوم على مقر للدرك الوطني في " تشين تيبرادن " في 07 ماي 1990 ومنذ ذلك الحين ومناطق الطوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دامت تقريبا 10 سنوات قادها عدد من الحركات مثل الحركة والجبهة الموحدة لتحرير الازواد MFUA .[2]

وجدير بالذكر أنه من الصعب وضع تمييز بين بداية وتطور التمرد في مالي والنيجر في الأشهر الأولى نظرا للتكتم والحصار الإعلامي الذي فرضه نظامي مالي والنيجر، وسرعان ما تطور النزاع حتى تدخل بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر والسنغال والإشراف على توقيع بعض معاهدات السلام بين طرفي الأزمة مثل اتفاق "تمنراست" بالجزائر جانفي 1991. [3]

---

1 - *ibid*., p10

2-.Abdenour benantar ," la sécurité nationale algérienne dans les années 90: entre la méditerranée et le Sahara", *The Maghreb Review*,Vol18,3-4.1993, p158

3 -Georg Klute," Hostilities et alliances. Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali", *Cahiers d'Études africaines,* Année 1995, Vol 35, Numéro, p 58

وكان هذا النزاع في أحيان كثيرة سببا لنشوب أزمات دبلوماسية بين عواصم المنطقة مثل الأزمة بين الجزائر

وليبيا على خلفية اتهام السلطات الجزائرية لنظام القذافي وفرنسا أيضا على تشجيع الطوارق لإحياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية وهذه الأزمة انعكست في تغيب الجزائر عن قمة"طرابلس" 1997 والتي حضرتها دول مجاورة للجزائر ماعدا موريتانيا .[1]

وقد تطور النزاع خلال فترة التسعينات القرن الماضي من هدنة إلى اتفاق السلام ولكن لم تصمد هذه الاتفاقيات طويلا في أرض الواقع كنتيجة لعدم رضا أحد الأطراف أو تدخل القوى الخارجية وتحريض طرف ضد آخر وهو ما زاد في عمر القضية وأطال أمدها إلى غاية توقيع اتفاق السلام 1995 الذي أعطى صلاحيات واسعة للتسيير اللا مركزي لأقاليم الطوارق في النيجر .

غير أنه وبسبب ضعف الإيرادات المالية والتأخر في تنظيم انتخابات بالمنطقة المتوترة عزز مشاعر السخط لدى المنتخبين المحليين وممثلي الطوارق، زادتها تبعات الأزمة الغذائية التي ضربت المنطقة في 2005 والتي خلفت وراءها عدد كبير من المتضررين في ظل ضعف الإمكانات لدى سلطات البلاد لمواجهة آثار هذه الكارثة الطبيعية.[2]

وفي أوت 2007 أعلنت الحكومة النيجرية إعادة التفاوض حول سعر اليورانيوم المورد الطبيعي الأول للنيجر حيث ارتفع من 27.300 دولار إلى 40.000 دولار لـــ " 01 كلغ" ونظرا للغموض الذي ساد إجراءات التفاوض حول سعر اليورانيوم ومناطق استغلاله من طرف الشركات الغربية وعلى رأسها الشركة الفرنسية "AREVA" حيث أقرت سلطات النيجر قانونا تشرع فيه أن مناطق الاستخراج والتي تقع في إقليم الطوارق ستستفيد من 15% وهذا ما أثار حركة النيجر من اجل العدالة MNJ التي طالبت الحـــركة بنسبة 50% من أرباح هـــذه الموارد [3].

وفي مالي كانت الأحداث هناك تدل على اندلاع رابع تمرد للطوارق في ماي 2006 بعد الهجوم على موقع عسكري بـــ "كيدال "و"مناكا " من طرف التحالف الديمقراطي للتغيير وقد جاءت ردا علـــى تدهـــور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي لأماكن تواجد الطوارق .

---

1 - عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره** ، ص 57

2 - Robert Pringle, "Democratization in Mali Putting History to Work", united states institute of peace, October 2006, p 32 (http://www.usip.org/resources/democratization-mali-putting-history-work) (27/10/2009)

3 - Frédéric Deycard," Le Niger entre deux feux. La nouvelle rébellion touarègue face à Niamey", *Politique africaine* n° 108, décembre 2007, p131

وفي هذا الصدد يعتقد عبداللاي تمبورا بأن تقسيم طوارق شمال مالي هو اجتماعي وقبلي وجغرافي، ففي أزمة 2006 كانت عناصر من قبيلة كال ادغ هم من قادوا الهجوم والقبيلة المعنية هي التي قادت التمرد الجديد وليس كل منطقة الطوارق.

ثم يشرح تمبورا أن المنافسة الجزائرية الليبية لمراقبة مناطق شمال مالي تعتبر عنصر مهم لتفسير تطور تمرد الطوارق حيث يوزع في تمبكتو دليل من إنشاء السلطات الليبية يمجد الدور الليبي في المنطقة ثم تلا ذلك فتح قنصلية ليبية في كيدال رغم عدم وجود جالية ليبية معتبرة في هذه المنطقة، وفي المقابل تنشط الجزائر في المنطقة تحت شعار مكافحة الإرهاب والتهريب في المنطقة .[1]

وقد خف التنافس الجزائري الليبي في المنطقة بعد نقل القنصلية الليبية إلى العاصمة باماكو، وهو الشيء الذي شجع الرئيس توري عن طلب الوساطة الجزائرية لتجاوز تعقيدات المشهد الأمني في منطقة شمال مالي وتوجت هذه الوساطة بتوقيع "اتفاق الجزائر" في 04 جويلية 2006 .

ويلاحظ تمبورا كيف وأنه منذ توقيع اتفاق الجزائر والجناح العسكري للحركات المعارضة لا يزال ينشط في المنطقة بصفة طبيعية وحتى يتلقى دعما ماليا وتقنيا من طرف الجزائر وذلك بهدف محاصرة النفوذ المتنامي للجماعات الإرهابية في المنطقة وبهذا فالنظام الجزائري يوظف هذه الحركات والجماعات المتمردة على أنظمة الدول المجاورة لخدمة مصالح خاصة ولا تخدم بالأساس الأمن الإقليمي الذي ينبغي أن يتعزز بالتعاون والتنسيق الجماعي المشترك.[2]

وفي مارس 2007 عادت مجموعة منشقة تابعة لـــ إبراهيم اغ باهنغا لحمل السلاح ضد سلطات مالي وشنت هجوما على موقع تيزاوتين حيث خطفت 23 عسكريا وقامت قوات الجيش المالي والنيجري بتعقب فلول هذه الجماعة حتى داخل حدود الجزائر وقادت القوات المشتركة للجيشين حملة عسكرية في محاولة لتطهير المناطق الشمالية للبلدين من عناصر الجماعة المتمردة ما أوقع في كثير من الأحيان خسائر بين المدنيين العزل وهو الوضع الذي حذرت منه مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) في تقرير لها صدر في أوت 2007 نبهت فيه نظام ماما دو تنجا من ارتكاب جرائم في حق السكان المحليين، وفي ديسمبر منظمتي مراقبة حقوق الإنسان "HRW" ومنظمة العفو الدولية اتهمت صراحة الجيش النيجري بارتكاب إبادة في المنطقة ضد العزل.

1 - Ferdaous Bouhlel Hardy," Crises touarègues au Niger et au Mali, Ifri Programme Afrique subsaharienne", Janvier 2008 p 05 (http://www.ifri.org/files/Afrique/Sem_crisestouaregues_FR.pdf) (27/10/2009)

2 - *ibid.*, p 06

والملاحظ أن حلقة العنف والعنف المضاد ارتفعت وتيرته بسرعة بين طرفي الصراع، حيث شن متمردو الطوارق في النيجر هجوما على مدينة افراون في فيفري 2007 ثم هاجموا القاعدة الفرنسية AREVA ما دفع بالسلطات في النيجر بعد تصاعد أعمال العنف والتمرد في المناطق المتوترة لإعلان حالة الطوارئ ابتداء من 24 أوت 2007.

وتبذل الجزائر لحد الآن جهودا دبلوماسية كبيرة على كافة المستويات لاحتواء النزاع المتفجر من حين لآخر بين الفرقاء في مالي والنيجر انطلاقا من وجود عدد من المؤشرات الايجابية لإنهاء النزاع في كلا البلدين، فالإرادة السياسية قد تنبثق من بداية نوع من الانفتاح السياسي في البلدين تمهد لذلك وأيضا فهدف التمرد حسب قادته هو تحصيل قدر من الحرية للسكان في الشمال لتسيير أمورهم سياسيا واقتصاديا وإداريا وتحسين ظروف الحياة في هذه المناطق التي أصبحت شاقة بفعل التصحر والجفاف.

ومن جهة أخرى فغياب مصدر ثابت لتموين متمردي الطوارق ودعم دولي من القوى الكبرى مثل فرنسا وروسيا أو بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفي العادة يتهم النظام الليبي بتزويد الطوارق منة حين لآخر ببعض المعدات العسكرية الخفيفة والمتوسطة وأين تلقى عدد من شباب الطوارق تكوينهم العسكري[1].

وهناك نقطة قد تحسب في جانب سلطات مالي والنيجر وهي انقسام حركات التمرد إلى عدد من الفصائل ومن شأن جلب رؤوس الأموال للمنطقة المضطربة في الدولتين أن يخفف آثار الحروب السابقة ويؤهل الجانب الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين الذين يضعون السلاح، وعموما فحل الأزمة ليس بالأمر الهين غير أنه

ليس مستحيلا بتظافر الجهود من القوى والدول المعنية والتي قد يتأثر أمنها مباشرة بأي اضطراب في المنطقة، وفي هذا الصدد قادت الجزائر ومازالت تقود جهودا دبلوماسية لاحتواء هذا النزاع وقطع الطريق أمام أي تدخل لقوى خارجية ما قد يخلط الأوضاع في المنطقة ككل، وهذا ما سنحاول إثارته في المبحث التالي من خلال الاطلاع على الدور التاريخي للدبلوماسية الجزائرية في أعقد وأطول نزاعات المنطقة الساحلية الصحراوية.

1 - Frédéric Deycard, *op.cit*, p 131

المبحث الثاني: تفاعلات أزمة الطوارق ودور الدبلوماسية الجزائرية في احتوائها.

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية بين فرقاء الأزمة التارقية في مالي والنيجر.

المطلب الثاني: الدور الجزائري في حل الأزمات الإنسانية في المنطقة الساحلية الصحراوية (مشكلة اللاجئين).

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية بين فرقاء الأزمة التارقية في مالي والنيجر.

أدرك الساسة في الجزائر منذ السنوات الأولى لبداية تمرد الطوارق على السلطات المركزية في كل من مالي والنيجر أن ترك الأمور وعدم الاهتمام بما يدور على الحدود الجنوبية للبلاد من شأنه أن يؤثر على الأمن الداخلي للجزائر ويزعزع الاستقرار في المنطقة ككل وما ينجر عليه من أزمات إنسانية وفتح الباب واسعا أمام تدخل الأطراف الخارجية في المنطقة تحت مسميات عديدة .

فإذا علمنا أن الطوارق يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كبيرة في المناطق الصحراوية الجزائرية في الهقار، جانت، تمنراست وأدرار، فهذا بالضرورة يعني أن أي إثارة للطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر خصوصا وأن أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة ككل.

إذن لا غرابة إذا اعتبرنا أن الأمن الجزائري ممتد ومرتبط بصفة كبيرة بأمن الدول في المنطقة الصحراوية ككل وهذا ما يفسر النشاط الدبلوماسي الجزائري المكثف في احتواء نزاعات المنطقة خصوصا نزاع الطوارق منذ السنوات الأولى لاندلاعه.

من المعلوم أن موجات المجاعة والجفاف أثرت بشكل كبير على حياة الطوارق والبناء الاجتماعي الخاص بهم مما جعلهم بفعل الهجرة القسرية أو الاختيارية يتوزعون بين عدد من الدول حيث يعيشون على هامش المدن الكبرى في كل من نيامي بالنيجر وتمبكتو وسط مالي وتمنراست جنوب الجزائر.

وقد خلفت هذه الوضعية حالة من الإحباط والتذمر بين أوساط الطوارق في مالي والنيجر تحديدا خصوصا بعد تعالي المطالب الانفصالية من بعض قادة الطوارق مانو دياك وبتحريض من دول في المنطقة مثل ليبيا وهذا استنادا للفكرة الفرنسية القديمة من خلال مشروع المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية.

في الحقيقة إن إعادة إحياء هذا المشروع سيعطي بعدا دوليا لمشكل الحدود ما يهدد كامل المنطقة بالانفجار، ويجعل الأمن القومي الجزائري في خطر على اعتبار أن الجنوب الجزائري سيصبح كله مستهدف وهو الذي يعتبر القلب النابض للاقتصاد الجزائري.

ولعل التحرك الملموس للدبلوماسية الجزائرية في المنطقة بدأت تظهر تجلياته مع تجدد التوتر بين الطوارق في بداية التسعينات خصوصا حول مناطق كيدال في مالي وسرعان ما انتشر في مناطق واسعة من الساحل الإفريقي

وتوجت الجهود الدبلوماسية للجزائر في هذا الاتجاه بعقد قمة رباعية ضمت الجزائر، ليبيا، النيجر ومالي في مدينة جانت شهر سبتمبر 1990 حيث أكدت الدول المشاركة على عدم استعمال القوة لحل المشكل التارقي وتعهدت الأطراف المشاركة في هذا اللقاء على ضرورة تنمية المناطق الحدودية للمنطقة ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان .

ولإنجاز هذه المهمة تم تشكيل لجنة وزارية دائمة تشمل وزراء داخلية تلك البلدان، وسيتم متابعة أشغال هذه اللجنة من طرف وزراء الخارجية الذين سيجتمعون مرة كل سنة.

من جهة أخرى أكد وزراء البلدان الأربعة المجتمعون في جانت عزمهم على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعلى ضرورة تعزيز التعاون وبرامجه في المناطق الحدودية المشتركة بينهم في إطار إعادة إدماج السكان المعنيين ومكافحة ظاهرة الهجرة اللاشرعية، كما أكد رؤساء الدول الأربعة عزمهم على احترام مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة تلك المتعلقة منها بالمعالجة الهادئة للنزاعات واحترام السيادة الترابية للدول.

لقد كان عقد لقاء جانت ضرورة من أجل المعالجة الهادئة والنهائية للمشكلة غير أن تماطل الدول في تطبيق هذه الإجراءات وغياب صوت موحد للطوارق جعل حسم المشكلة في هذه القمة أمرا مؤجلا خصوصا بعد تطورات القضية فيما بعد.

وقد دفعت التطورات اللاحقة للقضية التارقية إلى تكثيف الجزائر لجهودها في كل الاتجاهات لتدعيم الأمن والسلم في المنطقة، فزيادة على الإجراءات التي تضمنتها قمة جانت فقد تبعها فيما بعد تعزيزا لما سبق لقاء عقد في القولية سنة 1991 .[1]

ومنذ ذلك الحين قامت الجزائر بإعادة انتشارها الدبلوماسي عبر إعادة تفعيل ندوة الساحلية الصحراوية تحت إطار الأمن والتنمية وقد انعقدت في نوفمبر 1993 ندوة جمعت الدول المعنية وقد توصلت الجزائر خلال هذا اللقاء لإقناع الدول الأخرى بتناول محور وحيد هو عملية التنسيق في مجال الأمن والتعاون الاقتصادي لتعزيز النسيج الاجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من أجل مواجهة جماعية للتحديات المشتركة .[2]

وقد أكدت البلدان المجاورة في الندوة عن التزامها بمتابعة المشاورات لتأمين تطبيق القرارات المنبثقة عن لقاء الجزائر وعلى التزامها بتوسيع هذا الإطار لشمل دولا أخرى في إطار التضامن الإفريقي المشترك ومواجهة العوامل

1 - Pierre Robert Baduel, « Le territoire d'état entre imposition et subversion : exemples saharo-sahéliens », *Cultures & Conflits*, 21- 22, printemps-été 1996, pp.45-51

2 - علي عشوي ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 87

التي تساهم في ضرب استقرار المنطقة وعلى رأسها تدخل القوى الخارجية.

غير أنه ما ينبغي الإشارة إليه أن الموقف الجزائري الثابت من قضية الحدود وحفظ الوحدة الترابية للدول فد أثار عددا من المتمردين الطوارق الذين اعتبروه موقفا مضادا لهم حيث كانوا ينتظرون موقف غير متحيزا لسلطات نيامي وباماكو خصوصا بعد إخفاق الأطراف المشاركة في لقاء تمنراست المنعقد في 6 جانفي 1991 بسبب تعنت الأطراف المعنية بالنزاع من جهة، ثم التأثير القوي الذي مارسته فرنسا لإفشال اللقاء بحجة عدم مشاركتها في صياغته، غير أن السمعة الدبلوماسية التي أصبحت تحظى بها الجزائر بين أطراف النزاع جعلها تقود وساطة جديدة توجت بالتوقيع على اتفاقية باماكو 1992 .

لقد واجه تطبيق هذه الاتفاقية بعض الصعوبات ما استدعى تدخل الوساطة الجزائرية من جديد لتذليل عقبات إعادة إدماج المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية بمالي وتسهيل إجراءات عودة اللاجئين الطوارق لبلدانهم الأصلية وهذا ما جسدته قرارات لقاء تمنراست الثاني جوان 1994، حيث حرص المشاركون على التذكير بمتابعة وتطبيق الإجراءات التي أقرتها لقاء الجزائر ماي 1994 الذي يعتبر المرجع الأساسي لتطبيق اتفاقيات السلام بين الطوارق والسلطات المالية بالتحديد .[1]

جدير بالذكر أن الوساطة الجزائرية بين أطراف النزاع في كل من مالي والنيجر لم تأخذ دائما منحى واحدا، فعلى الرغم من اشتراك نزاع الطوارق بين البلدين في عدد من المظاهر والأسباب إلا أنه يلاحظ الاختلاف النسبي في توقيت و حدة التوتر بين البلدين، فبمقارنة بالنزاع في مالي فالنيجر كان هناك التمرد أقل حدة ثم أن تعامل السلطات هناك مع تسيير الأزمة هناك كان أكثر بوسائل دبلوماسية .

ولعل نجاح الوساطة الجزائرية في ملف الطوارق في النيجر يظهر في إشراف الجزائر على محادثات السلام التي ضمت طرفي النزاع والتي تمت عبر ثلاثة مراحل:

اللقاء الأول وعقد خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أكتوبر 1997 بينما عقد اللقاءان الأخيران في شهر نوفمبر 1997 على فترتين :من 18 إلى 21 ومن 25 إلى 28 من نفس الشهر ليتم التوصل إلى إبرام بروتوكول يهدف إلى إنهاء حالة التوتر السائدة في شمال النيجر، وقد نص بروتوكول الجزائر الإعلان عن وقف إطلاق النار ابتداء من نوفمبر 1997 على أن يكون متبوعا بإطلاق الأسرى من كل الجانبين .

ويجمع المراقبون للوضع في المنطقة الساحلية على إبراز النجاح الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية طوال تسعينات القرن الماضي في التوسط بين فرقاء الأزمة في البلدين رغم محاولات ضرب هذه الجهود مـــن بعـــض

1 -*Idem*.

الأطراف الإقليمية والخارجية التي رأت من مصلحتها بقاء الأمور مضطربة في المنطقة انطلاقا من مبدأ الصيد في المياه العكرة.

ففرنسا صاحبة الرصيد التاريخي الأكبر من الاستعمار في المنطقة طالما دأبت سابقا على فكرة فصل الصحراء عن شمال إفريقيا ومحاولة بلقنة المنطقة للحفاظ على مصالحها في منطقة تعتبرها مجالا حيويا لبسط نفوذها الطبيعي هناك، والعمل على توجيه مشكل الطوارق بتوريط اكبر عدد من الدول فيه مثل بوركينافاسو في محاولة لمنع الاستئثار الجزائري بحلول المشاكل في المنطقة .

ثم هناك ليبيا الطرف الإقليمي الذي يعتبر الدور الجزائري في تسيير ملف الطوارق تهديدا للدور التاريخي الذي من المفروض أن تضطلع بها الجماهيرية انطلاقا من فكرة التوجه الليبي نحو العمق الإفريقي لبناء" الولايات الإفريقية المتحدة".

والتجربة التاريخية للدور الليبي في المنطقة تظهر أن هذا الدور كان في أكثر حالاته المعروفة مزعزعا للأمن في المنطقة أكثر من شيء أخر اسمه الوحدة التي ينادي بها العقيد القذافي، وإلا كيف نفسر إنشاء ليبيا الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى بين سنتي 1979 و 1981 والهدف منها إقامة دولة صحراوية تمتد من تونس إلى موريتانيا وفي هذا الإطار يندرج النداء الذي أطلقه القذافي سنة 1980 من أجل تأسيس"جمهورية الطوارق الكبرى"، وفي مرحلة ثانية دعى إلى إنشاء "الجمهورية الإسلامية الصحراوية" ومن الملفت أن هذه المشاريع وغيرها تشكل تهديدا مباشرا وغير مباشر للأمن القومي الجزائري في السلامة الترابية والسيادية للبلاد.

إن اللعب على ملف الطوارق لم يقتصر على ليبيا فقط من الدول المجاورة بل يمكن لمح الدور المغربي في المنطقة انطلاقا من تصريح الملك الراحل الحسن الثاني في هذا الشأن :"إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية في المغرب فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم".[1]

إذن فليس من المستبعد إحياء هذه المقولة في الوقت الراهن واستعمال ملف الطوارق كورقة ضغط على الجزائر لتقديم تنازلات في قضية الصحراء الغربية وحتى قضية الحدود بين الدولتين.

كل هذه المعطيات دفعت ومازالت تدفع الجانب الجزائر للسهر دوما على حفظ الأمن في المنطقة الساحلية الصحراوية وعدم ترك الأمور تسير وفق مخططات خارجية، غير أن الأزمة الداخلية التي عرفتها البلاد طوال عشرية كاملة أثرت بشكل كبير على الدور الدبلوماسي الذي اضطلعت به في الفترات السابقة والذي شهد

1 - علي عشوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 83

تراجعا كبيرا وانكفاء على النفس ما جعل القضية التارقية تعرف تطورات متلاحقة مع بداية الألفية الجديدة اختلطت فيها رائـــحة الـــنفط

واليورانيوم مع مفردات الحرب على الإرهاب الذي يقوده تنظيم القاعدة الوافد الجديد إلى المنطقة.

إن التطورات اللاحقة التي شهدها نزاع الطوارق فيما بعد، ونظرا للدور السابق الذي لعبته الجزائر كوسيط مقبول لدى أطراف النزاع جعلها محل طلب هؤلاء بالعودة وإحياء مفاوضات السلام بين الطوارق ونظامي مالي والنيجر .

فمع تجدد تمرد الطوارق عن طريق أحد حركاته المسلحة في مالي ممثلة في التحالف الديمقراطي للتغيير مع نهاية ماي 2006 في مناطق كيدال وخشية توسع هذه الحركة التمردية الجديدة سارعت أنظمة المنطقة المعنية بالنزاع لطلب الوساطة الجزائرية.

وجاءت هذه المطالب لتدخل دبلوماسية الطوارئ التي أصبحت تتمتع بها السياسة الجزائرية بعد أن تكثفت في الفترة الأخيرة الهجمات وعمليات الخطف والمواجهات المسلحة في المنطقة وخصوصا من قبل مجموعة "أغ باهانغا" الذي عاد إلى حمل السلاح نهاية مارس 2008 بعد أن وقع سابقا في 3 أبريل 2007 بطرابلس على اتفاق يقضي بوقف الأعمال الحربية ووقف إطلاق النار مع باماكو.

غير أن السلام بقي هشا لأن مجموعات صغيرة من الطوارق تواصل الهجمات على الجيش، حيث تم أسر 33 عسكريا ماليا اعتقلهم "حركة أغ باهانغا"، وقد وفسر مراقبون التصعيد الأمني في تلك الفترة بأنه كان رسالة سياسية مزدوجة الأهداف من قبل الطوارق لتنفيذ اتفاق الجزائر الذي توصل إليه الجانبان أوائل العام 2006.

وكانت قد أفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المالي ومتمردي حركة «التحالف الديمقراطي من أجل التغيير» إلى التوقيع على اتفاق تاريخي لتسوية نهائية للنزاع المسلح الذي كان يتهدد منطقة الساحل الإفريقي.

وأشرف الرئيس الجزائري بوتفليقة على هذه الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري عبد الكريم غريب، ويعتبر هذا الاتفاق ثاني أكبر مكسب دبلوماسي للجزائر في حكم بوتفليقة بعد نجاحه عام 2000 في إدارة مفاوضات السلام بين أثيوبيا وإريتريا .

وينص اتفاق الجزائر على أن تسحب الحكومة المالية قواتها العسكرية المنتشرة بكثافة في بلدات الطوارق، بما فيها تيتزواتين وكيدال وتمبوكتو وغيرها من البلدات والقرى الأخرى.[1]

[1] – أنظر نص اتفاقية الجزائر 2006 في قائمة الملاحق .

يُضاف إلى ذلك تنفيذ مشروعات إعمار لصالح السكان المحليين، وإنشاء صندوق لدعم أنشطة الإعمار، وأعلن مؤخرا عن تقديم مساعدات للصندوق بقيمة 176 مليون يورو من طرف الجزائر ومالي وإعانات دولية لتنمية مناطق الطوارق، وكان الاتفاق الأول بخصوص أزمة الطوارق قد وقع بالجزائر سنة 1996 ومكن الفصائل المسلحة التي كانت تقاتل النظام في النيجر تحت إسم حركة الأزواد قبل أن تتحول إلى تحالف ويطلق عليه حاليا تسمية حركة 23 مايو من أجل التغيير .

وتبذل الجزائر منذ تجدد النزاع بين الأطراف المعنية جهودا لاحتواء الأوضاع هناك وتقود حملة دبلوماسية تتنوع بين عقد اللقاءات وتبادل الزيارات بين الفرقاء في مالي والنيجر، من ذلك زيارة وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي العاصمة المالية باماكو في اكتوبر 2007، وعقده اجتماعات مع مسؤولين بالحكومة المالية وقيادات من حركة المتمردين الطوارق، لإنقاذ «اتفاق السلام» الموقع بين الطرفين بالجزائر في صيف 2006.

وقد أوضحت مصادر من السلطات الجزائرية أن مدلسي "مكلف من أعلى السلطات الجزائرية بإنقاذ اتفاق الجزائر عن طريق جرَ الطرفين المتنازعين إلى العودة لبنوده". [1]

وسعى رئيس الدبلوماسية الجزائرية لإقناع المسؤولين الماليين "بالعدول عما يراه الطوارق مصدر استفزازا لهم"، في إشارة إلى أعمال دهم وتفتيش بيوت طوارق شمال البلاد، وانتشار دوريات للجيش النظامي بالمناطق التي يسكنها الطوارق، كانت سببا في ما يشبه ثورة قادها إبراهيم أغ باهانغا، زعيم متمردي الطوارق

وقد شارك في اللقاءات التي أجراها مدلسي سفير الجزائر بباماكو عبد الكريم غريب المشرف على ملف طوارق مالي ومهندس اتفاق الجزائر حيث سمحت علاقاته الوثيقة بطرفي النزاع حسب المصادر بإقناعهما بضرورة بعث الاتفاق من جديد.

وتصر الجزائر في جميع المناسبات على حمل حكومة مالي في الإسراع بتنفيذ ما تعهدت به في الاتفاق بخصوص إطلاق مشاريع اقتصادية لتنمية مناطق قاو وكيدال وتيتراواتين قرب الحدود الجزائرية، وتوفير مناصب شغل للآلاف من فقراء هذه المناطق.

ويعد الشق المتعلق بالتنمية من أهم بنود "اتفاق الجزائر" وهو أحد محفزات المتمردين الطوارق الذين يرون أن حكومة باماكو "تمارس التفرقة" من حيث توزيع الثروات على سكان مالي وأن سياسة "التملص من الاتفاق" من جانب الحكومة كان سببا في اضطرابات خطيرة أعادت الوضع إلى نقطة البداية.

---

1 - بوعلام غمراسة ، الجزائر تتوسط مجددا لإنهاء الأزمة بين مالي والطوارق ،وزير الخارجية الجزائري يسعى لإقناع الطرفين بالعودة إلى اتفاق 2006 ،***الشرق الأوسط***، 18 أكتوبر 2007

وتشتكي الحكومة المالية من تأخر الدول المانحة في الوفاء بوعودها، وتبرر تأخر مشاريع التنمية في الشمال بتأخر وصول الاعتمادات المالية التي تعهدت بها دول أوروبية وأخرى مجاورة مثل ليبيا .

وما يمكن قوله أن نزاع الطوارق في الفترة الحالية تغيرت معطياته والظروف الدولية المحيطة به مقارنة مع الظروف التي كان عليها في الفترات السابقة.

حيث أصبحت الأوضاع هناك تشهد تدخلات خارجية تعمل على التحريض وإثارة الفتن بنشر أفكار حول علاقة الطوارق مع السكان المحليين هناك "السونغاي"، وقد كونت هذه الأخيرة ميليشيات وحركات مسلحة تطلق على نفسها "ملاك الأراضي" أو "غوندا كوي" وهي تعارض بشدة وجود الطوارق في الصحراء الكبرى ككل .

وتمارس ليبيا دورا أقل ما يعتبر مهددا للأمن في المنطقة ككل، فزيادة على الأفكار المشهورة التي ينادي بها القذافي حول "جمهورية الطوارق الكبرى " دخل في الفترة الأخيرة على خط المفاوضات التي ترعاها الجزائر بين متمردي الطوارق ومالي في محاولة لسحب ملف القضية من الدبلوماسية الجزائرية التي طالما لعبت هذا الدور منذ اللحظات الأولى لبداية هذا النزاع.

وقد سبق للسلطات الجزائرية أن أبلَغت طرابلس، عبر قنوات غير رسمية، استيائها من دخول القذافي على خط التفاوض بين الجانبين في وقت تشرف فيه الجزائر على مسار حل الأزمة.

للإشارة فان الوساطة في صراع شمال مالي ظل مصدر توتر في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الليبية منذ الهجوم على مدينة كيدال بشمال مالي سنة 2005، والذي اعتبره الجانب الليبي مدعوما من قبل السلطة الجزائرية لإرغام ليبيا على سحب قنصلها في كيدال موسى كوني من المنطقة.

وكانت صحف جزائرية قد اتهمت القعيد معمر القذافي بإطلاق تصريحات غير مسؤولة تشجع التمرد في المنطقة، اثر خطاب له بمدينة تينبكتو يدعم فيه إنشاء دولة موحدة للطوارق في الصحراء، مما حدا بالسفارة الليبية بالجزائر إلى رفع دعوى قضائية حكم فيها بالغرامة لصالح العقيد.

لم تقف الأمور عند هذا الحد، فقد كتبت صحف جزائرية بأن ليبيا دفعت رشوة لزعيم المتمردين الطوارق إبراهيم باهنغا للانسحاب من المفاوضات الجارية آنذاك بالجزائر بين مالي والطوارق للتوصل إلى سبل لإنهاء التمرد وتطبيق اتفاقية الجزائر.

وتتهم ليبيا من وراء هذه الإجراءات لتسليم ملف الطوارق إلى العقيد ومنح الأخير فرصة الظهور كوسيط قادر على حل صراع شمال مالي والنيجر وإطلاق سراح المختطفين الأوربيين في الصحراء، وتعتبر هـــذه الخطوة محاولة لسحب بساط السيطرة الجزائرية على منطقة ظلت لخمسين سنة حيوية لأمن واقتصاد ومكانة الجزائر.

و لم تتوقف الأمور عند هذا الحد بل امتدت سياسة خلط الأوضاع في المنطقة لمسائل تعتبر جد حساسة للأمن الجزائري ونعني بها طبعا مكافحة الجماعات الإرهابية ونشاطاتها في المنطقة.

فقد أصبحت الجزائر مؤخرا ممتعضة من مواقف السلطات المالية والليبية تجاه المعالجة الأنانية بعض القضايا التي تتطلب نظرة مشتركة ومتأنية خصوصا في قضية إطلاق سراح الرهائن في صفقات مشبوهة مع الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي.

كما أشارت مصادر إعلامية جزائرية إلى عمليات التنسيق بين دولة مالي والقاعدة والتي كان من نتائجها إطلاق سراح المختطفين الأوربيين في شمال مالي.

واعتبرت هذه المصادر أن الصفقة التي اشرف عليها الرئيس المالي امادو توماني توري شخصيا تمت في سرية دون علم السلطات الجزائرية مع مجموعة ابوزيد الإسلامية وأطلق خلالها احد قدماء الأفغان الجزائريين أسامة مرداسي الذي كانت تعتقله السلطات المالية، مقابل إطلاق سراح الرهائن الكنديين والألمانية المحتجزون منذ أشهر.[1]

وقد تكفلت ليبيا بالجانب المادي لهذه الصفقة وذلك عبر مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية التي يرأسها نجل الزعيم الليبي معمر القذافي سيف الإسلام، وبلغ ما دفعته الجمعية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حسب نفس المصدر 05 ملايين اورو.

وتعتبر السلطات الجزائرية بأن المفاوضات التي أطلقتها مالي وليبيا مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تتم على حساب الأمن الجزائري وأن هذه الدول لا تتردد في إلحاق الضرر بالجزائريين.

لذا ليس من الغريب أن نسمع الجزائر في الآونة الأخيرة تحاول في كل الاتجاهات لوضع تشريع على المستوى القاري والدولي يجرم التعامل بالفدية مع الجماعات الإرهابية التي أصبحت مصدرا مهما لتمويل نشاطات هؤلاء خصوصا في المناطق الشاسعة من الصحراء الإفريقية.

من الواضح أن الامتداد الكبير للجزائر جعل من الصعوبة تغطية هذا الانكشاف الجغرافي ومراقبة كل مداخل ومخارج البلاد بسهولة، ثم أن هذا العمق الإفريقي مليء بالمشاكل والكوارث المختلفة بكل أنواعها من التصحر والحروب الداخلية والخارجية والتي تخلف وراءها أعدادا كبيرة من المشردين واللاجئين وما ينجر عنها من تأثيرات تتجاوز الدول المصدرة نحو الدول المستقبلة.

و لم تكن الجزائر ومنذ استقلالها بمنأى عن ظاهرة تدفق اللاجئين على التراب الجزائري خصوصا فئة اللاجئين القادمين من الصحراء الغربية والطوارق المنتشرين في كامل الصحراء الكبرى .

1 - النهار الجديد، 27 أفريل 2009.

وهو ما يحتم على الجزائر وضع مقاربة مناسبة لمعالجة المشاكل المتأتية عن ظاهرة اللجوء وتأثيراته على الأمن الجزائري وهو ما سيكون موضوع المبحث المقبل.

المطلب الثاني: الدور الجزائري في حل الأزمات الإنسانية في المنطقة الساحلية الصحراوية (مشكلة اللاجئين).

تعد مشكلة اللاجئين في أفريقيا أحد مشاكل القارة الرئيسة وقاسما مشتركا بين معظم الدول الأفريقية وهي تضيف لأزمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى من مشاكل النظم السياسية الأفريقية كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة أفريقية، ورغم أن سكان أفريقيا لا يمثلون سوى حوالي 12 % من سكان العالم إلا أنهم يمثلون حوالي 32 % من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي 9.7 مليون لاجئ.[1]

وقبل التطرق إلى مشكلة اللاجئين وتأثيرها على الجزائر وتعاملها مع هذه القضية ، فمن الضروري التطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة أساسا بالإطار المفاهيمي للموضوع وعلى أبعاد الظاهرة على إفريقيا باعتبارها تمثل أحد الرهانات الأساسية للأمن على المستوى القاري ككل.

فاللاجئ وفقاً لتعريف اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951 هو: «أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها نتيجة لأحداث تسبب تخوف له ما يسوّغه من التعرض لاضطهاد؛ لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية، وغير قادر ـــ أو لا يريد ـــ بسبب ذلك التخوف أن يستظل بحماية دولته».[2]

كما تنطبق صفة لاجئ وفقاً لتعريف الاتفاقية على كل شخص لا يتمتع بجنسية، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة بسبب التخوف من التعرض لاضطهاد، ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب هذا التخوف أن يعود إلى تلك الدولة.

وبذلك فإن اللاجئ يختلف عن النازح الذي ينتقل في ظل الظروف نفسها إلى مكان آخر داخل حدود دولته، ويظل متمتعاً بحمايتها ورعايتها طالما ظل داخل حدود هذه الدولة بينما تكون حماية اللاجئ مسؤولية دولة الملجأ والمجتمع الدولي.

---

1 - مركز أنباء الأمم المتحدة، زيادة أعداد اللاجئين حول العالم إلى عشرة ملايين لاجئ.
(2009/08/23) http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=7465

2 - كان تعريف اللاجئ السائد قبل الاتفاقية تعريف واسع يشمل أي فرد خارج حدود الدولة التي يتمتع بجنسيتها طالما لم يكتسب جنسية أخرى، ولم يكن الأمر مرتبطاً بعنصر الاضطهاد كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951. وتعريف الاضطهاد الوارد في تعريف الاتفاقية هو محل للخلاف، فالبعض يرى أن الاضطهاد الاقتصادي لا يكفى كمؤشر ليكتسب اللاجئ هذه الصفة في دولة الملجأ بينما يعتبر آخرون أن الحرمان الاقتصادي المنظم أو الدائم هو نوع من أنواع الاضطهاد، ومن ثم يعتبر من انتقل إلى دولة غير دولته هرباً من التخلف ومشكلات التنمية لاجئاً .

كما أن اللاجئ يختلف عن المهاجر الذي يترك دولته بحثاً عن فرص أفضل ويملك قرار العودة إليها بخلاف اللاجئ الذي يترك دولته خوفاً على أمنه وسلامته، ولا يستطيع العودة إلى دولته طالما استمرت بها حالة عدم الاستقرار أو مصدر الاضطهاد.

ومن حيث نتائج مشكلة اللاجئين فهذه الظاهرة تتسبب في العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء في دول المنشأ أو في دول الملجأ.

فمن الناحية السياسية تؤدى هذه الظاهرة إلى التأثير سلبا على الوعاء السكاني للأطراف المتصارعة ويكون الطرف الأكثر تضررا هنا هو الطرف الذي شهدت جماعته الإثنية درجة أكبر من الفرار إلى الخارج، أضف إلى ذلك أن هذه الظاهرة تؤدي إلى تفاقم أزمة الاندماج الوطني في دولة المنشأ لأن حالات هروب اللاجئين تكون في الكثير من الحالات نتاجا لممارسات عدوانية لإبادتهم أو لإخضاعهم أو لدفعهم إلى الهرب من مناطق إقامتهم الأصلية.

وفي جميع هذه الأحوال يحمل اللاجئون الفارون إلى الدول الأخرى مشاعر مريرة تجاه أولئك الذين اضطروهم إلى الهرب من موطنهم الأصلي، كما حدث في حالة اللاجئين التوتسيين الروانديين في أوغندا مما يؤدي إلى المزيد من التسييس للظاهرة الأثنية في دول الحروب الأهلية.

أما بالنسبة إلى دول الملجأ، فان جماعات اللاجئين القادمين من الدول الأخرى يثيرون المخاوف من حدوث اختلال في التوازن الأثنى داخل دولة الملجأ ولاسيما حينما تلجأ بعض النظم الحاكمة في بعض الأحيان إلى الاستعانة باللاجئين لتعزيز قبضتها على الحكم.

ومن حيث الأبعاد الأمنية للمشكلة فإن ظاهرة اللاجئين تتسبب في الكثير من الحالات في نشوب مشكلات أمنية للدول المضيفة حيث يمكن أن يكون اللاجئون سببا في انتقال وانتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة، كما أن التعقيدات العديدة المحيطة بأوضاع اللاجئين يمكن أن تؤدي إلى نشوء توتـــرات أو صراعات بينهم وبين نظم الحكم في الدول المضيفة أو بينهم وبين جماعات إثنية أو سياسية معينة في تلك الدول.

وفي الوقت نفسه يمكن أن تتحول معسكرات اللاجئين لمنابع لتجنيد المقاتلين الجدد من جانب جماعات المعارضة أو حتى من جانب حكومات الدول المضيفة إذا كانت علاقاتها متوترة مع الدولة المصدرة للاجئين وقد

بدا تأثير اللاجئين في انتشار الحروب الأهلية على الصعيد الإقليمي واضحا بقوة في منطقة وسط أفريقيا وبالذات بين كل من رواندا وأوغندا.

ومن حيث النتائج الاقتصادية، فإن مشكلة اللاجئين تؤدى في الأغلب إلى حدوث أضرار كبيرة في دول الملجأ ودول المنشأ. فبالنسبة لدول المنشأ، تؤدى مشكلة اللاجئين إلى هروب القوى العاملة المدربة وتوقف عجلة الإنتاج وهجرة العقول إلى خارج البلاد.

وفي دولة الملجأ، فإن الدول الأفريقية عموما تتسم بضعف قدراتها الاقتصادية، وتمثل تكلفة استضافة اللاجئين عبئا هائلا على كاهل الدول المضيفة حيث يشكل اللاجئون ضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية في الدول المضيفة.

ومن حيث النتائج الاجتماعية لمشكلة اللاجئين، تؤدي مشكلة اللاجئين إلى تهديد التجانس الاجتماعي الداخلي وتقويض العديد من القيم المجتمعية المحلية من خلال تغيير التركيب الأثني والثقافي والديني واللغوي في الدول المضيفة، وهي أخطر نتيجة ما يجعل الدول في كثير من الأحيان تسارع إلى إقامة تجمعات خاصة باللاجئين وحتى إغلاق الحدود البرية منذ الوهلة الأولى لانفجار الحرب.

إذن ونظرا لخطورة مشكلة اللاجئين وتداعياتها على الأمن الجزائري فالنخب الحاكمة التي تداولت على السلطة في البلاد أولت أهمية قصوى لمعالجة انعكاسات تدفق آلاف اللاجئين والمشردين جراء الحروب والمجاعات التي ضربت منطقة شمال وغرب إفريقيا كما لم يعد هناك مجال للشك بأن مشكلة اللاجئين هي إحدى التحديات التي تواجه المنظمات والدول، والجزائر إحدى هذه الدول التي تعاني من هذه المشكلة التي لها آثار جد خطيرة على كيان الدولة ذاتها.[1]

فلقد اهتمت الجزائر بفئتين رئيسيتين من اللاجئين هما الطوارق سواء من مالي أو النيجر، وكذا لاجئي جهة البوليساريو المتواجدين بمنطقة تندوف، وهناك عدة أسباب دفعت هؤلاء للزحف نحو الجنوب الجزائري حيث تتنوع بين العوامل الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، والبيئية ويمكن إيجاز هذه الأسباب خصوصا لفئة الطوارق كما يلي :

– إحساس طبقات واسعة داخل الدول جنوب الصحراء الكبرى بالتهميش والحرمان ما يحفزهم على اللجوء والهجرة .

– الظروف المناخية والتدهور البيئي الذي شهدته المنطقة الساحلية الصحراوية دفع بأعداد كبيرة للتوجه للمناطق التي تتوفر على شروط الحياة الملائمة .

– رسم الحدود في المنطقة الذي يناقض البناء العرقي والتركيبة السكانية للمجتمعات الإفريقية بصفة عامة .

---

[1] –- علي عشوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 87

– عدم احترام الطوارق للحدود الفاصلة بين الدول في عموم الصحراء الكبرى كنتيجة لتأثير العامل التاريخي في صياغة هذه الأفكار من الحقبة الاستعمارية بل وقبلها.

أما الفئة الثانوية فتمثل في اللجوء الفردي الناتج عن الهجرة غير الشرعية وتأتي خاصة من المالي والنيجر،نيجيريا بوركينافاسو ودول إفريقية أخرى، فمنطقة تمنراست تحتوي على 156.000 نسمة حوالي 40% أجانب، فمن جانفي إلى مارس 1999 تم اقتياد 1150 عابر غير شرعي إلى الحدود.

والكل يعلم تكلفة هذه العملية إذ في الكثير من الأحيان يصعب التكفل بهؤلاء خلال عملية الاقتياد إلى الحدود لإرجاعهم إلى بلدانهم الأصلية أو البلدان التي مروا بها.

وعند وصف هذه الفئة بالثانوية، فهذا لا يعني استبعاد الأخطار التي تمثلها فقد تكون سبب مشاكل بين الدول المجاورة سواء بطردها أو بمكوثها فمثلا في منطقة تمنراست، فهناك أمراضا معدية منتشرة كالأمراض الجنسية المعدية بسبب الدعارة التي تقلق المسؤولين على الصحة في تمنراست، حيث وصفت بالقنبلة الموقوتة خلال ملتقى الطريق العابر للصحراء والأخطار الصحية الذي عقد بالجزائر يومي 27 و 28 مارس 2000 وأشار المختصون إلى انعدام الرقابة عند الدخول والخروج من وإلى الحدود والطريق العابر للصحراء هو السبب الوحيد وراء هذه الظاهرة حوالي 45000 مهاجر سري يعبرون عن طريق تمنراست التي لها حدود تقدر ب1200 كلم من النيجر ومالي.[1]

والملاحظ أن هناك فئة أخرى في وضعيتها الحالية لا يمكن إلحاقها باللاجئين وهي فئة عديمي الجنسية أو بعبارة أصح الذين لا يحملون جنسية أي بلد وسنتعرض لهذه الحالة لاحقا عند الحديث عن مخاطر الهجرة السرية في الفصل المقبل.

إن مشكلة اللاجئين الصحراويين لم تجد بعد الحل ، ذلك أن حل قضية الصحراء الغربية يعني بالضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة وهذا ما أكدت عليه المفوضية السامية للاجئين ساداكو وقاتا بمناسبة افتتاح الدورة الخمسين للمفوضية عند عرضها حالة اللاجئين في العالم أشارت إلى وضعية اللاجئين الصحراويين:"إن تطورات الترحيل بالنسبة للمفوضية السامية للاجئين نحو إقليم الصحراء الغربية تبقى رهينة تقدم المفاوضات السياسية".

وتبذل الجزائر جهودا معتبرة بالتعاون مع الأمم المتحدة للتكفل باللاجئين وتعمل من جهة أخرى على إحلال السلام في المنطقة في إطار احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها والتوسط لحل نزاع الطوارق في كل من مالي والنيجر.

---

1 - إبراهيم سعادة، **مرجع سبق ذكره**، ص 65

ويعود اهتمام الجزائر بمعالجة هذه الظاهرة كونها عانت في السنوات السابقة وحتى حاليا من التبعات السلبية لتدفق اللاجئين سواء في إطار فردي أو جماعي، وكان على الجزائر أن تولي عناية باللاجئين في الجنوب الجزائري بالتعاون مع الدول المعنية سواء في إطار ثنائي أو في إطار ندوة الدول الساحلية CES وهذا التعاون يفرض التأطير والتعاون في أقصى جنوب البلاد باللاجئين المتكونين أساسا من الماليين والنيجريين من 1985 إلى 1989.وقد خلق تدفق اللاجئين مشاكل إذ أصبحت مراقبة نشاطهم جد صعبة خاصة مع تحولهم في الفترة الأخيرة نحو عمليات التهريب لمختلف الأسلحة والمخدرات والمواد الاستهلاكية عبر مسالك الصحراء الكبرى.

وهكذا فالبحث عن حل نهائي وعلى المدى البعيد لمشكل اللاجئين أدى في سنة 1989 إلى وضع بروتوكول الاتفاق المتعلق بـــ "برنامج المساعدة للعودة والإدماج الاجتماعي والاقتصادي لعائلات ضحايا التصحر المتواجدين في الجزائر" وقد وقع في تمنراست من طرف كل من الجزائر، مالي، النيجر والصندوق العالمي للتنمية الزراعية.

بالإضافة إلى إعادة اللاجئين إلى بلدانهم تم التكفل بهم داخل هياكل اجتماعية واقتصادية من خلال برنامج عمل إقليمي نتج عن بروتوكول الاتفاق الرباعي بمساعدة برنامج المساعدة للمرحلين التابع لليونيسيف وقد تضمن بعض الإجراءات كالإعداد المسبق لأماكن استقبال العائلات وكذا تشجيع التجارة الحدودية وتقديم المساعدات الغذائية.

يمكن القول أن الجزائر وباعتراف أعلى الهيئات الدولية في الشؤون الإنسانية وفقت إلى حد كبير في التحكم بأعداد اللاجئين و موجات الهجرة الجماعية الفارين من مخلفات الحروب أو من التصحر الذي ضرب المنطقة في العقود الأخيرة.

تقريبا هذه أهم مقاربة لجملة المشاكل التي كانت تشكل سابقا تهديدات جدية للأمن القومي الجزائري في العقود السابقة خصوصا لسنوات السبعينات والثمانينات، حتى وإن بقـــي بعض نتائجها قائمة لحد الآن إلا أنها فقدت قيمتها في ترتيب المخاطر الإستراتيجية التي كانت توصف بها سابقا.

وفي المقابل شهد العالم تحول نمط التهديدات عقب نهاية الحرب الباردة وانتقلت المخاطر المحيطة بالدول والأفراد من الوضعية التقليدية إلى وضعية أكثر تعقيدا وإضرارا حيث أصبحت الأمور مرتبطة بشكل غير مسبوق والتهديدات أضحت تعبر الحدود بسهولة ولمسافات طويلة خصوصا في المناطق الحدودية والبعيدة عن مراكز التحكم والمراقبة الحكومية .

وتبرز منطقة الساحل الإفريقي الصحراء الكبرى كنموذج يستحق الدراسة نظرا لحالة اللاأمن السائدة هناك من خلال التهديدات الجديدة أو تعقد تلك القديمة وتأثيراتها على المستوى الإقليمي ككل والتي تقع ضمنه الجزائر وهذا ما سنحاول إثارته في الفصل المقبل .

الفصل الثالث

تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وتداعياته على الأمن الجزائري

لقد منحت مظاهر العولمة فرصة حقيقية لتطور وترابط مختلف أنواع الجريمة واتسعت رقعة الإرهاب الذي أصبح تهديدا عالميا واستفحلت ظاهرة الهجرات السرية بين مختلف القارات، ولعل الرابط الحقيقي بين مختلف هذه الأنماط غير التقليدية للتهديد وجود الفراغ ونقص الرقابة الذي تركته الأنظمة الضعيفة والعاجزة عبر أنحاء مختلفة من العالم .

وفي هذا الصدد تواجه الجزائر تحديات حقيقية قادمة أساسا من عمقها الإفريقي جنوبا، حيث مساحات واسعة من الصحراء المفتوحة والحدود المخترقة أين تتحرك مختلف جماعات الجريمة المنظمة التي تمارس التهريب في مختلف الممنوعات من الأسلحة والمخدرات، والحركات الإرهابية والتي تعاظم وجودها في السنوات الأخيرة وإمكانية الفرصة لتقاطع هذه الفواعل غير الرسمية.

ثم هناك الموجات البشرية التي تقطع منطقة الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي نحو دول شمال إفريقيا ولم لا أوروبا، وما زاد الأمور تعقيدا هو احتدام التنافس الدولي وازدياد التدخلات الخارجية في المنطقة وتحت مسميات عديدة .

إذن هي معطيات ومتغيرات شهدتها الساحة الإفريقية عموما ما يحتم على صانع القرار الجزائري مقاربة الأوضاع بطريقة حذرة وذكية تمكنه من تجاوز هذه التحديات الجديدة أو حتى التخفيف من تداعياتها على الأمن الوطني،هذه التحديات ستكون موضوع الدراسة بالتفصيل في هذا الفصل.

المبحث الأول: شكل الدولة في منطقة الساحل والصحراء وانعكاسه على الأمن الإقليمي.

المطلب الأول: تشابك المسائل الأمنية وتأثيره في إرباك دور الدولة على المستوى الداخلي.

المطلب الثاني : نموذج الدولة الفاشلة في المنطقة الساحلية الصحراوية وإفرازاته الأمنية إقليميا

المطلب الأول: تشابك المسائل الأمنية وتأثيره في إرباك دور الدولة على المستوى الداخلي.

إن ظهور مفهوم جديد للأمن منذ نهاية الحرب الباردة قد انعكس على تحول بعض المسلمات والممارسات الأمنية خصوصا في منطقة الساحل والصحراء، حيث أن العديد من النزاعات التي كانت قائمة أثناء القطبية الثنائية وكانت تصنف ضمن الحروب التقليدية والبعد بين حكومي أصبحت تبدو أقل وضوحا.

فعلى الرغم من إمكانية تحول النزاعات في إفريقيا لحروب كبرى بسبب تدخل دول في شؤون دول أخرى بمواجهة مباشرة، لكن استقرار الدول كان مرتبطا غالبا بعوامل داخلية فهو نتيجة لنشاطات جماعات معارضة للنظام القائم وتسعى للإطاحة به، فالحرب التقليدية بين الدول الأعداء عوضت من طرف جماعات وعصابات داخلية غير دولاتية عابرة للأوطان تعارض النظام وجيشه الرسمي وبهذا المنظور فالكل يقود العنف بشكل واسع ضد المجتمع وتحت شروطه.

فقد طرح مفهوم جديد للأمن مكيف حسب المستجدات حيث التهديدات لم تعد مرتبطة في المقام الدول بالطموحات الإستراتيجية للدول الأخرى بل أخذ تفضيل الاعتبار لعوامل داخلية المنشأ وبالنتيجة فقد وجدت أسئلة أكثر أهمية للتهديدات أو التحديات الأمنية التي أضحت أكثر توسعا وتصنف في المرتبة الثانية للأسئلة الأمنية الإستراتيجية ووضعت الحاجيات الفردية في قلب الانشغال الحقيقي ما أهلها لتكون الأولوية في أجندة الدول .

إن هذه التحديات التي أصبحت في قلب المقاربة برزت بشكل أعمق لفهم كيفية حفظ الاستقرار والتوازن الداخلي في المناطق المضطربة كما في الساحل والصحراء الإفريقية وتتقدم عوامل مثل التهريب،الإرهاب والفقر وكل ما يرتبط بشروط استمرارية الحياة في سلم الأولويات.

وتماشيا مع هذا التوسيع للمقاربة الأمنية طرح مجددا التساؤل المتعلق بدور الدولة كضامن أمني في هذه المناطق فتبعا للظروف الجديدة التي انبثقت عن تغير البيئة الأمنية الدولية أصبحت الدولة فاعلا مسؤولا أكثر تكليفا ومطالبة بالتبرير والتكيف، فالسيادة لم تعد الشيء الأول المحمي كنتيجة لتهديدها ومساءلتها باحترام حقوق الإنسان، ورافق هذه التغييرات زيادة التركيز على الخصائص الفردية والاهتمام أكثر بالمعايير الأخلاقية مقابل الدعوة لإعادة التساؤل حول دور الدولة ،[1] حيث أعيد الاعتبار للمجال الذي كانت فيه الدولة غير مهتمة بعد زيادة الطبيعة العابرة للأمن وتحديدا بالنسبة لبعض المخاطر التي تنشا أكثر ارتباطا بالمركب الوطني

1 - Georg Sorensen ," After the Security Dilemma: The Challenges of Insecurity in Weak States and the Dilemma of Liberal Values" *Security Dialogue,* 2007,p363

ولكن تستطيع تخطي الحدود الوطنية، ما يلح على الدولة تحسين قدراتها أكثر لتتجاوز المخاطر والتهديدات الجديدة والشيء الذي دفع بقوة لطرح مشكلة الدول الفاشلة والضعيفة في العلاقات الدولية [1].

ومن خلال الاطلاع على نماذج لدول في منطقة الساحل الإفريقي مثل التشاد و النيجر مثلا يمكن إدراك ثلاثة صور للتهديد دفعتها التغيرات الحالية إلى سطح الأدبيات الجديدة المهتمة بدراسة بناء الدولة ومقومات نجاحها على المستوى الداخلي .

فأولا يلاحظ الضعف في الإطار العام للدولة بوجود انقسام على مستوى الترابط الاجتماعي حيث تدفع مخاطر التفرقة الاجتماعية لانهيار الدول القائمة .

ثانيا، إمكانية انتشار وانتقال التفكك من المستوى الاجتماعي لمستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل غير العادل وغير المنتظم لمختلف فئات المجتمع داخل النظام القائم.

ثالثا، ويصبح الاستقرار في موضع تهديد فعلي ومباشر حين يكون هناك انقطاع للاستمرارية السياسية الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وبسط نفوذها الأدبي والمادي.[2]

ولفهم أكثر لطبيعة المشاكل التي تعاني منها المنطقة يجدر الإشارة إلى الخلفية النظرية لمستوى تحليل هذه التهديدات والتي تشير إلى متغيرين أساسيين يساهمان في فهم طبيعة الأوضاع هناك.

فأولا هناك متغير عدم السيطرة أو غياب الحكم ungovernability والذي يعني عدم قدرة الدولة بإمكانياتها المتوفرة على فرض النظام والقانون في سائر المناطق التابعة لها وهذا لا يعني أن هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية لكنها توجد في تلك المناطق غير أنها تكون في الغالب منفصلة قانونيا ولا تمثل السلطة المركزية للدولة في هذه المناطق بالشكل المطلوب.

ويقاس مستوى السيطرة والتحكم في هذه المناطق من خلال بعض المؤشرات المرتبطة من ذلك[3]:

- مستوى تواجد وانخراط الدولة في المجتمع بالنسبة للمناطق التي توصف بالخارجة عن هيمنة السلطات المركزية في البلاد.
- مدى قدرة الدولة على التحكم وفرض الاستعمال الشرعي للقوة واحتكاره لصالح الجهات المخولة قانونيا .
- ثم مستوى الإمكانات المتوفرة لمراقبة جميع الحدود خصوصا البرية منها .
- وأخيرا قدرة الدولة في الدفاع عن هذه المناطق أثناء حدوث أي تدخل أجنبي في هذه المناطق البعيدة.

1- Ulf Engel and Gorm Rye Olsen, "Global politics and Africa in international relations theory", in:Ulf Engel and Gorm Rye Olsen(eds) *Africa and the North Between globalization and marginalization* , (London, Rutledge ,2005),p07

2- Michael Bratton and Eric C. C. Chang, *op.cit*, P1063.

3 -Angel Rabasa and others, *op.cit*, p36

بدقة أكثر بعض المؤشرات يمكن تناولها في إطار أكثر تفصيلي بعدة مؤشرات جزئية فمثلا الحديث عن تواجد الدولة داخل المجتمع يقودنا للنظر في قياس التواجد أو الغياب لمؤسسات الدولة، طبيعة الهياكل القاعدية الموجودة هناك، ثم مدى المقاومة الاجتماعية والثقافية للتواجد الدولاتي المركزي من طرف السكان المحليين .

غير أنه ليست كل المناطق توفر ملاذا آمنا لعصابات الإجرام المختلفة والجماعات الإرهابية وحتى حركات التمرد حيث أنه لإتمام الإطار التحليلي لفهم التهديدات الموجودة على مستوى هذه المناطق ينبغي إضافة المتغير الآخر. فزيادة على عدم السيطرة أو غياب الحكم هناك أيضا الظروف والشروط المهيئة لظهور تحديات أمنية في هذه المناطق أو ما يعبر عنه في اللغة الانجليزية بـــ dimension of conduciveness ويقاس بمؤشرات عديدة مثل:

- البعد المؤازري أو الاسهامي.
- ملاءمة وكفاية دخول الموارد والظروف الجيدة للمستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- توفر موارد الدخل لجميع السكان دون تمييز .
- النمو الاجتماعي المتوازن مع النمو الاقتصادي في ظل الشفافية في التسيير

ويمكن إجمالا إبراز دور هذه المتغيرين بصفة أدق من خلال الجدول التالي[1]:

مؤشرات نقص السيطرة والتحكم ungovernability	المؤشرات المهيئة لنضوج الإرهاب والإجرام conduciveness
■ ضعف تواجد الدولة. ■ غياب مؤسسات الدولة. ■ ضعف الهياكل والبنى التحتية. ■ الفساد وتنامي الاقتصاد الموازي. ■ المقاومة الاجتماعية والثقافية لتواجد الدولة. ■ ضعف الاحتكار لمصادر القوة. ■ انتشار نشاط جماعات الإجرام والأسلحة الغير شرعية. ■ نقص الرقابة على الحدود. ■ التدخل الخارجي.	■ سوء الوصول إلى موارد الحياة والمواصلات . ■ مصادر الدخل المتاحة . ■ النمو السكاني المقبول. ■ تواجد الجماعات المتطرفة. ■ وجود نوع من الظلم التاريخي في هذه المناطق. ■ عصابات الإجرام المنظم التي تستغل الضبابية في هذه المناطق وتوسع من نشاطاتها .

لذا فالبحث في الأسباب الحقيقة التي تقف وراء مشكلة الفشل والعجز لدى دول الساحل والصحراء وإفريقيا عموما و التي توصف بعضها بالفاشلة والضعيفة يقودنا للنظر إلى المسألة من خلال إسقاط دور المتغيرين السابقين على واقع الأحداث في المنطقة المعنية وهذا ما يكمن إيجازه فيما يلي:

1 - *ibid*, p 38

فعلى المستوى الاجتماعي يلاحظ على هذه الدول التقهقر في شروط الحياة، تفاقم الفقر والبؤس وسوء الأداء الاقتصادي الذي أنتج ظاهرة الشك والرعب ليس مع الدولة فقط، بل امتد إلى ما بين الأفراد والجماعات الاثنية المختلفة ويطرح في خضم هذه الأوضاع مشكلة مراقبة الحدود مع تنامي المشاكل والأزمات الاقتصادية الأمر الذي استغلته جهات من داخل هذه الدول وأطراف خارجية للتحريض نحو تكوين وإنشاء حركات معارضة للسلطة المركزية حملت على عاتقها وتبنت المطالب الاقتصادية والجماعية لفئة أو جماعة معينة . [1]

أما في الميدان السياسي فهناك تزايد احتمالات لتهاوي الأنظمة القائمة نظرا لتزايد وتعقد الأزمات الاقتصادية والذي شجع في كثير من الأحيان ظاهرة الانقلابات العسكرية والتمردات الدورية كما حصل في تشاد، من هذا المنظور فمخاطر اللااستقرار ترتفع تدريجيا وتعقد الخلل الوظيفي للدول في هذه المناطق يتسع وبالنتيجة هناك عدد معتبر من الدارسين استوقفهم ظاهرة الدول التي تعاني الخلل الوظيفي والعجز في تغطية وتأمين الحاجيات التي من المفروض أن تضطلع بها الدولة [2].

فصفة الضعف تطلق على الدولة للإشارة لحالة عدم انتظام الوظائف ونقص القدرة على التسيير داخل مؤسسات الدولة، وبدأ تدارس هذا الموضوع ابتداء من التسعينات وحصل على دراسات ونماذج تفسيرية مختلفة وهو ما سنقف عليه في المطلب التالي.

المطلب الثاني :نموذج الدولة الفاشلة في المنطقة الساحلية الصحراوية وإفرازاته الأمنية إقليميا .

يعتبر روبرت جاكسون من بين الأوائل الذين تناولوا هذه الإشكالية تحت مفهوم "شبه الدول Quasi-states" حيث حاول أن يوضح هذه المشكلة المرتبطة بعجز الدولة الوظيفي والدور الذي تلعبه الدولة التي تتمتع بالسيادة و المخاطر التي قد تعترض أداء وظائفها لضمان الاستقرار ودرجة الكفاءة على المستوى الداخلي.[3]

وتبرز هذه المقاربة في اعتبار الدول الفاشلة غير قادرة على أداء وفرض قوتها السياسية والعسكرية بالشكل المطلوب، لهذه الأسباب طرح باري بوزان في 1991 أهمية التمييز بين مفهومي الدولة "State" والقدرة" Power " حيث تقدير القوة أو الضعف يعتمد على قدرات النظام السياسي في المجال العسكري والاقتصادي ويرتبط من جهة أخرى وحسب بوزان بدرجة التناسق الاجتماعي السياسي وهذا الأخير يرتكز على قدرات النظام في خلق شعور سياسي واجتماعي .[4]

1 - P Hugon, *op. cit*, p154.

2 - كاظم هاشم نعمة ، مترجما ،**الحكم والسياسة في إفريقيا** ،(ليبيا،أكاديمية الدراسات العليا،2004)، ص34

3 -Herbert M. Howe, "*Ambiguous Order:* Military Forces in African States ", (USA, Lynne Rienner,2001) p.11

4 -Hugon P., op cit, p *155* (http://www.conflits.org/index983.html) (30/10/2009)

ثم أن بوزان طرح في موضوع آخر ثلاثة أبعاد للإشارة لضعف دولة وهي:

- الافتقاد إلى مصادر الشرعية
- العجز على مراقبة الإقليم الجغرافي
- طبيعة الهياكل المؤسساتية وقدرتها على ضمان أداء جيد للوظائف لجميع فئات المجتمع دون استثناء.[1]

مقاربة أخرى طرحها كافلي هلوستي حين تساءل عن مدى التجانس بين قدرة الدولة و قواتها و فعالية الإقناع ثم إظهار الحزم تجاه الآخرين، واعتبر المفكر أن الدولة لا تقاس بقدرتها في امتلاك الإمكانيات العسكرية بل القدرة على الحكم و الأداء الوظيفي الفعال[2].

كما أن هناك من المحللين من ربط هذه الوظيفة بالإرث الاستعماري الصعب الذي تركه لهذه الدولة من خلال المبادئ الثقافية و القواعد الديمقراطية التي تتناقض في كثير من الأحيان مع الخصوصية المحلية لمنطقة الساحل الإفريقي مثلا، وكإطار عام فالدراسات المعمقة لظاهرة فشل وضعف الدولة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء تعزز بشكل كبير بتطور فكرة الخلل الوظيفي "Dysfonctionnent" وطرح هذا المفهوم من عدة زوايا مختلفة[3].

حيث إن بداية مسار الديمقراطية في دول الساحل والصحراء كانت نتائجها غير متوقعة، فلم تؤد لإنشاء ثقل سياسي حقيقي للنظام القائم، لكن انتشار الصحافة ووسائل الاتصال في ظل التعددية ساهمت في إنشاء فواعل غير رسمية وشكلت نسيج استطاع في البداية على الأقل من كشف ومتابعة الضعف في السياسة العامة،وعلى هذا المنوال يمكن إبراز الدور الذي لعبه المجتمع المدني في تشاد مثلا والذي مهد فيما بعد لنشوء نواة حقيقية لبعض الأحزاب المعارضة .

من هنا أصبح هذا العجز الوظيفي معروفا لدى المجتمع الدولي ومارست الحكومات والمنظمات في هذا الإطار ضغوطا على الأنظمة الإفريقية لإثبات حسن الأداء السياسي والاقتصادي للنظام.

وكما رأينا في مقاربة الأمن الإنساني حين تتحول الدولة المصدر الأول للاامن الأفراد فهذه الفرضية هناك من الدارسين من حاول إسقاطها في حالة إفريقيا الساحل والصحراء وهذا ما اعتقده trutz Von thortha حيث لاحظ أن الدولة قد تلجأ لاستعمال لتدمير الاقتصاد والضغط على الأفراد بحجة حفظ الأمن، ولا أحد ينكر أن

1 -Luk Van Lange hove ," Regionalising Human Security in Africa", *UNU-CRIS Occasional Papers*,2004,p07 (http://www.ucl.ac.uk/library/accs0207.shtml) (27/10/2009)

2 -Angel Rabasa and others, *op.cit*, p127

3-Stewart Patrick," Weak States and Global Threats: Fact or Fiction?", *the Washington quarterly*, spring 2006, pp. 27–33

هذه التصرفات ساهمت في توسيع دائرة اللاامن في معظم المدن والمناطق الحدودية وهو ما صعب تموين السكان بضروريات الحياة .[1]

وقد نضيف لهذا الانفجار الديمغرافي الذي لا يتماشى مع النمو الاقتصادي في هذه المناطق المضطربة أصلا،وكذا لاشتمالها لأعلى نسب حاملي مرض" السيدا" ثم الاستقطاب السياسي والاقتصادي من الداخل سواء من طرف أقلية أومجموعة معينة، والاستقطاب من الخارج في إطار التنافس الدولي على القارة بصفة عامة وهذا ما عكسه تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2003 الذي اعتبر ثلثي الدول الإفريقية تقع في قائمة الدول أقل نموا في العالم .[2]

في نفس الوقت فاللا أمن يظهر في الجماعات المسلحة التي تنشط في التجارة غير شرعية على مناطق الحدود المشتركة بين الدول المعنية حيث أن في تشاد مثلا فضعف سلطة الرقابة الأمنية للدولة شجع الجريمة وأثار ثلاث ثورات عصيان سنة 1996، وكذلك دفع هذا الوضع نحو حرب داخلية كتعبير عن عدم الاستطاعة وضعف الدولة في توجيه القوات المسلحة برز جليا في أكتوبر 2005 بعد تمرد جزء من الجيش التشادي على السلطة المركزية .

حسب هلوستي فهذا النوع من استخدام العنف ضد السكان يشير لعجز الدولة في حفظ أمن مواطنيها،فهذا العجز يعود أساسا لنقص الإمكانيات والذي قاد في نهاية المطاف لخوصصة أحد مصادر الشرعية بالنسبة للدولة وهو الجانب الأمني .[3]

وبالتالي شجع صعود فواعل غير دولاتية تتحرك دون الدولة في هذه المناطق خارجا عن سلطة النظام المركزي وتمثل هذه الفواعل أساسا في منظمات الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للحدود وشبكات تهريب البشر.

مما سبق فالتفكير حول موقع الدولة في منطقة الساحل والصحراء دفع المجموعة الدولية لإعادة التفكير حول كيفية فهم أسباب اللاامن في هذه المنطقة ووضع توصيات للخروج من هذه الوضعية التي تزداد انتشارا عبر الحدود وتعقدا بعدد الفواعل المساهمة فيها، وهذا ما وقفت عليه "لجنة الأمن الإنساني حول إفريقيا Commission on Human Security " والتي قدرت أسباب تراجع الأمن الإنساني واضطرابه في المنطقة إلى العناصر التالية:

1- Angela Meyer, , *op. Cit*, p127

2- Dennis Altman," AIDS and Security"*, International Relations* 2003, p 417

3- Rita Abrahamsen and Michael C. Williams," Securing the City: Private Security Companies and Non-State Authority in Global Governance", *International Relations*, 2007, p 242

– بعد نهاية صراع الأفارقة ضد الاستعمار أوجب أولا إعادة بناء الادراكات حول المقاربة الأمنية في المنطقة وفقا للأوضاع الجديدة التي تصاعدت فيه الأبعاد العابرة للحدود والارتباط ما بين الداخلي والخارجي بشكل غير مسبوق.

– بروز مناطق مهمشة تعاني من مختلف أنواع الانحطاط الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي مقارنة مع الأوضاع الأحسن نسبيا في المدن والتجمعات السكانية الكبرى ما خلق في كثير من الأحيان مشاعر الظلم والاحتقان والتي يتم تصعيدها في الغالب بالطرق العنيفة في ظل غلق أبواب الحوار السلمي وحرية التعبير .[1]

وإن تم التحدث في مناطق العالم الأخرى عن توسيع مفهوم الأمن بالانتقال من المستوى الدولاتي نزولا إلى الأفراد لمعالجة المشاكل الراهنة على اعتبار ارتباطها في الغالب بتحقيق الاحتياجات الأساسية للسكان وهذا ما تم الأخذ به في معظم الدول المتقدمة، غير أن المنطق الإفريقي دفع الدولة لأن تبقى الفاعل المركزي للأمن في مثل هذه الظروف .

هناك –كما ذكرنا سابقا– فالحدود في منطقة الساحل والصحراء وإفريقيا عموما تم رسمها من طرف المستعمر الأوروبي أين اعتمد على معايير اقتصادية وجغرافية في وضع الخارطة الحدودية، فالحدود في القارة لا تعكس التطور التاريخي للأقليات المكونة لهذه المجتمعات أين التقسيم الترابي يتناقض في كثير من الأحيان مع التقسيم الاثني ما ولد في كثير من الدول تطاحنات عرقية جرت وراءها مناطق واسعة لحروب وإبادات كما حصل في البحيرات الكبرى أو مع طوارق مالي والنيجر .[2]

ناهيك على أن هذه الحدود تتميز بالمرونة والنسبية تسمح بالانتشار السريع للمشاكل الأمنية وأكثر من ذلك فهي غير معترف بها من طرف السكان المحليين خصوصا أولئك الذين يتاخمونها وتوطدت علاقات بينهم بسبب الاثنية المشتركة أو صلات القرابة بتبادل الزواج والتجارة الحدودية.

وهذا الأمر يقودنا لتفسير أخر حين تم استعمال معيار الحكم الوطني لتحديد ملامح العلاقة مع الأمن الإنساني حيث بعض الدول في سعيها لتأمين أمن الأفراد والجماعات قد تعجز في مرات عديدة عن تغطية كامل المناطق أمنيا وبالتالي اقتصاديا واجتماعيا، ما جعل بوزان وويفر يعتبران أن مشاكل الأمن في إفريقيا عموما تحدث

1- Anna-Maria gentili," ethnicity and citizenship in sub Saharan Africa", in: Patrick Chabal.Ulf Engel., Anna-Maria Gentili (eds), is *Violence Inevitable in Africa?* , (Brill Leiden • Boston 2005), p39

2- Yves Goussault, "Les frontières contestées du politique et du religieux dans le Tiers Monde", *Revue Tiers Monde*, Année 1990, Vol 31, Numéro 123, p 487.

على نطاق واسع بسبب فشل نموذج الدولة لحقبة ما بعد الاستعمار والدولة المستوردة والغريبة عن الخصوصية المحلية لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية .[1]

في الواقع يمكن القول أن فشل هذا النموذج للدولة في المنطقة شجع بالضرورة صعود فواعل تتحرك دون الدولة وتحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تركته السلطة المركزية في مناطق الحدود الممتدة من الجزائر إلى مالي والنيجر في سلسلة تمتد حتى أواسط إفريقيا حيث أصبحت كمناطق لتحرك فواعل غير شرعية كجماعات الإجرام المنظم والحركات الإرهابية وموجات الهجرة السكانية السرية وغيرها من أنواع التجارة غير رسمية ذات الطبيعة العابرة للحدود وللأوطان، وإمكانية تقاطع هذه التهديدات الجديدة والقديمة ما يعقد المستوى الأمني في المنطقة الساحلية الصحراوية وإمكانية امتداده لدول تعيش بمنأى نسبي على هذه الظاهرة كدول شمال إفريقيا في ظل النزاعات التي تشترك فيها المنطقة كتمرد الطوارق وتدهور الأمن الإنساني إلى درجات مخيفة لحد ظهور المجاعات والأمراض القاتلة .

وهذا ماسنقف عليه بالتحليل عند التطرق لأبرز التهديدات التي تهيمن على المنطقة الساحلية الصحراوية وقراءة العلاقة والأخطار التي قد تنشأ بين هذه الظواهر العابرة للحدود الشاسعة في ظل الضعف التي تعاني منه هذه الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجاور الجزائر على حدودها الجنوبية وانعكس بالضرورة على مستوى التحديات الأمنية التي ينبغي على النخبة السياسية معالجتها قبل أن تتشابك هذه المخاطر وتتعقد وتنعكس بالسلب على الأمن الوطني والوحدة الترابية للبلاد.

1- Timothy Raeymaekers ,"collapse or order? Questioning state collapse in Africa", conflict research group, working paper N° 1 May 2005, p04 (http://ideas.repec.org/p/hic/wpaper/10.html) (27/10/2009)

المبحث الثاني :الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي : تكامل ادوار ؟

المطلب الأول:التأصيل النظري للعلاقة بين متغيري الإرهاب والجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: التداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة في منطقة الساحل والصحراء

المطلب الأول:التأصيل النظري للعلاقة بين متغيري الإرهاب والجريمة المنظمة

يرى المتتبعون للشأن الإفريقي أن منطقة الساحل والصحراء الإفريقية شهدت منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة التي من شأنها الإضرار بمصالح الأفراد والجماعات والحكومات، وتأتي هذه التحديات الجديدة على المنطقة في خضم التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم.

فالجريمة المنظمة العابرة للحدود والإرهاب الدولي الذي امتدت شبكاته إلى المنطقة شكلا في الفترة الراهنة مشكلا حقيقيا لدول المنطقة خصوصا وأن جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولة، ويخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي وميل كل دولة من الدول المعنية للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانات وهشاشة المؤسسات الضامنة للأمن في معظم هذه الدول .[1]

كما أن الإرهاب والجريمة يختلفان جوهريا حيث أن الإجرام لا يهدف للتأثير في الرأي العام أما الإرهاب فهدفه الرئيسي هو تغيير النظام في معظم الحالات، و قد غيرت أحداث 11 سبتمبر 2001 في بناء هذه المعادلة، فقد بدأ الحديث عن "الإرهاب الجديد "و"الجريمة الجديدة" من حيث أن الوسائل التي يعتمدها الإرهاب والجريمة تتجه نحو التقارب والتقاطع.

إن وضوح التفاعل المتزايد بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود غير الفهم حول منهج الدراسة لهذين المتغيرين فالمتخصصون في هذا الشأن حاولوا فهم هذه العلاقة بالإشارة لمصطلح " السلسلة the nexus"

وقبل التطرق للعلاقة بين المتغيرين بالتفصيل سنحاول وضع تعاريف إجرائية للإرهاب والجريمة المنظمة لكي نلمس نقاط التشابه والاختلاف على المستوى النظري ومحاولة نقله إلى واقع العلاقة على الأرض بين الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية.1

فقد ورد العديد من التعاريف للإرهاب في الأدبيات المختلفة حيث يمكن إحصاء حوالي 109 تعريف للمصطلح وردت بين عامي 1936 و1981.

بروس هوفمان افترض أن الإرهاب هو تعمد خلق واستعمال الخوف عن طريق العنف أو التهديد به سعيا للتغير السياسي حيث أن هوفمان يكيف الإرهاب من خلال الخصائص التالية: التغيير السياسي

Doron Zimmermann," the transformation of terrorism, "the new terrorism", impact scalability and the dynamic reciprocal threat perception", zurcher beitrage, 2004, p 23 (http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03/cp03g_07.pdf) (27/10/2009)

استعمال العنف والتهديد به كوسيلة ضرورية لخلق أكبـــر مستوى من الرعب للضغط على النظام السياسي المستهدف.

أما تعريف كاتين أدج فيصنف الإرهاب الجديد ضمن الموجة الرابعة (fourth wave) ويركز على إيقاع أكبر عدد من الضحايا وحسب الميثاق البريطاني والأوروبي عامة فالإرهاب يمثل استعمال التهديد بالأفعال للتأثير على الحكومة أو إرعاب الشعب لأهداف سياسية ودينية وإيديولوجية "، أما التعريف الرسمي للحكومة الأمريكية فيعتبره تعمد استعمال العنف ضد أهداف غير قتالية عن طريق أفراد ومجموعات وينتظر دائما منه تأثيرا على الشعب " [1].

ويعرف الاتحاد الإفريقي الظاهرة كأي اعتداء إجرامي من طرف دولة أو مجموعة يؤدي لتهديد الحياة والوجود البشري ويسبب أضرارا لعامة الناس والموارد الطبيعية والإرث الثقافي [2].

ومثل تعريف الإرهاب فالجريمة المنظمة أيضا هناك اختلاف حول تعريفها، فعلى العموم فهي تختلف عبر الدول والمستويات الوطنية وفي المقابل فخبراء الجريمة يقدمون خصائص متعددة للجريمة المنظمة التي تتواجد على شكل شبكات في إطار مؤسساتي متخصص.

وتعرف من هذا المنظور الجريمة المنظمة بأنها:"مؤسسة غير إيديولوجية تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي مغلق ومنظم هرميا تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية لأجل بسط القوة بغية الحصول على مكاسب مادية في الغالب "، حيث في هذه الحالة فتعريف الجريمة يطبق وفق أساس وطني دون مراعاة للامتدادات الخارجية التي حصلت معها في العقود الأخيرة.

ومثل الإرهاب الجديد فالجريمة المنظمة تطورت في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة حيث اكتسبا كليهما خصائص عابرة للدول ففي بداية الأمر كانت تعاريف الجريمة المنظمة يشاركها نشاطات عنف مثل الإرهاب عندما عرفتها الأمم المتحدة عام 1975.

و لم يشار في التعاريف السابقة لمصطلح "جريمة عابرة للدول "وفيما بعد تم تصنيف 18 فئة من النشاطات من ضمنهم الإرهاب والجريمة كنتاج للعولمة والثورة التكنولوجية بعد نهاية الحرب الباردة وأصبح المصطلحين كنمطي تهديد غير تقليديين للأمن.

---

1 - Quan Li and Drew Schaub, "Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time-Series Analysis", *Journal of Conflict Resolution,* 2004; 48; 230, p131

2 - Pierre Botha, "United States Counter-Terrorism Programmes in Africa: An Overview", (South Africa, The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD))2004, p12 (http://www.nps.edu/Academics/centers/ccc/publications/OnlineJournal/2007/Jan/piomboJan07.pdf) (27/10/2009)

فالجريمة بهذا المنطق تعني كل نشاط غير مشروع عددا من الأنشطة غير المشروعة فعلى سبيل المثال نجد تجارة الأسلحة، التجارة الغير شرعية (موازية) للسجائر وتهريب البضائع والآثار، تهريب السيارات، القرصنة والجريمة الالكترونية.[1]

وفي السنوات الأخيرة أصبح لمفهوم الجريمة المنظمة العابرة للأوطان صدى لدى الدوائر المختصة ومراكز الدراسات حيث كان هناك اتفاق دولي على محاربة الظاهرة وظهر هذا جليا من خلال مؤتمر بالرم (Palerme) في ديسمبر 2000 حيث تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان من طـــرف 120 دولة.

وخرجت هذه الاتفاقية بتعريف موحد وذلك بأن الجريمة المنظمة هي مجموعات مهيكلة مكونة من ثلاثة أشخاص أو أكثر وتعمل هذه المجموعة بالتركيز على هدف ارتكاب عدد من المخالفات الضارة وأي مخالفات طبقا للاتفاقية الحاضرة " وذلك لأجل تحصيل مكاسب مالية مباشرة وأخرى غير مباشرة، وتعتبرها الأمم المتحدة من هذا المنظور كل مخالفة على المستوى العبر الوطني حيث وقوعها في دولة واحدة يسبب آثار سلبية على الدول الأخرى خصوصا المتاخمة .

وبتدقيق كبير فالمنظمات الإجرامية أصبحت تعتبر مثل المؤسسات الأكثر تخصصا حيث لكل واحدة نشاطات في مواد محظورة وغير شرعية، ومما لاشك فيه فقد استفادت هذه الأخيرة من العولمة المالية فبمعنى آخر أن عدم الانتظام وتوسع الأسواق المالية الدولية قدم إمكانات جديدة وتقنيات لإخفاء الموارد الأصلية الشرعية والاستثمار في الاقتصاد غير رسمي في ظل التدفق الهائل لرؤوس الأموال [2].

ولو أننا سنخصص الدراسة لفهم العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة الساحلية الصحراوية لإفريقيا والتي تضم التجارة غير شرعية للمخدرات والأسلحة في المقام الأول.

فالإرهاب الجديد بدأت ملامحه الأولى تتبلور مع بداية التسعينات بعد تغيير الجماعات الإرهابية لمنطقها في ظل الوضع الدولي الجديد وقادت ما يسمى بالثورة في شؤون الإرهاب، فعندما كان الإرهاب في الماضي أكثر تحفيزا بالدوافع السياسية والتمويل الداخلي، فإن الحقبة الحالية توجت بالتأثير الديني، فيما أصبحت الجماعات

1 - Programme d'action regional sur la paix et la sécurité, sous-programme d'action sur la promotion de la coopération entre états sur la paix et la sécurité projet no. 1.2.2, "combattre la criminalité transnationale et le terrorisme", 19 Septembre 2006, p 05 (http://www.cirgl.org/documents_fr/paix-securite/projet%20no11.pdf) (27/10/2009)

2 - Gilles Favarel-Garrigues," La criminalité organisée transnationale : un concept à enterrer ?", *L'Economie Politique* n° 15,2002, p 09

الإرهابية أكثر تنظيما وهرمية في شبكة مؤلفة من مجموعة من الخلايا وضحايا الإرهاب أصبح يعد بآلاف الأشخاص حول العالم .[1]

حيث أن هذا الإرهاب تطور خارج هياكل الدولة من طرف فواعل غير دولاتية كما أصبح لهذا النمط الجديد قدرة أكثر على التحرك عبر الحدود ونجح في الحصول على مصادر مختلفة من الأموال وتوظيف عال للتكنولوجيا الحديثة .

نفس الشأن للجريمة الجديدة، فمثل الإرهاب الجديد عرفت تطورا هائلا في تسعينات القرن الماضي حيث كانت في الماضي تنشأ داخل إطار الدولة ولها صلات ببعض الأنظمة الفاسدة في عدد من دول العالم، وقد طورت قدراتها في الفترة الراهنة وأصبحت تعمل كخلايا مستقلة مثل أسلوب الإرهاب وباتت تمثل تحديا للقانون الداخلي والخارجي .

وأصبحت الاختلافات بين مجموعات الجريمة التقليدية وجماعات الجريمة الجديدة في علاقاتهم مع الدول أكثر وضوحا، وذلك عندما كانت جماعات الجريمة ذات الطابع التقليدي ذات أصول وطنية في الداخل فالجريمة الجديدة في الغالب تتحرك على مستويات متعددة (محليا، إقليميا، دوليا) حيث الجريمة الجديدة تمارس عملياتها عبر الحدود وتتحرك خارج قوة السلطة الوطنية والدولية وطورت إستراتيجية معقدة لتتكيف مع القوانين داخل الدول المعنية، خصوصا في ظل الدول التي توصف بالفاشلة والضعيفة أين ضعف الرقابة على الحدود كسمة مميزة لهذه الدول والذي في المقابل يعتبر" كمحضن incubator " للجريمة والنشاطات الأخرى المرافقة لها .[2]

من المهم القول أنه في الماضي كانت عصابات الجريمة التقليدية تتحاشى الشراكة والتنسيق مع الإرهاب،لكن جماعات الجريمة الجديدة حسب عدد من المختصين طورت علاقات مع الجماعات الإرهابية في عدد من مناطق العالم ولا يستبعد أن تكون منطقة الساحل أحد نماذجه والذي سنقف عليه لاحقا، حيث وجدت جماعات الإرهاب والجريمة أرضية مشتركة في استغلال التجارة الغير الشرعية مثل السلاح والمخدرات والأشخاص.[3]

فإذا كان بالإمكان لمح بعض مظاهر التمايز بين الإرهاب والجريمة المنظمة فتاريخيا فالمجرمون يتحركون عن طريق اغتنام الفرص بينما الإرهابيون يتحركون بأهداف سياسية، لكن منذ تسعينات القرن الماضي فالإرهاب

1 - Doron Zimmermann,*op cit* , p25

2 - programme d'action régional sur la paix et la sécurité, *op.cit*, p 06

3 - mark taylor, security," development and economies of conflict:problems and responses"_fafo ais, oslo, 2003, p19 (http://www.fafo.no/pub/rapp/715/index.htm) (27/10/2009)

الدولي والجريمة المنظمة العابرة للدول أصبحا أكثر اقترابا في استعمال "العنف المخوصص " على مستوى جغرافي متقارب، ويبرز التشابه بين المتغيرين في حقيقة الربح حيث يستعمل كليهما وسائل متقاربة

فإذا كان الإرهابيون يهدفون لتحقيق مكاسب سياسية ويستغلون الفرص في ذلك أيضا، بالمثل المجرمون يعمدون لضرب قوات الأمن والجيش مثل الإرهابيين متى سنحت الفرصة مع تزايد العنف ضد المدنيين من طرف المجرمين خصوصا في المناطق الحدودية.

ومنذ أحداث سبتمبر اعتبر المهتمون بشؤون الإرهاب والإجرام أن العلاقة بين الطرفين تتجه لأن تتزايد أكثر باعتبار الجهود الدولية أصبحت تعمل لتجفيف منابع الإرهاب باستهداف الأنشطة الإجرامية العابرة للأوطان وذلك كإحساس من المجموعة الدولية من إمكانية التقاء الخطرين، حيث هناك العديد من المؤشرات تدل على أن الإرهاب والجريمة أصبحا أكثر تنظيما وتخصصا في النشاط (متغير مستقل) والنتيجة زيادة التفاعل(متغير تابع).[1]

وحسب المختصين فهناك بعض العوامل ستدفع نحو توثيق هذه الرابطة بعد الحرب الباردة، فانتشار الدول الفاشلة والضعيفة منحت الفرصة للتفاعل بين هذين التهديدين في عدد من الدول، حيث وفرت هذه الدول وللعجز المؤسساتي التي تعاني منه خصوصا في المسائل الأمنية قواعد مثالية لممارسة أنواع مختلفة للجريمة المتخطية للحدود مثل تجارة المخدرات والأسلحة والأفراد في ظل غياب القانون وسهولة التقاطع بين هذه الأنشطة غير الشرعية جميعا في منطقة جغرافية واحدة وبنفس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية.[2]

فمن هذا المنظور فالدول الضعيفة التي لا تستطيع توفير العمل والحاجات الغذائية لسكانها فتدع مجالا واسعا لسيطرة أمراء الحرب وتضعف بالتالي الرقابة على الحدود ما يجذب الإرهاب والجريمة، وهذا ما خلصت له دراسة لجامعة "ميرلاند Maryland" حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه بين 1991 و2001 كان معظم الإرهابيين قادمين من المناطق الأفقر دخلا بسبب النزاعات حيث تجد الجماعات الإرهابية في هذه المناطق عددا من المكاسب مثل خبرة النزاعات، الدعم والتدريب، إدخال الأسلحة والموارد المالية ثم تستخدم كمناطق للعبور ومنطلقا للعمليات الإجرامية.

1- Gilles Favarel-Garrigues*, op.cit*, p11

2- GTZ Drugs and Development Programme," Drugs and Conflict", Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH, German Technical Cooperation, September 2003, p12 (http://www2.gtz.de/dokumente/bib/07-0470.pdf) (27/10/2009)

إضافة لذلك، فالعولمة والثورة التكنولوجية ساهمتا في تعقيد البيئة الأمنية أكثر حيث أن حركية العولمة خلقت وضعية حيث السلطة كممثل شرعي ثم القانون والنظام الداخلي يضعف بالتوالي نتيجة ظهور بارونات العصابات الذين بإمكانهم توجيه سياسات دول بأكملها بتوظيف الأموال الضخمة التي بحوزتهم، كما أن وسائل الاتصالات تسهل التواصل بين عصابات الجريمة والمنظمات الإرهابية.[1]

ولاحظ ماكاي أن عولمة العالم اقتصاديا كان له آثار ايجابية على الدول لكن أيضا من الواضح أن العولمة شجعت دون قصد قدرات الأفراد لتنظيم أنفسهم لقيادة الجرائم عبر الحدود حيث هذه الجرائم من هذا النمط لم توجد على هذا المستوى من قبل، وهو الشيء الذي دفع كالدور لإطلاق صفة الحروب الجديدة (new wars) على الجرائم العابرة للأوطان بمختلف أشكالها .[2]

ثم أن الفساد الذي ينتشر في كامل أركان الأنظمة الضعيفة يولد حالة الشك والارتباك ما يسمح بصعود قادة العنف الغير شرعي في المجتمع ويمنحهم مكانة متقدمة خصوصا مع حالة الأزمات الاقتصادية الدورية .[3]

فيمكن القول أن الإرهاب والجريمة والفساد يمثل التحالف الغير مقدس الذي ينمو في المناطق الرمادية من العالم حيث لا يعلو قانون داخلي ولا خارجي والكل تحت رحمة هذه الفواعل الغير دولاتية الفاقدة للإطار الشرعي.

كل هذه العوامل تخلق الظروف المناسبة للشراكة بين أنواع الجريمة والإرهاب، فالإرهاب يستطيع بالعلاقة مع عصابات الجريمة المنظمة تموين نشاطاته من خلال تجارة المخدرات، فمنذ نهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة ثم توفر الفرصة لنشوء رابطة بين الإرهاب وتجارة الأسلحة وبرأي المحللين فالمخدرات تبقى أهم وسيلة على الإطلاق لتموين المنظمات الإرهابية.

وبصفة عامة فالعلاقة بين الإرهاب والجريمة على المستوى المحلي والدولي أصبحت في الفترة الراهنة أكثر وضوحا حيث أن كلا طرفي العلاقة فاعلان عقلانيان بمعنى أن الأفعال الصادرة من الإرهاب والجريمة تمارس من طرف أشخاص لهم سلوك بأهداف ووسائل معينة، ثم أن استخدام العنف والتهديد بالانتقام يعتبر قاسم مشترك بينهما وفي حالات كثيرة فالخطف والقتل والابتزاز وسائل مشتركة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد في ظل طابع التحدي لدور الدولة والقانون للبلدان المعنية بهذه المخاطر[4].

1 - Quan Li and Drew Schaub, *op.cit*, p 234
2 - Herbert M. Howe ,*op.cit*, p.04
3 - Doron Zimmermann, *op. cit*, p 39
4 - GTZ Drugs and Development Programme, *op. Cit*, p15

ثم أن التقسيم الحديث يعتبر الإرهاب والجريمة المنظمة وجهين لعملة واحدة، أكثر من ذلك هناك من الباحثين من حاول التنظير للعلاقة القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة مثل Ted Robert Gurr, lybov Mincheva Makeronkos حيث طورا مقاربة لفهم العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشترك في نظرية الحراك الاجتماعي وتحليل النزاعات وعلم الإجرام تحديدا، واقترحا عوامل حرة تدفع العلاقة بين الطرفين من ذلك وجود ما سماه"القوميين العالميين"بمعنى تعدد الحركات الاثنية والعرقية والقبلية، ثم اندلاع النزاعات المسلحة في المناطق المعنية كفيل بإنضاج هذه التوليفة الجديدة .

وأخيرا دور عامل الإكراه الذي قد يكون عاملا مسهلا أو معيقا للتبادل الدولي المعقد للسلع غير الشرعية وبالنظر لهذه العوامل حسب المفكرين فقد طرح غور، متشوفا نموذج التفاعل الإرهابي الإجرامي القائم على الاستقلال الإيديولوجي البرغماتية والنهب كمؤشرات لعملية التفاعل والتركيب[1] .

من المهم التذكير أن الأبحاث قليلة في هذا الحقل المعرفي الأكاديمي باستثناء ما ذكرنا سابقا، والتفسير العام لظهور هذه التهديدات على الساحة المحلية والإقليمية أن الانكماش الاقتصادي والظروف الاجتماعية الصعبة في ظل غياب فرص عمل حقيقة للأفراد يساهم بدرجة كبيرة في تزايد الجريمة المنظمة والتجارة غير شرعية ،وإمكانية التقاطع مع المنظمات الإرهابية التي تتقاسم نفس الحيز الجغرافي حيث الإمكانيات أكبر لخلق هياكل إرهابية وإجرامية تتحرك وفق مسافة قصيرة بين الطرفين المتقاربين في الوسائل والأهداف .

ويصبح من الصعب في هذا الوقت على القوانين المحلية وحتى الدولية التعامل واختراق شبكات التنسيق بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للأوطان، وذلك لأن المقاربة الميدانية والممارساتية للحكومات الرسمية تفصل بين ظاهرة الإرهاب من جهة والجريمة المنظمة من جهة أخرى، خصوصا قبل أحداث 11 سبتمبر، فالتجربة التاريخية من طرف صانعي القرار تنظر للإرهاب كمسألة أمنية عالمية تتطلب جهودا تعاونية لمكافحتها، أما الجريمة المنظمة تدرك في الغالب كمشكل داخلي تختلف القوانين المحلية في معالجته من دولة لأخرى وما يزيد الأمور تعقيدا ظاهرة الانتشار (spillovers) للإرهاب والجريمة معا، لكن في الحقيقة هذه العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة من جهة والدول الفاشلة أو الضعيفة من جهة أخرى شكك فيها عدد من الدارسين واعتبر هذه العلاقة نسبية وغير قابلة للتعميم دائما، فمن الواضح أنه ليس كل الدول الفاشلة مرتبطة بالإرهاب فالمؤرخ Walter Laquer بين أنه ضمن 49 دولة مصنفة من الولايات المتحدة الأمريكية أقل نموا في العالم لا توجد نشاطات إرهابية على أراضيها.

---

[1] Doron Zimmermann, *op. cit*, p 43

من خلال هذه المقاربة النظرية سنحاول تسليط الضوء أكثر على منطقة الساحل والصحراء الإفريقية وما تعانيه في السنوات الأخيرة من ارتفاع مستوى التهديدات المختلفة ولبروز حسب المتتبعين للمنطقة ظاهرة الإرهاب العابر للحدود ومشكل تنامي الجريمة المنظمة خصوصا في التجارة غير الشرعية للأسلحة وللمخدرات خصوصا .

المطلب الثاني: التداخل المتزايد بين الإرهاب والجريمة في منطقة الساحل والصحراء

في الحقيقة الحديث عن الإرهاب في المنطقة وإفريقيا عموما يعود لسنوات عديدة قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث الإرهاب كان تهمة جاهزة أثناء فترة محاربة الاستعمار الغربي في القارة من طرف الحركات الوطنية التي كانت توصف في كثير من الأحيان عملياتها العسكرية بالإرهـــابية مثلـــما حصل فـــي الجزائر أثناء ثورة التحرير.[1]

ورغم ذلك فالنظام الإفريقي لما بعد الاستعمار تأسس ونشأ خصوصا في شمال إفريقيا على شرعية مكافحة التهديدات الإرهابية وتحديدا في مصر(جمال عبد الناصر والإخوان المسلمون) وعلى هذه القاعدة سارت العديد من الدول في إفريقيا خصوصا منطقة القرن الإفريقي باستثناء ليبيا "القذافي" التي قمعت الحركات المسلحة والانقلابية باسم حماية الوحدة الترابية.

وتغيرت المعطيات الدولية فيما بعد حيث أن تنظيم القاعدة بدأ في اختراق القارة السمراء مع بداية 1991 مع الجهود المبذولة لتدعيم الدولة الإسلامية في السودان سنة 1989، ثم الجماعات المسلحة في الصومال بين 1992 و1993 القادمة من إقليم "اوغادين " والتي شاركت في قتال الماريتز، لتتبع بمحاولة اغتيال الرئيس المصري "حسني مبارك" في "أديس بابا" لتتوج بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في "نيروبي" بكينيا و"دار السلام" بتنزانيا عام 1998 .[2]

وصعدت الظاهرة الإرهابية على الساحة الساحلية والصحراوية بشكل واضح مطلع الألفية الجديدة وكانت البداية من الجزائر التي عاشت دوامة أمنية معقدة من بداية التسعينات بعد توقف المسار الانتخابي حيث استمرت إلى غاية قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية،لتتوج بتراجع الأعمال الإرهابية خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقرارا نسبيا طوال هذه الفترة .

1 - Harvey Glickman," Africa in the War on Terrorism", *Journal of Asian and African Studies*, 2003, p165
2 - Jakkie Cilliers, *op cit,* p 84

بيد أن هذه السياسة لم تلق استجابة من بعض الجماعات المتشددة خصوصا "الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC "[1]

من الغريب أن الأمور انقلبت رأسا على عقب، فمع مطلع الألفية الجديدة بدأت هذه الجماعة في توسيع أهدافها باتجاه المناطق الصحراوية التي كانت تنعم بالأمن سابقا ولتشمل دولا أخرى في منطقة الساحل والصحراء والمصالح الغربية هناك.

وكانت البداية باختطاف 32 سائحا ألمانيا في "اليزي وامقيد" بالصحراء الجزائرية حيث تداول أن الإفراج عنهم تم بعد دفع فدية للخاطفين بقيمة خمسة ملايين أورو، وقد سجل هذا الحادث في رغبة الجماعة السلفية للدعوة الخروج على الدائرة المحلية الضيقة واكتساب الصيت الإقليمي والعالمي.

فستة أشهر من الاختطاف كانت كافية للفت انتباه العالم بأن هناك تناميا للإرهاب في المنطقة حيث التضييق على أتباع المظلي السابق "عبد الرزاق البارا" في الحدود الجزائرية دفعه نحو المناطق الساحلية في النيجر ومالي وتشاد.[2]

وفي منتصف 2005 تعرضت قاعدة عسكرية موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية لهجوم عسكري من الجماعات الإرهابية التي زاد نشاطها في المنطقة والتي تعتبر مصادر استخباراتية علاقتها بالتنظيم الجزائري المتشدد،وجاء هذا الهجوم يوما واحدا قبل بداية تدريبات عسكرية في المنطقة تحت إشراف القوات الأمريكية باسم " فلينتوك FLINTOCK 2005". [3]

ثم في سبتمبر 2006 أعلن تنظيم القاعدة رسميا انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال للشبكة العالمية،ليليه في 26 جانفي 2007 إعلان التنظيم الجزائري تغيير اسمه ليصبح "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" هذه الحركة القديمة الجديدة أظهرت في فترة قصيرة عضلاتها في عمليات استعراضية في دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي.

على المستوى العملياتي فالتنظيم الجديد زاوج بين التكتيكات المختلفة، فبأواخر 2006 تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي AQIM نفذ أول هجوم على المصالح الأمريكية في الجزائر ضد مجمع "هاليبرتون Haliburton "

1 - Emily Hunt ,"Islamist Terrorism in Northwestern Africa A 'Thorn in the Neck' of the United States?", *Policy Focus*, February 2007, p 11

2 - Stefan Mair," terrorism and Africa On the danger of further attacks in sub-Saharan Africa", *African Security Review* 12(1) , 2003, p107

3 - Toby Archer & Tihomir Popovic,"The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative The US War on Terrorism in Northwest Africa" (FIIA Report 16/2007) Finland, The Finnish Institute of International Affairs, 2007, p23 http://se2.isn.ch/serviceengine/Files/ESDP/32043/ipublicationdocument_singledocument/B81B5003-F6D5-4351-8929-28FA05ECC754/en/16_TransSaharanCounterTerrorism.pdf) (27/10/2009)

وفيما بعد 23 ديسمبر 2006 وأيضا في 03 جانفي 2007 قوات الأمن التونسية تشتبك مع ما يعتقد أنه جماعة متشددة تتبع لتنظيم القاعدة، وفي 08 افريل 2007 هجوم إرهابي على دورية للجيش الجزائري يخلف 09 قتلى عسكريين بعد ثلاثة أيام نفذ هجوم على العاصمة الجزائرية حصد وراءه 33 قتيلا أغلبهم مدنيين، وانتقلت عدوى التفجيرات إلى الدار البيضاء المغربية بهجمات 11 مارس 2007 حيث أكد وزير الاتصالات آنذاك عن وجود صلة بين مدبري هذه التفجيرات وتنظيم القاعدة .[1]

من الواضح أن الانتشار الجغرافي الذي أصبح يتمتع به التنظيم الجزائري الأصل طرح تحديا حقيقيا من المغرب إلى موريتانيا النيجر، مالي وكامل المنطقة الساحلية الصحراوية حيث باتت التفجيرات هنا وهناك تحمل بصمات تلك التي تقع في الجزائر .[2]

إن هذه الحوادث أثبتت مرة أخرى تحول المنطقة امتدادا من شمال القارة حتى أواسطها إلى تربة خصبة لتفريخ وتحضين للجماعات الإرهابية في ظل الفراغ الذي تركته الحكومات والأنظمة الضعيفة والغير القادرة على توفير الإمكانات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة الآخذة في الصعود تدريجيا .[3]

إن صعود هذه التهديدات العابرة للحدود لم يقتصر فقط على الإرهاب فهناك في المقابل تحديات أخرى لا تقل خطورة على أمن الدول والأفراد في المنطقة ذات الخصوصية الصحراوية في مجملها، فالتجارة غير الشرعية للمخدرات والأسلحة مؤشر آخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود وآثاره التدميرية على الاقتصاديات المحلية .

فمن سوء حظ المنطقة الساحلية الصحراوية أن تتكالب عليها كل أنواع الآفات والمخاطر المعقدة فالمأساة الإنسانية بسبب الفساد الكبير في مختلف نواحي الحياة والحروب والاقتتال الداخلي ثم الإرهاب وصولا إلى الجريمة التي انتقلت من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي وحتى القاري كلها مؤشرات تنذر بتدهور الأوضاع في المنطقة .

ورغم صعوبة التعمق في فهم الظاهرة الإجرامية في المنطقة وتأثيرها على الأمن هناك وذلك لارتباطها في كثير من الأحيان للغموض والتمويه الذي تمارسه النخب المحلية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ففي أحيان كثيرة فهناك صلات بين قادة العصابات الإجرامية وقوى نافذة في السلطة وتصبح الأموال الطائلة لهذه الفواعل الإجرامية العابرة للحدود وسيلة لشرعنة النشاطات المشبوهة في أكثر من دولة .

1 - Wolfram Lacher, op.cit, p390

2 - Jakkie Cilliers, *op.cit*, p86

3 - Daoud Arezki, "should North Africa brace for more terror attacks?" , *The North Africa journal*, February 26, 2007.

وتاريخيا فالجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية تعود إلى ظاهرة "الوسيط middlemen " الذي كان في السابق يربط بين شركات الاحتلال والتجار المحليين وقد زاد نشاط هذه التجارة الغير منتظمة بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد مرحلة الاستقلال الاقتصادي والسياسي واجهت الأنظمة في الساحل الإفريقي أزمات اقتصادية حادة في ظل التطاحن الاثني والعرقي كنتيجة لفشل نموذج الدولة هناك قي تسيير الأزمة والتوزيع الغير العادل للثروة ما ولد عددا من الانقلابات في مالي والنيجر وغيرها من الدول الأخرى، وتفاقمت هذه الأوضاع في ظل التنافس الإيديولوجي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة .

وكنتيجة لهذه الأزمات كسدت الزراعة التي تعتبر القطاع الإنتاجي الأهم في معظم هـــذه الدول وإغلاق المصانع القليلة الموجودة بعد انخفاض أسعار المواد الأولية في الثمانينات الشيء الذي سمح بصعود فواعل غير دولاتية تتحكم في التجارة غير الرسمية حيث هيمنت على قطاعات بأكملها، وتحالفت المجموعات الاثنية والقبلية في شكل مؤسسات عبر وطنية ووسعت نشاطها خارج الحدود بين مالي وتشاد والنيجر والصحراء الليبية والجزائرية وكامل المنطقة الممتدة في الصحراء الكبرى، مستغلة في ذلك الفشل الاقتصادي لدعم نشاطها مشكلة ما يعرف بـــ"كارتل"حيث أنظمة هذه الدول وفي محاولتها للحد من هذه الظاهرة زادت الأمور سوءا وتعقيدا [1].

ففرض الرسوم الجمركية والضريبية مع الخارج وبارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية محليا خصوصا الزراعية قابله تزايد الأسواق غير رسمية التي تبيع بأقل الأثمان مثل البترين الجزائري، وأصبحت معظم الاقتصاديات للدول المتاخمة للجزائر تنافسه الاقتصاديات الغير رسمية الذي تهيمن عليه الشبكات الإجرامية.

فمن خلال الإحصاءات المتوفرة فالاقتصاد الموازي في الدول الساحلية الصحراوية يوظف 65 % من السكان ويساهم بـــ 60 % من الإنتاج المحلي لاقتصاديات غرب إفريقيا والتي تمتد نشاطاته عبر الإقليمية حتى دول شمال إفريقيا، والفشل الأمني للتصدي لهذه الظاهرة دفع هذه الشبكات للاستعانة بالمسلحين والإرهابيين الذين يشتركون في تجارة المخدرات حيث أن الجماعات المسلحة جذبها هذا النمط من الاقتصاد .

وليس من الصدفة أن تمس هذه التهديدات التجمعات السكانية الكبرى والمناطق الحدودية التي تحوي نسبا عالية من الفقر وضعف الأنظمة القضائية والفساد المستشري على نطاق واسع هو الأعلى في العالم حسب منظمة الشفافية الدولية ما يدفع الأفراد هناك للتهريب لتأمين حياتهم .[2]

1 - GTZ Drugs and Development Programme, *op.cit*,p 07

2 - Gail Wannenburg," organised crime in West Africa", *African Security Review* 14(4) , 2005,p05

وتأخذ الجريمة المنظمة العابرة للحدود في المنطقة الساحلية والصحراوية عدة أشكال ونكتفي بالتركيز على تلك ذات الأكثر نشاطا و امتدادا بين دول المنطقة، وتبرز في هذا الصدد تجارة المخدرات من بين أخطر تلك النشاطات غير رسمية التي أخذت موقعا هاما في تجارة المنطقة، فالمؤشرات عديدة تدل على تحول تجارة المخدرات من أمريكا الجنوبية إلى إفريقيا الغربية ومنها نحو شمال القارة باتجاه أوروبا ونحو الشرق الأوسط وإسرائيل عبر الجزائر ثم ليبيا ومصر وذلك باستغلال نقص الرقابة في الحدود .

ولا تكمن المشكلة في ضعف الرقابة فمن الصعوبة بل والاستحالة مراقبة الشريط الحدودي لبلد مثل الجزائر، فالأمر يتطلب إمكانات ضخمة جدا، وغالبا ما تكون الانطلاقة لطرق هذه المخدرات من غينيا بيساو حيث تقدر الكميات التي حجزها في المنطقة الساحلية الصحراوية والتي كانت موجهة لأوروبا بحوالي 33 طن بين 2005 و2007 .

واعتمادا على بيانات الحجز فنسبة المخدرات التي تم مصادرتها في القارة الأوروبية والتي مصدرها إفريقيا ما يمثل نسبة 27%(ما يعادل 40 طن) بقيمة مالية تقدر 1.8 مليار دولار، ربما هذه الأرقام تدل على تعاظم شأن المشكل في المنطقة حيث تدفق المخدرات على المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على وجود منظمات تهريب منظمة تستعمل الفساد وضعف رقابة الدول لتمرير كميات الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوربا وحتى الشرق الأوسط.[1]

وقد اعتبر الكوكايين في الأشهر الأخيرة لسنة 2007 من أخطر أنواع المخدرات في العالم حيث يقدر اقتصاد هذا المخدر بـــ 18 مليار دولار، ومعظم الكوكايين مصدره كولومبيا،البيرو، وبوليفيا ويتم تسويقه عبر أمريكا الوسطى والكريب للولايات المتحدة الأمريكية وعبر الأطلسي نحو أوروبا، وحاليا فالكميات المحجوزة تبين تحول المنطقة الإفريقية إلى نقطة عبور مهمة وذلك بعد تشديد الخناق على تجارته من الأطلسي، ففي السنوات الأخيرة عرفت مناطق غرب أوروبا تصاعد الكميات القادمة من إفريقيا وشمالها تحديدا، وقد مست الظاهرة الجزائر بشكل تصاعدي وبشكل لافت خصوصا في السنوات الأخيرة.

1 - Pascale Perez et Laurent Laniel, "Croissance et... croissance de l'économie du cannabis en Afrique subsaharienne (1980-2000*)", Hérodote, n° 112, La Découverte*, 1er trimestre 2004, p127

ومن خلال نظرة دقيقة للشكل الذي يوزع التوزيع الجغرافي لكميات المخدرات المحجوزة يلاحظ التصاعد الكبير للكميات المهربة والقادم أساسا من أعماق الصحراء الكبرى، حيث تمثل الكمية المهربة عبر الجنوب الجزائري أعلى تلك المناطق بنسبة تتجاوز النصف بالنسبة للكمية الإجمالية ، ثم أن حالة الهشاشة التي تعيشها أنظمة المنطقة الساحلية الصحراوية ساهمت بشكل كبير في ارتفاع تجارة المخدرات من سنة لأخرى .

هي إذن بعض الأرقام التي تدل على الارتفاع الرهيب لنشاط جماعات الجريمة المنتظمة وشبكات التهريب العابرة للحدود والذي أصبح نشاطها يغطي كامل المنطقة المعنية.

إن سبب تغير مسار تجارة المخدرات من قارة أمريكا نحو إفريقيا يعود بشكل أكبر لضخامة الإمكانيات المتوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة هذه الظاهرة على عكس إفريقيا حيث كل الظروف مهيئة من نقص الرقابة والفقر والضعف السياسي أين تجارة المخدرات تجد مكانا مفضلا وبيئة ملائمة في غياب سلطة القوانين في بعض المناطق، فمتى كانت الدولة فقيرة تقل درجة الرقابة ومنطقة الساحل والصحراء الإفريقية تعاني من آثار عدد من النزاعات الداخلية في العقد الأخير، فالحرب والتغير الاجتماعي السريع والسكان في حراك والحدود أصبحت مخترقة، كما أن التوتر في المنطقة مابين 1998 و2005 ولد 35 جماعة مسلحة نشطت في مناطق مالي، التشاد والسنغال وغيرها من البؤر المضطربة .

ويعتبر تطور إنتاج وتهريب المخدرات مرتبط بشكل كبير بتدهور الاقتصاد الرسمي حيث انخفاض أسعار المواد الأولية وسياسة تحرير المنتجات التي مست القطاع الزراعي دفع لثقافة بديلة، وقد تضرر المنتجون والناقلون لهذه المواد الزراعية ما شجع البحث عن زراعة بديلة سريعة الربح من جنوب الجزائر (أدرار ،بشار، تيميمون) حتى مالي والسنغال و كوت إفوار و قد لعب التدهور البيئي دورا في تنامي انتشار المخدرات في المنطقة تجارة وزراعة.[1]

وبالإضافة إلى المخدرات تنشط تجارة السجائر المهربة وبعض السلع التي مصدرها الجزائر مثل البترين والمواد الغذائية، وكثيرا ما توصف هذه التجارة بغير المنتظمة وغير الشرعية وفي بعض الأحيان بالموازية وتشير هذه المصطلحات لكل النشاطات الغير مؤشر عليها رسميا من طرف سلطات الدولة، حيث تنشأ الشركات الصغيرة الموجودة في المدن قطاع غير رسمي مهم ينشط بصفة كبيرة على المواد الغذائية ومن الصعب في هذه الأبحاث الحصول على أرقام دقيقة لنسبة التهريب من وإلى المنطقة[2].

1- Pascale Perez et Laurent Laniel, *op.cit*, p124

2- Stephen Ellis; Janet MacGaffey," Le commerce international informel en Afrique sub-saharienne", *Cahiers d'Études africaines,* Année 1997, Vol 37, Numéro 145, p 17

ويؤكد الكثير من المهتمين خصوصا لدى السلطات الجزائرية من وجود علاقة بين تهريب السجائر وأنشطة الجماعة السلفية للدعوة والقتال –سابقا- عبر الصحراء الجزائرية إلى مناطق "كيدال " في مالي و"اغاديز"بالنيجر مرورا بـــ"سرت"الليبية، حيث تمثل عصابات الإجرام والمخدرات بالمنطقة نسبة 80% من تلك الموجودة في العالم بما فيها تلك التي في أسيا وأمريكا اللاتينية .[1]

وزيادة على ذلك فالمنطقة أصبحت منطقة مميزة للتجارة بالبشر من الأطفال والنساء للاستغلال في الجنس والعمل الرخيص، حيث يوظف الأطفال في الحروب والتهريب في مالي،النيجر،تشاد،و بوركينافاسو.

وتشير الكثير من الدراسات أن تهريب الأطفال البدو يكون في الغالب نحو دول الخليج العربي ويمرون في هذه الرحلة بالجزائر عبر موريتانيا أو عبر محور المغرب /اسبانيا كما يسلك المهربون طريق الجزائر /مالي ثم تونس لتكون الوجهة ايطاليا ، وتقدر قيمة تهريب طفل عبر هذه المناطق بحوالي 10000 دولار إلى 20000 دولار و50000 دولار للمرأة، وليس غريبا أن نرى هؤلاء الأطفال أو النساء مشردون يتجولون في شوارع تمنراست أو وهران أو سرت وطنجة كنتيجة لتقطع مسار الرحلة لأسباب مادية أو لتغيير مسار الخطة بالاستقرار النهائي في دول العبور .[2]

ولعل أهم عامل يوفر الضمانة لانتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل رهيب وتدعيمها على المستوى المحلي والإقليمي هو استعمال لغة السلاح وفرض منطق من يحمله.

وفي هذا الصدد تبرز تجارة الأسلحة كأعلى نسبة في العالم وانتشارها بشكل رهيب حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة لسنة 2003 أن هناك حوالي 100 مليون قطعة سلاح منتشرة في القارة الإفريقية خصوصا في مناطق الحدود ويلعب التمويل الخارجي دورا كبيرا في إشعال الحروب حيث المتمردون يبحثون دائما عن الأسلحة، الأموال والتدريبات لدعم الأقلية التابعة لهذه الجماعات المتمردة، كما أن السكان في هذه المناطق أصبحوا يبحثون عن السلاح ليس للتمرد دائما لكن للدفاع عن النفس من قطاع الطرق وعصابات الجريمة المنتشرة بكثرة في هذه المناطق .[3]

وعموما فالمشاكل الراهنة في المنطقة الساحلية الصحراوية أخذت نهج الاستجابة لتقاطع ثالوث ديناميكيات المركزية واللامركزية والعبر وطنية من أسفل ودون الدولة على حد تعبير ديدي بيغو. [4]

1- Gail wannenburg, op.cit, p09

2- Adama Konseiga, "Regionalism in West Africa:Do Polar Countries Reap the Benefits?A Role for Migration ", Center for Development Research (ZEF)and IZA Bonn, March 2005,p11 (http://ideas.repec.org/p/iza/izadps/dp1516.html) (27/10/2009)

3- Jakkie cilliers," L'Afrique et le terrorisme", *Afrique contemporaine* - Printemps 2004, p 95

4- M .Galy, "Nouvelles visions des conflits", *Revue Internationale et stratégique* 2001/3, n° 43, pp. 121-123.

ويبدو أن الدول المعنية في المنطقة وعلى رأسها الجزائر مجبرة على التصرف بأكثر اهتماما وحكمة تجاه هذه المشاكل المعقدة فظهور هذه الفواعل الغير دولاتية ذات البعد الإقليمي من الممكن أن يدفع نحو مزيدا من التشابك والتقاطع بين الفقر والفشل المؤسساتي وليس من المستبعد على المدى المتوسط والبعيد بتقاطع الجريمة والإرهاب العابرين للحدود والأوطان والتي وصفها جيمس بيرتون بـــ "النسيج الملغم "[1].

أو أنها تحقق أحد تكهنات جيمس روزنو حين تحدث عن الفوضى القادمة والتي وصفها بـــ "الاضطراب" حتى وإن كانت أوساط إعلامية كثيرة تتحدث عن علاقة مطلقة بين الإرهاب والجريمة في المنطقة الساحلية الصحراوية فإنه يمكن القول أن هذه الرابطة بين التهديدين لم تتطور بذلك الشكل المعقد والمطلق وهذا ما افترضه قرار مجلس الأمن رقم (1373) سيما في المادة (04) منه .[2]

من الواضح أن هذا الاضطراب لم يتوقف عند تنامي الجريمة والإرهاب في المنطقة الساحلية فقط بل امتد حيث أصبحت المنطقة مصدرة للأمواج البشرية القادمة من جنوب الصحراء هربا من المجاعة والفقر والإبادات الجماعية و التغير المناخي والذي ساهم بنسبة كبيرة في تفاقم ظواهر الإخلال بالنظام الاجتماعي في المنطقة الشيء الذي جعل بلدان شمال إفريقيا كدول عبور ومستقر في الكثير من الأحيان وما نجم عن تحول مسار هذه الظاهرة من تداعيات أمنية وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي .

1- *ibid*. ,p127
2 - Jakkie cilliers, *op.cit,* p96

المبحث الثالث: موقع الجزائر من مشكلة الهجرة السرية في المنطقة الساحلية الصحراوية.

المطلب الأول: حقيقة الطريق الجديد للهجرة السرية من جنوب الصحراء نحو شمال إفريقيا وأوروبا .

المطلب الثاني: ضغط العامل المناخي في تفاقم موجات الهجرة الجماعية داخل المنطقة الساحلية الصحراوية

المطلب الأول:حقيقة الطريق الجديد للهجرة السرية من جنوب الصحراء نحو شمال إفريقيا وأوروبا

إن الإنكشافية التي لازمت الأمن الإنساني في المنطقة الساحلية الصحراوية لم تقتصر على الإرهاب وأنواع الجريمة الأخرى العابرة للحدود، بل أكثر من ذلك تعدت إلى الأزمات الاقتصادية المتتالية والتي ضربت المنطقة لفترات زمنية طويلة حسب كل بلد، والصراعات المسلحة التي امتدت لمناطق واسعة ساهمت في هروب الآلاف من المدنيين من بؤر التوتر والكوارث الطبيعية كالتصحر وانتشار الأمراض الفتاكة بسبب نقص الرعاية وغياب المؤسسات الحكومية عن المناطق البعيدة والحدودية .

وحسب تقديرات "اليونيسيف" فعدد الأشخاص الذين فروا من مناطقهم في إفريقيا سنة 1994 بفعل النزاعات المسلحة بلغ حوالي 17 مليون شخص منهم 06 ملايين صنفوا في فئة اللاجئين.

وهذا ما يقودنا للحديث عن أزمة الهجرة غير المنتظمة أو السرية من مناطق جنوب الصحراء نحو الشمال سواء للاستقرار في شمال إفريقيا مثل الجزائر وليبيا أو استعمالها كمناطق عبور للوصول للضفة الأوروبية والأسباب الدافعة لتنامي ظاهرة الهجرة، فإضافة للحروب وغياب الأمن فالعامل الطبيعي كان حاضرا بقوة وفرض نفسه على الحقل الأمني للمنطقة الساحلية وهذا ما سنناقشه بالتفصيل.

والملاحظ في السنوات الأخيرة تصاعد الهجرة السرية بشكل رهيب عبر الصحراء الكبرى نحو دول شمال إفريقيا وأوروبا وحظيت بتغطية واسعة من وسائل الإعلام، ولعل هذه الصورة القاتمة عن الوضع المتردي لحقوق الإنسان لهؤلاء المهاجرين والمشاكل الاجتماعية الناجمة عن هؤلاء الأفارقة دفع الإتحاد الأوروبي في مرات عديدة لممارسة ضغوط على دول العبور مثل الجزائر والمغرب لتعزيز إجراءات ضبط الحدود التي أصبحت سهلة الاختراق بفعل تقص إمكانات الرقابة وطول الحدود من جهة أخرى بالنسبة للجزائر وليبيا، فالكثير من المهاجرين يحلمون بالوصول إلى العتبة الأوروبية هروبا من جحيم الفقر والحروب والأمراض والتصحر .[1]

من الظاهر أن التكهنات التحذيرية التي أطلقها "نادي روما " حول زحف جماعي بالملاين وحتى الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك حذر من أن الأفارقة سيجتاحون العالم مازال تأثيرها قائما وبدأت هذه التصورات تكبر وتصبح حقيقة على الضفاف الشمالية للبحر المتوسط.[2]

1 - Dirk Kohnert," African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions" GIGA German Institute of Global and Area Studies, Germany, 2007 p 06 (http://www.gigahamburg.de/dl/download.php?d=/content/publikationen/pdf/wp49_kohnert.pdf) (27/10/2009)

2- Hein de Haas, "The myth of invasion Irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union", (oxford : MI research report, October 2007), p 05

فالصورة الشعبية هي أن الحرب والفقر هي من أسباب ارتفاع منسوب الهجرة عبر إفريقيا، لكن المهاجرين غالبا ما يعتبرون أنفسهم ضحية لعصابات الإجرام والمهربين الذين يعدوهم بالوصول إلى المناطق أكثر أمنا مثل شمال إفريقيا وحتى أوروبا عبر المتوسطي أو الأطلسي، وحسب مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة فعصابات تهريب المهاجرين تستعمل نفس آليات السلب والنهب للمجرمين وحتى الجماعات الإرهابية .[1]

ثم أن الهجرة السرية من هذا المنظور أصبحت تثير مشاكل أمنية لدول العبور والإقامة لارتباطها في كثير من الأحيان مع جماعات الجريمة وحتى إمكانية تسلل إرهابيين ضمن قوافل الهجرة غير المنتظمة.

والنظر في المقاربات النظرية التي تهتم بدراسة الهجرة السرية وأبعادها الأمنية تكون في غالب الأحيان أبحاث فرانكفونية ومن أبرز دارسيها نجد "Plier ,Lahlou,Escoffier" عكس الدراسات الانجلوسكسونية التي تعتمد على تقارير الإعلام والشرطة وحراس الحدود دون التعمق في ظروف اللاجئين خصوصا القادمين من جنوب الصحراء الكبرى الذين يستعملون دول شمال إفريقيا مثل المغرب والجزائر وليبيا، وتقدر بعض الإحصائيات أن 24000 إفريقي يعبر سنويا إلى أوروبا .[2]

وقبل التطرق لتحليل الظاهرة من المهم التطرق إلى الإطار المفهوماتي للمصطلحات المتعلقة بالهجرة، حيث يلاحظ خلط كبير بين المفاهيم ذات الصلة مثل الهجرة السرية، الهجرة غير شرعية، والهجرة غير المنتظمة.

فأولا يثير استعمال مفهوم الهجرة غير الشرعية بعض الغموض حيث أن الحدود بين الشرعي وغير شرعي تبقى غير واضحة بأتم المعنى، وهنا ينبغي التمييز بين الدخول الشرعي والرسمي والبقاء غير رسمي، فمثلا عدد من المهاجرين يدخلون البلاد بطريقة قانونية وتتوفر ظروف مناسبة كالعمل والسكن ولكن يقيمون بطريقة غير رسمية

وفي حالات أخرى فالمهاجر قد يدخل البلاد بطريقة غير قانونية لكن يكتسب الوضع القانوني بمجرد الزواج والعمل مثلا ، ففي حالة المهاجرين القادمين من الصحراء الكبرى يعبر هؤلاء عددا من المناطق بعضها بالترخيص وبعضها دون ترخيص، وبهذا التوصيف المهاجرين يتحركون بإطار قانوني وغير قانوني.[3]

وستعتمد هذه الدراسة على مصطلح " الهجرة غير المنتظمة Irregular migration " أو الهجرة السرية لأنها أوسع وأقل معيارية لمصطلح "الهجرة غير شرعية Illegal migration"، فالهجرة غير شرعية مصطلح قانوني لا

1- regional conference on migration, migrants in the transit countries: sharing responsibilities in management and protection, Istanbul, 30 September – 1st October 2004, p 89

(http://www.compas.ox.ac.uk/fileadmin/files/pdfs/Non_WP_pdfs/Tranist_Migration_in_Europe__Koc_University_/9%20Transit%208%20Bredeloup_Sahara.pdf) (27/10/2009)

2- Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, crime organise et migration clandestine de l'afrique vers l'europe, Juillet 2006, p 20 (http://www.unodc.org/pdf/research/Migration_Africa_French.pdf) (27/10/2009)

3- *ibid*., p 07

يعكس التجارب والخبرات السابقة للمهاجرين، فمثلا Van lienpt لاحظ أن التهريب للمواد الغذائية يكون غير قانوني ولكنه شرعي ومقبول اجتماعيا أثناء الأزمات والمجاعة مثلا، أكثر من ذاك فإدراك الحكومات للهجرة يغير معنى المصطلح من منطقة لأخرى وذلك انعكاسا للتشريعات المختلفة وتطبيقها على ارض الواقع .[1]

فمثلا مواطني الدول الأعضاء في منظمة المجوعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS يستطيعون بموجب الاتفاقيات المنظمة لهذا التجمع الإقليمي التحرك بحرية تامة لكن يواجهون عوائق في الميدان أو على الأقل يحسون بها.

فخطاب الأنظمة الرسمية يكون متناقضا في كثير من الأحيان بين إفريقيا وأوربا، فطرفي الهجرة المصدر والمستقبل يغضان الطرف مرات عديدة عن حركة الهجرة غير قانونية ضمنا وذلك استجابة لضغط سوق العمل في فرنسا واسبانيا مثلا، وبهذا يمكن تعريف الهجرة غير المنظمة كحركة دولية واسعة وملجأ للمهاجرين أثناء النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية .

ولعل نفس التشويش يميز بين تجارة الأشخاص وتهريب الأفراد" trafficking and Smuggling " في الخطابات السياسية والأكاديمية، فمصطلح التجارة يشير إلى الحالة التي يكون فيها الفرد المهاجر مخدوعا ومهددا وفي حالة الاستغلال وتشمل التجارة بالمواهب أو الشرف بالنسبة للنساء والأطفال، أما في حالة تهريب الأفراد فهؤلاء يبرمون بصفة اختيارية صفقة مع المهربين لإيصالهم لمناطق معينة مقابل دفع مبالغ مالية متفق عليها .[2]

غير أنه مهما كانت الأحوال فمن الصعوبة التمييز بشكل واسع بين ما هو اختياري وقسري، وفي حالة المهاجر"migrant" الذي يتضمن المهاجرين العمال واللاجئين، وهناك أيضا مهاجري العبور transit migration"[3]

حيث يوظف هذا المصطلح للدلالة على واقع الهجرة الغير منتظمة من جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال إفريقيا وهناك أيضا عدم الاستقرار في استعمال هذا المصطلح، فبعض وليس كل المهاجرين الأفارقة يمكن تصنيفهم كمهاجرين عابرين زيادة على ذلك فنوايا التحرك قد لا تعكس بالضرورة الحركات الراهنة، ويطرح مشكل التمييز الدائم والمؤقت للهجرة حيث هناك من يقيم في الجزائر أو لبيبا مثلا ومن الصعب في هذه الحالة معرفة مصيره بين الاستقرار هناك أو إكمال رحلته نحو أوروبا .[4]

1 - Walter Schwimmer," New patterns of irregular migration in Europe, (Seminar report, 12 and 13 November 2002", Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS), France), p14 (http://www.coe.int/t/dg3/migration/Regional_Conferences/Athens_Proceedings_en.pdf) (27/10/2009)

2 - Kathleen Fitzgibbon," modern-day slavery? The scope of trafficking in persons in Africa", *African Security Review* 12(1) • 2003, p82

3 - Walter Schwimmer, *op.cit* ; p 15

4 - Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, *op cit*, p 11

وعموما فالهجرة عبر الصحراء نحو دول المغرب العربي خصوصا عبر حزام ليبيا / الجزائر/ المغرب ارتفعت منذ تدهور الأوضاع في دول نيجيريا وكوت ايفوار في الثمانينات حيث حاول ربع سكان هذه المناطق المنكوبة التزوح، واستمر الحال على هذه الوتيرة فمنذ الاضطراب السياسي في كوت افوار في 1993 والانقلابات التي شهدها البلاد هناك حتى اندلاع الحرب الداخلية في 2003 تضاعف عدد الفارين من مناطق القتال بشكل كبير و في سيراليون دفعت الحرب ومظاهر التدهور الاقتصادي حوالي مليون شخص للعيش في ملاجئ[1].

فمن ساحل العاج نحو غانا والسنغال ومن مالي إلى النيجر ثم تشاد حتى السودان أي جميع الدول المحاذية للجزائر من الناحية الجنوبية صارت إمكانية تصدير هذه المشاكل نحو شمال إفريقيا بالأمر الهين وهو الذي بات يتحقق بالتدريج وأصبحت آثاره واضحة في المناطق الجنوبية للجزائر مثل تمنراست التي تحولت لمدينة مشتركة بين الأفارقة والسكان الأصليين .

فمنذ التسعينات تقريبا ازداد حجم العنف بين البدو الرحل وانتشرت النزاعات بشكل كثيف في المناطق الساحلية الصحراوية وقد انعكست هذه الحالة في تشكل موجة من هجرة آلاف الأشخاص خصوصا الطوارق بسبب الاضطرابات وأعمال العنف المتبادلة بين الطوارق والسلطات المركزية في كل من النيجر ومالي حيث لجأ الآلاف منهم حول المناطق البترولية والتجمعات السكانية الكبرى على الحدود في الجزائر وليبيا .[2]

ثم أن هناك الطوارق الذين ينتشرون على عدة دول مجاورة للجنوب الجزائري حيث يتمتعون بحرية شبه مطلقة للتحرك بين حدود الجزائر مالي والنيجر منذ وقت طويل الشيء الذي صعب مراقبة تنقل هؤلاء، وما عقد هذا المشكل هو صعوبة فرز الطوارق من أصل جزائري وتميزهم عن طوارق الدول المجاورة، وحسب إحصائيات رسمية في الجزائر فانه يتواجد حوالي 20000 شخص من مالي والنيجر في جنوب الجزائر أين تم منح 75 % منهم الجنسية الجزائرية ويبقى تواجد الطوارق في الحدود المشتركة لجنوب الجزائر لا يحظى بأرقام وإحصاءات رسمية .[3]

وعلى عكس الجزائر فيبدو أن القذافي تفطن لخطورة الأعداد الكبيرة التي تدخل لبيا فـــأنشأ مراكز وتجمعات للتحكم في هؤلاء المهاجرين الأفارقة الباحثين عن العمل والإقامة في شمال إفريقيا و لم لا دخول القارة الأوروبية .

1- N.Khaled (eds), "profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie", rapport intermediaire de recherche, CISP – Algérie, p 04 (http://www.ciddef-dz.com/pdf/revues/revue-14/profil-migrants-subsahariens.pdf) (27/10/2009)

2- Dirk Kohnert, *op.cit*, p12

3- N. Khaled **(**eds**)** , *op .cit*, p 05

وما يلفت النظر في الجزائر مثلا أن المهاجرين الذي يوجدون في هذا البلد يعاملون في معظم الحالات بطريقة إنسانية مقارنة بالدول المجاورة مثل المغرب وهو الشيء الذي ساعد على توطين عدد منهم في الجزائر وأسسوا تجارة خاصة بهم ووجد الكثير منهم العمل في الأشغال العامة والبنى التحتية، كما نشط الكثير من المهاجرين خصوصا الطوارق في نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة وذلك لمعرفتهم بمسالك الصحراء وهذا يعتبر كعامل أساسي في الربط بين شمال إفريقيا و جنوب الصحراء .[1]

ومنذ 1990 حتى سنة 2000 يمكن تلمس ارتفاع في أمواج المهاجرين الأفارقة السريين، حيث تنوع هؤلاء بين 40 جنسية مختلفة ستة 2005، وحسب تقديرات رسمية للسلطة الجزائرية فانه تم إيقاف ما معدل 6000 مهاجر سري بين 2002 و2006 مقابل 150 شخص معدل سنوات 1990 و2002.[2]

وقد تعقدت مشكلة الهجرة السرية أكثر من ذلك، فأعداد غير محدودة من المهاجرين السريين الأفارقة اتبعوا المغاربة الذين يعبرون المتوسط للوصول للضفة الجنوبية للقارة الأوروبية عبر قوارب الصيادين وشجع هذا الطريق المزيد من الأمواج البشرية القدوم نحو شواطئ طنجة ووهران ومؤخرا إلى سواحل تونس وعنابة بالشرق الجزائري خصوصا منذ سنة 2000 وهو الأمر الذي أثار النقاش حول الترابط بين امن المتوسط و أمن جنوبه .

والسبب الذي دعى إلى إدراج الهجرة الغير قانونية في المقاربة الأمنية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط وتحديدا المغرب والجزائر وإلى حد ما ليبيا هو المشاكل الاجتماعية الناتجة عن تواجد الأفارقة مع سكان مناطق العبور، فعلى سبيل المثال في سبتمبر 2000 نشب صراع مسلح بين الليبيين والمهاجرين الأفارقة هناك خلف مقتل 130 شخص و06 أشخاص حسب الرواية الرسمية الليبية، في محاولة للحد من تزايد مشاعر الكراهية للمهاجرين قامت طرابلس بتنظيم حركة الأفارقة وعزلتهم في تجمعات ومحاشر خاصة

وكثيرا ما تربط السلطات المحلية في دول شمال إفريقيا بين مناطق تجمع المهاجرين القانونيين وغير القانونيين وانتشار مختلف الأمراض والجرائم المختلفة خصوصا الأمراض المتنقلة مثل "السيدا AIDS ".

فعلى الرغم من عدم توفر أرقام صحيحة حول عدد الأشخاص الحاملين لداء فقدان المناعة المكتسبة إلا أن" لجنة الأمم المتحدة لمكافحة السيدا "قدرت أن هذا المرض الخبيث ينتشر في الجزائر على محور وهران تمنراست حيث تمثل هذه الأخيرة حسب تقديرات الأمم المتحدة أعلى المستويات في عدد المصابين بالمرض الخطير،فهذه المدينة الصحراوية التي تبعد عن العاصمة الجزائرية بمسافة تتجاوز 1970 كلم أصبحت ذات أهمية للربط بين شمال

1 - Hein de Haas, *op.cit*, p89
2 - N. Khaled (eds), *op .cit*, p 08

وغرب ووسط القارة الإفريقية، فعلى طريق تمنراست /قاو/بوركينافاسو ثم كوت افوار وغانا حيث أصبحت تمثل مركزا للتجارة الصحراوية .[1]

وحسب إحصائيات بلدية تمنراست فهناك 45 جنسية تمثل 25.000 و30.000 مهاجر مقيم، ولأن غالبية هؤلاء الأفارقة شباب ونساء مراهقين و هذا ما يزيد من المخاطر الصحية نتيجة الاتصال مع السكان المحليين في ظل نقص الرقابة والحرية التي يتحركون بها داخل وخارج المدينة، ويؤكد المختصون أن "فيروس ب" يوجد في المناطق الشمالية وسكان البحر المتوسط بينما الأفارقة جنوب الصحراء يحملون فيروسا خاصا وإمكانية تلاقي هذين الصنفين سيفاقم الإصابة وسيشكل نوعا جديدا اشد فتكا وانتشارا [2] .

انظر الشكل (08): زحف مرض السيدا من أعماق القارة الإفريقية نحو شمالها.

فمن خلال نظرة فاحصة للشكل السابق يتبين تحول الصحراء الجزائرية لحد فاصل لتنقل مرض السيدا والقادم أساسا من أعماق القارة حيث أصبحت إفريقيا تمثل أعلى النسب العالمية لحاملي هذا المرض والأمراض الأخرى الفتاكة كالطاعون والكوليرا ، وهذا الانتشار الواسع لهذه الأمراض مرشح للزحف أكثر نحو المناطق الشمالية للجزائر سيما وأن هناك دولا مثل السينغال والنيجر يدخل مواطنيها التراب الجزائري بسرية ودون الخضوع للرقابة الطبية بهدف علاجهم أو عزلهم وإعادتهم لبلدانهم الأصلية.

1 -Jeanne-Marie Amat-Roze, "L'infection à VIH/sida en Afrique subsaharienne, propos géographiques", *Hérodote, n° 111, La Découverte*, 4e trimester 2003, p121

2- ibid, p172

وقد زاد عدد هؤلاء ونظرا لظروف العمل القاسية في لبيبا اتجه جزء منهم إلى الجزائر أين ظروف العمل أحسن مما هي في ليبيا وتنوعت جنسيات المهاجرين في الجزائر من جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، ليبيريا نيجيريا، السنغال، غامبيا، ليبيريا، مالي، غانا، النيجر، السودان، الكاميرون وعيرها من الدول الأخرى التي تعاني نفس المشاكل الاقتصادية والسياسية والبيئية.

ويستعمل المهاجرون السريون كل الطرق والوسائل للوصول إلى شمال إفريقيا وأوروبا، فالدراسات الميدانية حول الظاهرة أظهرت أن الرحلة عبر الصحراء تمر بعدة مراحل وتستمر من شهر واحد إلى عدة سنوات،حيث في هذا الطريق فالمهاجرون غالبا ما يقيمون في مدن محلية أثناء الرحلة، وذلك للعمل وتحصيل بعض الأموال استعداد للمرحلة القادمة وتكون في العادة المناطق المفضلة للراحة الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا ليبيا والجزائر.

وحين يصل المهاجرون القادمون من وسط وغرب إفريقيا إلى مدينة "اغاديز" بالنيجر يتخذ هؤلاء فرعين: جزء منهم يتوجه نحو"الواحات" في الشمال الشرقي لليبيا، وجزء نحو "تمنراست " شمالي غرب "أغادير" ومن تمنراست يتجه جزء للمدن الداخلية والساحلية وآخرون يواصلون الطريق نحو المغرب، فعلى الرغم من أن الحدود المغربية الجزائرية مغلقة منذ 1994 فعدد كبير من المهاجرين يخترقها يوميا بمساعدة مهربين مغاربة وجزائريين.[1]

فعندما كان عدد المهاجرين أو "الحراقة " في غرب الشواطئ الجزائرية يتناقص كنتيجة لتشديد السلطات إجراءات الرقابة كان في المقابل هناك تزايد في السواحل الشمالية من عنابة باتجاه "صقلية" الايطالية.

ويقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة بأن هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحول دول العبور أو غرف الانتظار "waiting room" لدول مستقبلة والاستقرار النهائي حيث هناك احتمالية أن معظم الأفارقة جنوب الصحراء يعيشون في شمال إفريقيا أكثر مما في أوروبا، وقد أعاد هؤلاء إحياء طرق التجارة عبر مدن الصحراء "قاو " في مالي، "اغاديز"بالنيجر، "ابيشي " في تشاد، "تمنراست وأدرار"بالجزائر وتزايد عدد المهاجرين في هذه المدن وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

انظر الشكل (07): مسار الهجرة السرية من أعماق إفريقيا نحو شمال القارة وأوربا.

1 -Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, *op cit*, p 12

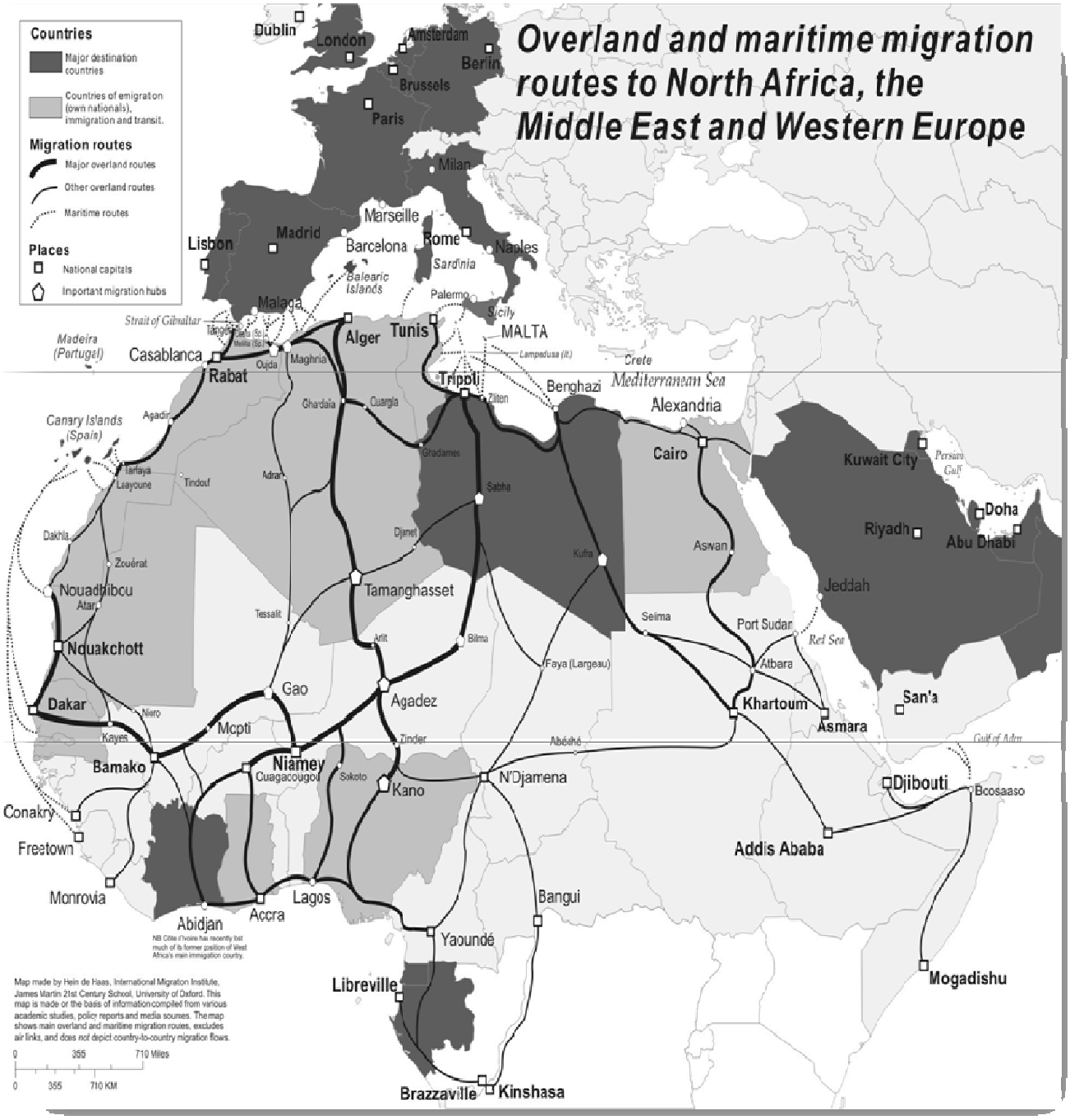

Source: Hein de Haas, The myth of invasion Irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union, (oxford: IMI research report, October 2007).p 17

فمثلا مدينة تمنراست كان عدد سكانها في 1966 حوالي 3000 شخص وفي 1998 أصبح يناهز 65000 شخص منهم 49000 شخص جنسيات افريقية من الصحراء الكبرى والباقي 16000 جزائري أي بزيادة 13000 خلال 32 سنة .

وقد ساعد هؤلاء على الاستيطان في تمنراست ومدن أخرى مثل وهران، طرابلس وتونس الظروف المريحة نسبيا زيادة على الفراغ القانوني وضعف التنسيق الإقليمي إلا بإيعاز وضغط أوروبي أو عندما تندلع أزمة بسبب المهاجرين بين الدول المغاربية مثلما حصل بين الجزائر والمغرب بسبب اتهام كل طرف للأخر بالتقصير في رقابة الحدود المشتركة والتقاعس في إعادة المهاجرين من حيث جاؤوا .

ويرى الكثير من الإعلاميين والمهتمين أن ظاهرة تهريب البشر عبر الصحراء لا يكون دائما ضمن الجريمة الدولية أو كتنظيم مافياوي لكن يرتكز في كثير من الأحيان على شبكات صغيرة فردية حيث تسفيد من الفساد المحلي لشرطة الحدود أحيانا .

ويعتقد Pastore وآخرون أنه من غير المنطقي الحديث عن صور الآلاف المهاجرين الذين يعبرون المتوسط دون وجود تنظيم هرمي ومعقد لشبكات تهريب مرتبطة يبعضها البعض وهذا ما أكدته دراسات حول وجود علاقة بين المهربين ومنظمات الجريمة العابرة للحدود والتي تنوع من تهريب الأفراد إلى المخدرات وحتى السلاح وعبور الصحراء أصبح سهلا مقابل بعض الدولارات والتهريب من المغرب إلى الجزر الاسبانية يبلغ 200 دولار للأطفال وبين 800 إلى 1200 دولار للأفارقة الرجال في حين يدفع المغاربة 500- 800 دولار .[1]

وتلعب شبكة العائلات والأصدقاء دورا مسهلا للهجرة والتواجد عن قرب لتزويد المرشحين للهجرة بالمعلومات حول الطرق والإجراءات الأمنية والقانونية الخاصة بدول المعبر.[2]

وتقدر منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه في 2004 حاول 120.000 مهاجر سري عبور المتوسط بينهم 35000 من إفريقيا الصحراء الكبرى، وهذا باستثناء المهاجرين الغير شرعيين عبر جزر الكناري الذين يقدرون بـــ 100.000 سنويا، وفي هذا الصدد تثير مشكلة احتكار المعلومات وتدفقهم بين شمال إفريقيا والصحراء الكبرى مشكلة حقيقة من طرف السلطات المركزية هناك، وكذا نقص الشفافية حول المعطيات الرسمية لشبكات التهريب والمهاجرين السريين فكل نظام في المنطقة يبني صورة المشكل المشترك حسب أجندة السياسة الخارجية الخاصة لكل دولة .

1 - Kathleen fitzgibbon, *op cit*, p 86
2 - Dirk Kohnert, *op.cit*, 07

وحسب إحصائية للأمم المتحدة أن هناك 300.000 شخص يحاول دخول أوروبا سنويا منهم 100.000 يفشلون في ذلك و200.000 الآخرون ينجحون في الوصول لأوروبا . [1]

وبالعودة للحديث عن أسباب تفاقم هذه الهجرة الغير القانونية الضخمة خصوصا في السنوات الأخيرة فإن الفقر والحروب وفشل الدول كلها معطيات ساهمت كما ذكرنا سابقا بشكل كبير في تأزيم الأوضاع الاقتصادية أين أصبحت حياة الملايين في هذا الجزء المهمش من العالم على المحك حيث أن 30 دولة من أصل 45 تعاني من أزمة في تأمين الغذاء الكافي لسكانها أي ما يمثل 47% من سكان القارة [2].

وفي المقابل لا يمكن إهمال دور العامل البيئي ممثلا في التصحر والجفاف الذي ضرب المنطقة الساحلية الصحراوية في زحف ملايين البشر نحو مناطق أكثر قابلية للحياة حول التجمعات الحضرية الكبرى ومراكز التجمع في الحدود وهو موضوع المبحث المقبل .

المطلب الثاني: ضغط العامل المناخي في تفاقم موجات الهجرة الجماعية داخل المنطقة الساحلية الصحراوية

يلاحظ على كثير من الأدبيات المهتمة بشؤون الأمن في المنطقة الساحلية الصحراوية ربطها المطلق لتدني شروط الحياة بالأسباب السياسية والاقتصادية كعوامل محددة، وبالفعل هذا صحيح إلى حد ما لكن في المقابل يوجد عامل مؤثر وليس اقل أهمية عن العوامل الأخرى ونقصد بذلك العامل المناخي.

من هذا المنظور تؤكد مختلف الدراسات على أن منطقة الساحل الإفريقي عرفت ولفترت متتالية أزمات حادة مرتبطة بسوء المناخ في هذه المنطقة، خصوصا ظاهرة التصحر التي تعود في الأساس لبدايات القرن الماضي (1903-1913)، (1940-1944)، (1969-1974) ثم (1983-1985) وقد تركت هذه الظاهرة بصمات واضحة على حياة السكان وطباعهم وكذا على المناطق الزراعية وقطعان الماشية أحد مصادر رزق هؤلاء البدو في المنطقة

ويشغل قطاع الزراعة في بلدان الساحل الإفريقي حوالي 60% من اليد العاملة، ويساهم بـــ 60% من الدخل الإجمالي حيث تغطي منطقة الساحل 5.7 مليون كلم2 تأوي حوالي 58 مليون شخص حيث كل هذا الفضاء الجغرافي بساكنيه مهدد بالتصحر واللاامن الغذائي [3].

1 - Hein de Haas, *op.cit*, p83

2 - John akokpari, *op.cit*, p28

3 - Sergine Tacko Kandji1, Louis Verchot, Jens Mackensen, Climate Change and Variability in the Sahel Region:Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector, World Agroforestry Centre (ICRAF), 2006, p16 (http://www.unep.org/Themes/Freshwater/Documents/pdf/ClimateChangeSahelCombine.pdf) (27/10/2009)

وبالعودة للتأثيرات الأولى للتصحر فمثلا في 1908 قتل الجفاف حوالي 50.000 شخص في وسط بوركينافاسو و30.000 شخص في نفس المناطق سنة 1914 ،وفي 1913 مات أيضا 30.000 شخص غرب النيجر لنفس الأسباب.

فكل سنة تشهد مناطق الساحل والصحراء الإفريقية أزمات غذائية عندما لا يكون هناك مخزون كاف للغذاء،فتاريخ كل مناطق الساحل يخضع لنسبة التساقط أو التماطر للحصول على منتوج زراعي وافر وقد عملت الادرات الاستعمارية السابقة على التخفيف من الآثار السلبية للتدهور البيئي وذلك بسب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن الظاهرة، حيث أن حياة الناس تأثرت بشكل كبير وتغير البناء الاجتماعي داخل هذه المجتمعات بشكل لافت، ومما لاشك فيه فاقتصاديات الدول الساحلية مثل مالي والنيجر وموريتانيا وحتى تشاد تعتمد بشكل مكثف على الإنتاج الزراعي وقد قلص التصحر المناطق الزراعية بنسب عالية ومتفاوتة في هذه الدول [1].

ومع بداية التسعينات من القرن الماضي عرفت منطقة الساحل الإفريقي تحولات مناخية ولمدة طويلة لم يشهدها العام طوال ذلك القرن حيث انخفضت نسبة التساقط بنسبة 20 % رافقتها موجة جفاف أدت لهلاك الآلاف بين البشر والحيوانات .

وأثير نقاش كبير حول أسباب الجفاف والتصحر في منطقة الساحل وظهرت مقاربات نظرية حاولت رصد هذه الظاهرة الطبيعية واعتبر تشربي أن الاستعمال غير العقلاني للمراعي وأعشاب الحيوانات كان له دور في توسع رقعة التصحر، وهناك من أرجعها لالتقاء التيارات الباردة والدافئة ما انعكس بتغير دراماتيكي لمناخ المنطقة .[2]

ولو نستعير بعض الأدبيات لعلم الأرض " الجيولوجيا " لمحاولة تفسير الظاهرة بشكل علمي أدق نلاحظ أن أهل الاختصاص يؤكدون على أن نصف الكرة الجنوبي هي في الأصل ساخنة نسبيا، وظاهرة التصحر في مناطق جنوب شمال إفريقيا وامتدادا إلى الصحراء الكبرى تعود للتحولات المناخية في العصور القديمة، ففي العصر الجليدي الأخير عندما كان النصف الشمال للكرة الأرضية ساخنا كان الجنوبي منه باردا ومنطقة الساحل لم

1 -Une etude réalisée pour le Forum des ministres des Affaires étrangères d'Afrique du Nord en 2009, Changements climatiques et sécurité en Afrique, Oli Brown et Alec Crawford | Mars 2009, p 17 (http://www.iisd.org/pdf/2009/climate_change_security_africa_fr.pdf) (27/10/2009)

2 -Tor A. Benjaminsen, "Does Supply-Induced Scarcity Drive Violent Conflicts in the African Sahel? The Case of the Tuareg Rebellion in Northern Mali", *Journal of Peace Research*, vo l45, number 6, november 2008, p 819

تكن كما هي اليوم، وأثبت علماء الآثار فيما بعد بأن المراعي ظهرت لتحول المناخ في القارة حيث تسمح هذه المراعي بوجود الحياة للسكان هناك .

فعلى عكس مناطق أخرى في العالم كقارة آسيا مثلا، يبرز الاختلاف في البيئة المناخية حول العالم حيث في آسيا الغربية تعتمد المراعي والعشب بشكل كبير وكذا وجود الزراعة بانتظام على الأنهار التي تساعد في الحفاظ على التوازن النباتي أثناء فترات الاضطراب المناخي، وبعيدا عن النيل ونهر النيجر فالمنطقة الساحلية الصحراوية لا تملك نهر دائم الجريان ذو أهمية يمكن الاستعانة به أثناء الاضطراب في كمية التساقط، وفي تقرير غير حكومي صدر عام 2003 دق فيه ناقوس الخطر و حذر من زحف متوقع للصحراء باتجاه شمال القارة وحسب ماينارد فإن المناطق الخضراء سوف تختفي على المدى القصير وهو ما دفع في السنوات الأخيرة لعقد قمم للتصحر وعلاقته باللاامن الغذائي تعنى بها دول الساحل بما فيها الجزائر. [1]

وتكرر مرة أخرى مشهد اللاامن الغذائي والمجاعة بفعل الجفاف لكن في الألفية الجديدة وأمام أنظار العالم دون أن يحرك أي ساكنا، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 25 % في جوان 2005 بفعل الجفاف الذي ضرب مناطق واسعة في النيجر وتضرر جراء ذلك 2.4 مليون شخص منهم 10.000 مسهم مباشرة في أمنهم الغذائي.ودائما حسب تقرير "منظمة أطباء بلا حدود MSF" يموت 1.5 من أصل 10000 شخص يوميا في هذه المناطق أغلبهم أطفال.

ومن هذا المنظور حاولت حكومات المنطقة عبثا تشجيع الاستقرار في هذه المناطق وبناء مجتمعات حضرية لكن السكان المحليون توصلوا أن الترحال هو الوسيلة الأفضل للحفاظ على الحياة في ظل هذه الظروف الطبيعية القاسية.[2]

غير أن هذا الترحال على ما يبدو كانت نتائجه كارثية في كثير من الأحيان، فمن امتهان بعض هؤلاء البدو لوظيفة التهريب لكل السلع لضمان البقاء وتطور إلى تهريب وزراعة المخدرات والأسلحة والتقاطع في كثير من الأحيان مع عصابات الجريمة والحركات الإرهابية في المنطقة [3].

ثم أمواج المهاجرين السريين وهو ما يؤكد على أن العامل الطبيعي كان حاضرا بقوة في صقل التهديدات وجعلها أكثر حدة خصوصا تمرد الطوارق الذي يعد من اعقد المشاكل في المنطقة حيث تتجاذبه مؤثرات سياسية

1 - Nick Brooks, "Changement climatique sécheresse et pastoralisme au sahel", Note de discussion pour l'Initiative Mondiale sur le Pastoralisme Durable, Novembre 2006, p08 (http://community.eldis.org/txFileDownload/f.5994ce60/n.WISP_climate_change_fr.doc) (27/10/2009)

2 -Mir jam de bruijn & Han van dijk," natural resources, scarcity and conflict", in: Patrick Chabal.Ulf Engel. Anna-Maria Gentili (eds), *is Violence Inevitable in Africa?* (brill Leiden • Boston 2005),p 66

3 -Une étude réisée pour le Forum des ministres des Affaires étrangères d'Afrique du Nord en 2009, *op.cit,* p 20

واقتصادية واجتماعية بجنب المؤثرات البيئية، ما جعل دول المنطقة الساحلية الصحراوية مرغمة على التحرك لتفادي انزلاق الأوضاع إلى سيناريوهات خطيرة على أمن المنطقة ككل.

الفصل الرابع

مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء بين المبادرات الإفريقية والتدخل الخارجي

إن ردود الفعل لمواجهة التحديات التي تعيشها المنطقة الساحلية الصحراوية أثارت في الحقيقة نقاشا بين نخب المنطقة بين متحفز للتنسيق الجماعي في إطار الحلول الإفريقية تحت مبدأ الاعتماد على النفس هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهناك من الدول لا يرى مانعا من اللجوء إلى دعم قوى خارجية عن المنطقة في محاولة لتغطية الفراغ والانكشاف الاستراتيجي للمناطق الصحراوية الممتدة دون مراعاة لخطورة هذه الخطوة على الأمن الإقليمي للمنطقة المتعاظمة استراتيجيا لدى مراكز صنع القرار للدول الكبرى.

في الحقيقة نقاش سنقف على تفاصيله وموقع الجزائر من كل ما يحصل في حدودها الجنوبية من تجاذبات إقليمية وعالمية في المنطقة المعنية .

المبحث الأول: الإطار الجماعي للتحرك وتكييفه مع تغير مفهوم الأمن.

المطلب الأول: التصور الجديد لمفهوم الاعتماد الأمني المتبادل.

المطلب الثاني: الإقليمية الأمنية من أعلى في مواجهة الإقليمية الأمنية من أسفل.

المطلب الأول: التصور الجديد لمفهوم الاعتماد الأمني المتبادل.

إن طرح التحالف على المستوى الإقليمي وارتباطه بالأمن توجد أفكاره بشكل مهم في المقاربة الواقعية الجديدة، والتحالف كإستراتيجية سياسية للمحافظة على حالة الاستقرار توجد في مفهوم "توازن القوى" حيث يمكن جعل النظام الفوضوي أكثر سلمية والذي يقود للضبط الآلي للمصالح الأنانية بين الفواعل ذات السيادة،ومن هذا المعنى فالمصالح بين الدول تصبح كنتيجة لتكوين النظام الإقليمي على أساس التفاهم وليس القوة .

ويطرح في هذا الصدد كينيث والتز أن وجود دولة معتدية يشجع الدول الأخرى على تأسيس رابطة جماعية ضد التهديدات المشتركة، وفي نفس المعنى ستيفن والت ضغط على مفهوم " توازن القوى" مقترحا توازن الرعب لشرح مخاوف الدولة الأمنية للدخول في المصالح الجماعية كاستجابة لوجود تهديد مشترك .

وعموما هذه النماذج التفسيرية تحاول فهم التعاون الإقليمي بين الدول كظاهرة مؤقتة كنتيجة لظروف طارئة حتمت هذا التعاون .

وجاءت هذه المقاربات في أول الأمر لوضع أسس العلاقة بين العمل الإقليمي والأمن حيث أن المبادئ الأساسية ظهرت عند المذهب الواقعي وتحديدا انطلاقا من مفهوم فوضوية العالم، وقد أخذ المؤسساتيون بهذه الفكرة وأكدوا على دور التعاون للتقليل من حالة الشك والخوف بين الدول، وبهذا المنظور فالعمل الإقليمي يظهر كنتيجة على الأقل للتقليل من حالة الشك عن طريق إنشاء إطار مؤسساتي ووضع مبادئ نظام وقواعد سلوك مشتركة .[1]

هذا التطور الجديد للعلاقات الدولية من المبادرة الأحادية باتجاه تكوين نظام تحالفات حيث يصبح بالإمكان السماح للدول المختلفة تحقيق مصالحها عن طريق التعاون والعمل الجماعي وبمنطق نفعي بحت وهي الفرضية التي يطرحها أنصار المقاربة المؤسساتية حين اعتبروا تحقيق مكاسب نسبية أفضل من تحقيق مكاسب مطلقة قد تجلب وراءها النزاعات والحروب .

وحسب روبرت كيوهان فالمؤسساتية الجديدة أو الواقعية اللينة تحاول بناء علاقة ايجابية بين الأمن والاستقرار من جهة والعمل الإقليمي المشترك من جهة ثانية، وتجدد التساؤل عن مركزية الدولة في الحياة الدولية حيث أن أبرز مفكري المؤسساتية النابعة من المذهب الواقعي الجديد مثل كوهان و اندرو مودافيسكي اعتبروا الدولة وحدة مركزية إلى جانب الفواعل الأخرى غير دولاتية اعتمادا على مقاربة أكثر انفتاحا مع إعطاء دور

1 - Andrzej Tusicisny, *op.cit*, p 426

أكثر أهمية للدولة مقابل تزايد دور الفواعل فوق وتحت قومية، وحسب جوزيف ناي تعتبر الدولة كوسيط بين الفردية والإقليمية التي تمثل المصالح على المستوى الدولي حيث تبقى الدولة تلعب دورا رياديا رغم أن مكانتها أصبحت اقل أهمية و أقل احتكارا لصالح فاعلين جدد كالأفراد والجماعات.[1]

إن هذه الأفكار وأخرى تطورت بالتوازي مع ظهور مفهوم جديد للأمن أكثر توسعا وتعمقا بإدخال عناصر تتميز بدرجة عالية من التعقد وتؤثر في دول أخرى، فإلى حد بعيد أصبح الأمن يعني إنشاء عناصر مجتمعة ومرتكز عليها ومصالح الدول في هذه الحالة تتوقف على تصرف الدول الأخرى المجاورة كما أن الوضع الجديد أصبح أكثر ارتباطا بشروط الحياة التي ليست انشغال داخلي بل أصبحت ذات طابع عالمي.

كما أن التشابه في المخاطر الأمنية كالفقر واللاعدالة الاجتماعية وسوء التغذية الذي يمكن أن يمس الأفراد كبشر في كل مناطق العالم بنفس الكيفية دون ظهور واضح للبعد الوطني دفع بقوة لمراجعة صلاحية الأحادية الوطنية كطرف صالح لمعالجة جميع المشاكل الأمنية بما فيها تلك ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان.[2]

فلقد قاد المفهوم الجديد للأمن وتضمنه الجانب الإنساني الذي وضع في قلب الاهتمام الحقيقي لطرح التساؤل حول المسؤولية الأمنية حيث أشار هذا المفهوم إلى أن بعض التهديدات مصادرها تكون خارج الحدود كالأمراض والفقر والنزاعات المسلحة لكنها تترك أثارا واضحة على الدول المجاورة نظرا للطبيعة العابرة للحدود لبعض أنماط هذه المخاطر الجديدة .

فإذا كانت الثنائية القطبية فتحت الأبواب للاهتمام بمسائل ذات طبيعة غير عسكرية فإن العامل العسكري من خلال النزاعات الداخلية والاضطرابات الشعبية بقي سمة بارزة لبعض المناطق بعد نهاية الحرب الباردة وهذا ما يمكن تلمسه في حالة المنطقة الساحلية الصحراوية بإفريقيا ما يؤكد على صلاحية المتغير العسكري في الفترة الجديدة إلى جانب المتغيرات الأخرى غير العسكرية والتي أصبحت مرتبطة بالأسئلة اليومية للنظام الاقتصادي والاجتماعي وحتى البيئي.[3]

وتبقى هذه الفرضية صحيحة ولكن إلى حد معين حيث تراجع العامل العسكري فيما يخص العلاقة بين الدول لكن تصلب عوده في الصراعات داخل الدول، زيادة على هذا فإن التهديدات والمخاطر الأمنية أصبحت معالجتها غير عسكرية أكثر مما تقتضي معالجة عسكرية بحتة، فحتى الإرهاب الذي يستدعي أدوات عسكرية فإن

1- James J. Hentz, "International Relations Theory, Communitarianism, and U.S. Grand Strategy: Whither Africa? ", *American Behavioral Scientist*, 2005, p1560

2- Tania Felício," Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism Through Multiregionalism", *human security journal,* Vol 5, Winter 2007, p53

3- *ibid*., P55.

معالجته الشاملة ذات طبيعة غير عسكرية. ثم اجتماعيا، ما جدوى العامل العسكري أمام مشاكل ناتجة عن انعدام العدالة الاجتماعية، المشكلة في المسائل الأمنية أنها تتخذ عند بعض الدول ذريعة لإحكام قبضتها على المجتمع.

وبهذا فقد ظل العمل الإقليمي و إلى غاية الأدبيات الراهنة محصورا بكثرة في الميدان الاقتصادي ويستعمل لغة اقتصادية ومالية كتحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل السلع ورؤوس الأموال بهدف بناء تكتل إقليمي قوامه الاقتصاد ، ومثل هذا المنطق الاقتصادي لم يطبق لحد الآن في بعض المناطق التي يتطلبها مثل هذا النمط مثل البيئة الأمنية للمنطقة الساحلية الصحراوية .

فالدول في مثل هذه المناطق لازالت تتشبث بالمفاهيم الكلاسيكية للأمن الوطني والسيادة الوطنية، وفي ظل هذه الظروف تظهر الحاجة الماسة للاندماج في المستوى الأمني لمواجه التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة لأكثر من دولة على المستوى الإقليمي .

فالإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي تبدو المقاربة الأفضل للاستجابة إلى المشاكل الأمنية كتلك الموجودة في الساحل الإفريقي ويشار في هذا الصدد إلى طبيعة الدولة المخولة بمواجهة مثل هذه التحديات الجديدة ومدى قدرتها على التكيف مع الظروف الطارئة التي تنتجها الخصائص العابرة للأوطان لبعض المخاطر التي تكون خارج الحدود الوطنية[1].

حيث أن فشل السلطة المركزية في ضبط الحدود الخارجية ومراقبة كامل الإقليم بالشكل المناسب يؤدي في حالات كثيرة إلى نوع من الشك والاضطراب لدى الرأي العام الداخلي، خصوصا إذا ترافقت هذه الوضعية مع غياب شروط الحياة الضرورية التي اقرها مفهوم الأمن الإنساني فتنتشر حالة الفوضى والمطالبة بالحقوق من فئات المجتمع بكل الطرق بما فيها العنيفة .

لهذه الأسباب، فالسياسة الأمنية المناسبة لا ينبغي أن تقتصر فقط على الاستراتيجيات العسكرية بل التركيز على معالجة تراجع شروط الحياة وتصاعد العصيان الاجتماعي والشك في توظيف الإمكانيات المتاحة، وأخيرا الحيلولة دون انتشار فوضى السلاح والجريمة بين المقاتلين الخارجين عن القانون سواء في عصابات الإجرام المنظمة والإرهاب الحركات أو المتمردين المطالبين بالانفصال وذلك بتغطية الفراغ الأمني الذي تتركه هذه الدول الضعيفة أو الفاشلة .

إن هذه التساؤلات وغيرها أعادت طرح تحديد دور الدولة من جديد حيث أن أثناء الحرب الباردة فإدراك الأمن للدولة كان يتم في ضمان الحماية العسكرية للحدود والإقليم ضد أي غزو وهجوم عسكري غير

1 - Andrej Tusicisny, *op .cit*, p 429

أن المفهوم الجديد للأمن الإنساني الذي صاغت الأمم المتحدة أفكاره الأساسية بقي نسبيا وغامضا وخاضعا لاجتهادات المنظرين في حقل الدراسات الأمنية حيث المخاطر من هذا المنظور مرنة وقابلة للتأويل.

وبهذا فوضع سياسة ملائمة للاستجابة الكافية للمستجدات في الانشغالات الأمنية بدى شيئا صعبا وقد اعتبر Barbara Arneil & Heatler Owenset في وصف حالة الدول الساحلية الصحراوية في إفريقيا أن الصعوبات التي تواجهها هذه الدول تكمن في مشكلة التكيف مع المستجدات الأمنية الجديدة حيث كان أكثر بروزا كون هذه الدول حديثة النشأة تتميز بقوة التناقض الداخلي خصوصا في تفسير طبيعة التعددية الاثنية وهشاشة الوحدة الوطنية التي فاقمها صعوبة الاستجابة الكافية لهذه الانشغالات المختلفة .[1]

فالتحدي الذي طرحه تواجد مقاتلي الطوارق على الحدود الجزائرية المالية والنيجرية مثلا سبب مشاكل في المنطقة وأصبحت المعالجة الأحادية لمثل هذه المشاكل غير مجدية في الغالب، على كل حال هذه الأبعاد العابرة للحدود فرضت نفسها بالقوة في حالات وجدت الدولة المنفردة عاجزة عن التصرف .

فإدراك الإقليمية في مجال حفظ الأمن والاستقرار يعتمد على كثافة التفاعل بين الأطراف المعنية للسماح لتقسيم جديد للوظائف بقدر كاف من التأهيل حيث أن الفشل الأمني في عدد من الدول الضعيفة أدى إلى بعض الخيبة داخل المجتمع وهو الذي قاد في المقابل إلى إستراتيجية مكيفة ومتوازية بطريقة غير تضامنية مع دور الدولة .

كما أن عجز الدولة عن تامين الاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات المختلفة دفعها للاعتماد على نفسها خارج الأطر القانونية بإنشاء مليشيات مسلحة في المناطق التي يغيب فيها الوجود الحكومي خصوصا مناطق الحدود مثلما هو موجود في منطقة الساحل الإفريقي حيث هناك عسكرة للمجتمع المدني Milicianisation لتعويض فقدان الأمن الرسمي، وهو الشيء الذي دفع دولا في المنطقة المذكورة للاستعانة بالقوات الخارجية في محاولة لتدارك الأوضاع الأمنية المنفلتة. [2]

إن ضعف المؤسسات الضامنة للأمن بمفهومه الجديد في دول كثيرة عبر العالم أضحى موضوع الانشغال الأساسي للسياسيين والمفكرين، فالمستشار السابق للرئيس" رونالد ريغان " اعتبر وجود دول غير قادرة على توفير الأمن لسكانها كان سببا لمعظم المشاكل الذي يعاني منها العالم .[3]

وفي نفس الاتجاه وضح الباحث في مركز العلوم السياسية بألمانيا Ulrich Schnekener في بحث بعنوان "دول في خطر " حيث بين العلاقة الموجودة بين اللااستقرار الداخلي وظهور مخاطر على المستوى العالمي

1 - Angela Meyer, *op.cit*, p144
2 - Tania Felício*, op. cit*, p55.
3- ibid

والإقليمي، فقد اعتبر ضعف النظام السياسي في هذه الدول يؤسس تربة خصبة لشبكات الإرهاب والجريمة ومستغلا في الوقت ذاته تدهور الأوضاع الاجتماعية التي تنذر باندلاع الحروب الداخلية و التناحر بين مكونات المجتمع الواحد، هذه المواقف تبناها الغرب في أطروحاته حول الأخطار الناجمة من ضعف الأساس الأمني في هذا الدول.[1]

كما أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حدد ملامح الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في فترة رئاسته للبيت الأبيض من خلال هذا التصور.[2]

و على نفس المنوال كيفت الإستراتيجية الأوربية لسنة 2003 حين اعتبرت الخلل الوظيفي وسوء التسيير في الدول الضعيفة تعتبر من بين أكبر خمس تهديدات للفرد الأوربي.

ومن خلال هذه النماذج يطرح في المقام الأول التنسيق الجهوي والعمل الإقليمي تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الاستقرار في المناطق التي تعاني نقصا في تغطية مفهوم الأمن بكل تفرعاته حيث تبرز في هذا الصدد المقاربات الإقليمية والإقليمية الجديدة كاستجابة مناسبة لهذه النقائص على مستوى الدولة الضعيفة من جهة وكرد فعل ملائم للطبيعة العابرة للحدود والأوطان لهذه التحديات الجديدة من جهة ثانية .

فبمنظور تاريخي لهذه المقاربة، فإن الإطار الإقليمي أعتبر كظاهرة عادية أملتها ظروف التنافس الإيديولوجي لكن بعد نهاية الحرب الباردة تكثف التعاون بين الفواعل غير دولاتية والعلاقات العابرة للحدود لقوى المجتمع غير الرسمية، وتم على هذا الأساس طرح الإقليمية ارتباطا بالتعاون الاستراتيجي الذي يطبق على العلاقات التي يطلق عليها في الغالب بالرسمية والصريحة "Formelles" أي تلك العلاقات ذات الطابع المؤسساتي وعبر حكومي.

وقد اعتبر أندرو غامبل وأنتوني باين أن مشروع" العمل الإقليمي" يوضع في العادة كتصرف من طرف الدول والحكومات الرسمية، في حين أن الأقلمة Regionalisation تفهم كإقليم تحت إطار البناء الاجتماعي ويستخدم لوصف عمليات التفاعل الاجتماعي في مستوى إقليمي وجهوي معين .

1- Angela Meyer, *op.cit*, p170

2- Lauren Ploch", Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa", *congressional research services*,2009, p04 (http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL34003.pdf) (27/10/2009)

رغم أن هناك من المفكرين من يشير لصعوبة الفصل والتمييز التام بين الأقلمة والإقليمية، وتبعا لذلك فالإقليمية تظهر كقواعد للنظام و معايير مشتركة للإتباع بين الأطراف المعنية بعملية التنسيق الجماعي في مجال الأمن وتدعيم ضعف الدول في الحالة الانفرادية حيث التركيز على الإمكانات المتوفرة وطبيعة توظيفها.

فالمقاربة الإقليمية تحاول حشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة

بتوزيع الأعباء وتسهيل نقل الإمكانات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك .[1]

بمعنى أن الإقليمية عبارة عن قواعد للنظام ومعايير مشتركة للإتباع بين الأطراف المعنية بعملية التنسيق الجماعي في مجال الأمن وتدعيم لضعف الدول في حالة الانفرادية.

وبرزت أهمية هذه المقاربة بعد توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية وغير العسكرية، بالمقابل بدت التهديدات مشتركة وعابرة بين الدول حيث تواجد مشكل في دولة ما قد يمتد للدول الأخرى المتاخمة والتنسيق الإقليمي بإمكانه معالجة مصادر هذه التهديدات دون إثارة حساسية تجاه الدول المتضامنة أمنيا .[2]

وترتبط المقاربة الإقليمية مع نظريات الاندماج التي رافقت تطور نموذج الوحدة الأوربية حيث طرح مفهوم العلاقة بين الأمن والعمل الجهوي المشترك ، ويشار في العادة للفيلسوف الألماني امانويل كانط من بين الأوائل الذي تعمق في فكرة سلمية التعاون الدولي من خلال مؤلفه "De la paix perpétuelle" و أبرز فيه الأسباب التي تؤدي للحرب ومن بينها نقص التنظيم على مستوى العلاقات الدولية ومحاولة تغيير الحدود بالقوة وقد صاغت المفاهيم الليبرالية في هذا الشأن النموذج الأوروبي في حفظ الأمن والاستقرار عن طرق التكامل والتعاون الإقليميين .

من المهم الإشارة هنا إلى أن الأدبيات الراهنة التي تهتم بدراسة الإقليمية الأمنية تعتبر أن مفهوم التضامن الأمني الجماعي "من أعلى" بوجود تعاون وتنسيق عسكري بين دول وجيوش منطقة الساحل والصحراء الإفريقية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وأمواج الهجرة السرية قابله في الفترة الراهنة ما يمكن وصفه برد الفعل "من أسفل " وذلك بوجود وجود نوع من التنسيق والتشابك بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة من أواسط إفريقيا حتى شمالها وهو ما سيقود لا محالة للتصادم بين الإقليمية الدولاتية واللادولاتية حيث أضحت التحديات الأمنية أكثر قابلية للانتشار واختراق الحدود في عدد من مناطق العالم .

1 - Luk Van Lange hove , *op.cit* , p 09
2 - Andrej Tusicisny, *op .cit*, p 430

المطلب الثاني: الإقليمية الأمنية من أعلى في مواجهة الإقليمية الأمنية من أسفل

لقد تطورت النظرة لمفهوم الإقليمية فيما بعد بمواكبة مظاهر العولمة المختلفة وزيادة الاعتماد المتبادل على المستوى الإقليمي والعالمي وبرز مفهوم المقاربة الإقليمية الجديدة التي جاءت لردم قصور النماذج النظرية السابقة التي أخفقت في التكيف مع بعض المعطيات الجديدة كالحركات الإقليمية من أسفل دون المرور على الإطار الرسمي للدول .

ويعرف النظام الإقليمي بأنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة و الولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز ، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد ،ومن خلال هذا التعريف يمكن إيجاز شروط قيام نظام إقليمي :

- الجوار الإقليمي
- وجود مصالح مشتركة تدفع للتكتل والولاء للنظام الإقليمي.
- الشعور بالتميز والخصوصية الذي ينبع من إدراك الدول الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة تشكل أساسا للانطلاق نحو التكامل في مجالات أخرى.

ويذهب راي ماغوري إلى الأخذ بمعيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة التي تدور بين مجموعة من الدول القومية ذات القرب الجغرافي كشرط أساسي للقول بتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي يحظى باعتراف خارجي وداخلي كنطاق متسم بتفاعلات مميزة.

وقد أضاف" ستيفن شبيغل" و"لويس كانتوري"عناصر التماثل والتقارب الثقافي والانسجام الاجتماعي كقيمة مضافة بجانب القرب الجغرافي وعدد الوحدات المشكلة للنظام.

وأمام هذا الاختلاف في العناصر المشكلة للنظام الإقليمي بين الجغرافية والمؤسساتية والثقافية والسياسية وغيرها، يقترح بيجرن هاتين خمسة مستويات للأقلمة "levels of regioness" بمعنى قدرة الإقليم على توضيح المصالح والفوائد الناجمة عن ظهور الإقليم .[1]

وميز هاتين بين خمسة مستويات من الأقلمة يعكس كلا منها العناصر الواردة في تعريف الإقليمية:

المستوى الأول: الإقليم كوحدة جغرافية محددة بحواجز طبيعية أو خصائص جغرافية مثل إفريقيا جنوب الصحراء أو أوروبا الغربية ويمكن اعتبار المستوى الأول بمثابة الشكل الأولي للإقليم"proto region"

---

[1] – عبد القادر دندان ،الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير**1991–2006**(مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة، **2008**)ص**14**

المستوى الثاني:الإقليم كنظام اجتماعي ويقتضي وجود نوع من العلاقات العبر محلية" trans-local relations"بين الجماعات الإنسانية هذه العلاقات تشكل مركب أمني أين يكون فيها أمن كل جماعة مرتبط بأمن الآخرين أو ما يسميه هاتين بـــ"الإقليم البدائي".

المستوى الثالث: الإقليم كتعاون منظم في الميادين الاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية وهذا الإقليم المنظم يمكن وصفه حسب هاتين بالإقليم المنظم.

المستوى الرابع: الإقليم كمجتمع مدني يتشكل عندما يسهل إطار العمل التنظيمي ويطور الاتصال الاجتماعي ويقرب القيم عبر الإقليم.

المستوى الخامس: الإقليم كموضوع عمل بهوية متميزة وقدرة على الفعل وشرعية وهيكل لصنع القرار، والمسائل الهامة للتدخل الإقليمي هي حل النزاعات وخلق الرفاهية وهذه العملية مشابهة لتشكيل الدولة.

وهذه المستويات حسب هاتين يمكن أن تعبر عن منطق تطوري معين لكنها لا ترقى حسبه لدرجة النظرية بل تعتبر مجرد إطار عمل مفيد للتحليل المقارن.

وأعطت المدرسة السلوكية أهمية للنظام الإقليمي كمستوى تحليل في العلاقات الدولية و ذلك باعتمادها ثلاثة مستويات تحليلية هي:[1]

- **مستوى النظام الدولي** :أي أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى ، والذي يترتب على نوعية العلاقات بينها تحديد شكل العلاقات الدولية في العالم ككل.
- **مستوى النظام الإقليمي**: ويقصد بذلك نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدد يضم مجموعة من الدول، والتي تحدد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية.
- **مستوى الوحدات الوطنية**: ويركز على السلوك الخارجي للدول، أي على سياستها الخارجية.

والملاحظ في هذه المستويات أن النظام الإقليمي يحتل وسطا بين المستويين الدولي والقومي/ ويعتبر باري بوزان المستوى الإقليمي مكونا منطقيا ضمن أي أنطولوجي للمستويات.

وتوظف هده الدراسة المنظور الذي يستعمل مفهوم النظام الإقليمي والذي سنصف من خلاله منطقة الساحل والصحراء باعتبارها تشكل نظاما إقليميا بتفاعلات مميزة.

وقد برز جدل بين دعاة الإقليمية والعالمية حول أفضل السبل لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وما إذا كان ممكن تحقيقه بالتجمعات الإقليمية أو عبر حكومة عالمية ، وفي إطار الدفاع عن فكرة الإقليمية تحدث

[1] - مرجع سبق ذكره ص17

"بروس روسيت" عن فكرة "السلام على أجزاء " للدلالة على دور العمل الإقليمي كوسيلة جيدة لحفظ الاستقرار، وهي الفكرة التي أيدها "جوزيف ناي" من خلال دعوته لخلق مستوى ثالث بين الدول وقيادة النظام العالمي، ويساعد هذا المستوى حسب ناي في ضبط الصراعات وعزلها إقليميا .

إن مجمل هذه التطورات النظرية والسياسية أظهرت ما أسماه الباحث "باري شوشترز" بنظرية الإقليم"region theory".

ويؤكد الباحث "اوران يونغ" على أهمية النظام الإقليمي كمستوى للتحليل له القدرة على كشف التفاعلات والعلاقات التي يعجز عنها بقية المستويات في العلاقات الدولية من خلال تقديمه نموذج"الانقطاع" للدلالة على مناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن بقية مناطق العالم .

وأوضح "محمد السعيد إدريس" أهمية النظم الإقليمية كمستوى تحليل في العلاقات الدولية من خلال:

- يتوسط النظام الإقليمي بين الدولة القومية من جهة والنظام الدولي من جهة أخرى، حيث تؤثر أنشطة أي دولة ضمن هذا الإقليم على باقي الأعضاء الآخرين.
- كما يساعد في معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض ولماذا تتمايز هذه العلاقات بين الأقاليم المختلفة في ظرف زمني معين.
- يقيد في صياغة منهج للعلاقات الدولية الإقليمية المقارنة ويساهم في فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي.

ويعتبر المختصون في الدراسات الإقليمية على أن أهم إسهام ضمن الدراسات الإقليمية هي المقاربة التي قدمها كلا من "لويس كانتوري" و"ستيفن شبيغل" واللذان قدما أربعة جوانب تحليلية تحيط بأهم المظاهر المميزة للتفاعلات الإقليمية وتشمل الجوانب التحليلية التالية :[1]

الخصائص البنيوية للنظام : ويقصد بها سمات النظم الإقليمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعة النظم السائدة ودرجة التماسك الاجتماعي أي عوامل اللغة والدين ، والتماسك الاقتصادي بمدى التكامل بين الأنظمة الاقتصادية ، والتماسك السياسي أي مدى التجانس بين النظم السياسية في هذا الإقليم ، ثم التماسك الإقليمي أي مدى وجود مؤسسات إقليمية فاعلة .

وبمحاولة نقل هذه النظرية على الواقع في المنطقة الساحلية الصحراوية يلاحظ التفكك الاجتماعي داخل الدولة الواحدة وأزمات اقتصادية متتالية ثم نقص كبير لأي تنسيق على المستوى الإقليمي و هشاشة للمؤسسات

[1] – مرجع سبق ذكره ص25

السياسية ما يدلل على أن مفهوم الخصائص البنيوية للنظام في التحليل الإقليمي يبقى بعيدا عن الواقع الموجود في المنطقة الساحلية الصحراوية .

نمط الإمكانيات أو مستوى القوة في النظام:أي توزيع القوة بين وحدات النظام وهل يوجد نوع من التوازن أو التراتيبية ، أو هل هناك أي شكل من أشكال الاستقطاب بين دولتين كبيرتين؟ وتتم دراسة مستوى الإمكانيات لوحدات النظام من خلال مايلي :

- العناصر المادية:الموقع الجغرافي، عدد السكان، المساحة والموارد الطبيعية.
- العناصر العسكرية:تعداد القوات العسكرية ومدى كفاءتها وتسليحها .
- العناصر المعنوية: وتتمثل في مدى قدرة الدولة لاستخدام هيبتا ونفوذها الدولي للتأثير في أعضاء النظام.

وباستعمال هذا المؤشر على منطقة الساحل والصحراء يلاحظ وجود نوع من التنافس التاريخي بين الجزائر وليبيا والى حد ما المغرب في التأثير على التوجهات السياسية لدول المنطقة ،غير أنه تفتقد هذه الدول لبعض مصادر القوة للعب دور الزعيم غي المنطقة فإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية تكفي لمراقبها حدودها ومجالها الجغرافي .

نمط السياسات والتحالفات: أي طبيعة العلاقة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة وتثير هذه النقطة نمط مسألة و التعامل بين أعضاء الإقليم الواحد هل هي ذات طبيعة تعاونية أم صراعية وشكل التحالفات الموجودة داخل هذا الإقليم ، والملاحظ في هذا الشأن أن العلاقات العدائية الموجودة بين دول منطقة الساحل والصحراء تطغى بشكل كبير على المستوى الإقليمي خصوصا تلك النزاعات ذات الطبيعة الحدودية فمثلا بين الجزائر والمغرب وبين التشاد والنيجر والتي تغذيها أكثر الاختلافات السياسية بين الأنظمة.[1]

بيئة النظام: فأي نظام إقليمي يتفاعل مع الإقليم الدول السائد ويلاحظ هنا التأثير الكبير الذي يمارسه النظام الدولي في توجيه الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة الساحلية الصحراوية وما إدراج المنطقة في الحرب على الإرهاب إلا أحد أوجه هذا التأثير الخارجي وهو ما يقودنا لعنصر التالي والمتعلق بفكرة التغلغل الخارجي.

نظام التغلغل: ويقصد به النفوذ الذي تمارسه القوى الخارجية عن الإقليم والذي قد يأخذ أشكالا عسكرية اقتصادية أو ثقافية من خلال التحالفات العسكرية والأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية وهذا ما يؤثر في تماسك الإقليم وهو ما يحدث في المنطقة الساحلية الصحراوية في قضية استضافة قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة ،

[1] – مرجع سبق ذكره ص26

فبعض الدول ترى ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية لمواجهة المشاكل الأمنية من إرهاب وجريمة ودول أخرى مثل التشاد والسينغال والمغرب ترى أنه لا مانع بالاستعانة بقوات أمريكية في المنطقة وهو ما يطرح قضية الثقة في المنطقة على المحك.

ومن خلال تصنيف هاتين للنظم الإقليمية يمكن إدراج النظام الإقليمي لمنطقة الساحل والصحراء ضمن الأقاليم الهامشية أو الطرفية "peripheral regions" والتي تعاني اضطرابا في المجال السياسي وركودا اقتصاديا وترتيباتها الإقليمية هشة وغير فعالة ما يجعلها محل تنافس القوى الكبرى كنتيجة لكل هذه الأوضاع.

واعتبر جيم دي ميلو و أرفينيد بنغاريا أن الإقليمية الجديدة تشجع تكثيف الروابط وتسهل وضع اتفاق في مجال القيم والتشريعات والسياسات القطاعية تحت ظروف العالمية الجديدة حيث الفعالية والعمق بهذا المعنى تصبح مضمونة للدول المنخرطة في الإطار الجماعي عوضا عن أضرار التنافس السلبي، كما تسمح للدول الفاشلة والضعيفة بالتكيف داخل هذا الحيز التضامني تحديدا في البعد الأمني، فانسجام السياسات بقوة أكبر ومؤسسات أعلى بإمكانه تقليل مخاطر الشك المتبادل بين الدول المختلفة .[1]

وبنفس المنطق يعتقد بيجرن هاتين أن الإقليمية استجابة مباشرة للتحديات التي أنشأتها العولمة وجاءت كرد على التحرير الاقتصادي حيث بإمكان الدول خصوصا الضعيفة في هذه الظروف استعمال العمل الإقليمي لإيجاد موقع مناسب يكفل تحقيق الاحتياجات المتزيدة للسكان وضمان توفيرها عبر طرق رسمية وقانونية، ومع ذلك فهذه الاستجابة للعولمة لم تقتصر على الفواعل الدولاتية فقط بل تعداه للفواعل غير دولاتية وهذا ما دفع هاتين لتعميق أفكار "كانط " من خلال مقال له بعنوان "التحول الكبير" في إشارة لتنامي دور فواعل تتحرك دون الدولة وتتحدى مؤسساتها وقوانينها الداخلية وتتحرك عبر الأقاليم المختلفة والحدود . [2]

وبنفس التصور يلاحظ كارل بولايني أن عملية التحرير الاقتصادي التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر ولدت بالنتيجة حركة اجتماعية حاولت أن تحمي المجتمع من الآثار السلبية لهذا التحرير، واستعمل هانتن هذا التصور واعتبر الإقليمية الجديدة كرد فعل على العولمة والأقلمة حســـب بولايني هي "التحول الثاني الكبير" غير أنه قد تعرضت مقاربات الإقليمية عند بناغريا، غامبل وباي لانتقاد كونهم ركزوا على البعد الاقتصادي بشكل كبير داخل هذه العملية وهو الذي يلعب دورا مهما في حفظ الاستقرار كما بينه فينفر، بيلا بلاسا لكن طبعا بإضافة الأبعاد الأخرى.

1 - Angela Meyer, *op.cit*, p188
2 - *ibid*, p 311.

حيث يبقى إدراج التضامن الأمني أكثر أهمية داخل الإطار الإقليمي الجماعي وهو الشيء الذي تداركه هاتين وبولايني اللذان اعتبرا العجز السياسي والاجتماعي يتأزم بتصرف الدولة الأحادي ومن جانب واحد ويخلصان أن الإقليمية أصبحت تتضمن إلى جانب الدولة عناصر غير دولاتية ذات بعد اجتماعي ينبغي أن تؤخذ في حساب السياسات الأمنية التي توضع على مستوى جماعي موحد.

فالفكرة في هذا الطرح الجديد ترتكز بكون الإقليمية يمكن أن تأخذ مكانا أكثر أهمية في الميدان الأمني حسب"بوزان" و"ويفر"، فإذا كانت الحدود الوطنية قد فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف المفاهيم الادراكات والتهديدات الأمنية، وهذا ما يستدعي التجمع على مستوى إقليمي والتخفيف من التركيز على الأصول الوطنية في وقت صعبت فيه عدد من المشاكل ومعالجتها بمقاربة أحادية ويكفي إيجاد تصور أمني متجانس لتجاوز هذه التحديات .[1]

وقد طور بوزان انطلاقا من أفكار كارل دوتش حول التجمعات الأمنية مفهوم "الإقليمية المعقدة للأمن Complexes régionaux de sécurité" حيث السبيل الوحيد لمواجهة التعقيد الذي تتميز به الأخطار الراهنة و هو ضرورة الاعتماد الأمني المتبادل نظرا لوجود مشاكل كثيرة تعبر بسهولة أكبر مسافات طويلة، فأي طرف في هذه المعادلة المعقدة يصبح مرهونا بأمن الطرف الثاني والتحرك لدواع أمنية في منطقة معينة سيؤثر بطريقة أو أخرى على المناطق المجاورة، ودفع هذا بوزان في 1998 لمراجعة مفاهيمه حول مركزية الدولة وأضاف دور اللاعبين الآخرين دون الدولة واعتبرها من بين الفواعل المهمة التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تفكيك مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن .

ويوضح بوزان أن أول خاصية للإقليمية الجديدة باعتبارها ذات بناء اجتماعي هو البناء الإقليمي الذي ينشأ عن إدراك مشترك للفاعلين كخيارات عقلانية بنفس رؤية دوتش الذي يعتبر البعد الاجتماعي مركزيا لانسجام المصالح الإقليمية أكثر أو ما دعاه "نحن نشعر We feeing"[2].

ودائما حسب النظرة "الدوتشية" أن أي تجمع أمني لا يقوم فقط على المصالح المادية لأعضائه بل ينبغي وجود نوع من الإحساس بالانتماء الواحد والتهديد مشترك لكل الأطراف دون استثناء عن طريق الانسجام المعايير والقيم والمفاهيم المتصلة بالحقل الأمني للدول الأعضاء .

1 - Chapter ten, "Sub-Saharan Africa: Progress or Drift?", *institute for national strategic studies*, 1999, p163 (http://www.encyclopedia.com/doc/1G1-126790926.html) (27/10/2009)

2 - Andrej Tusicisny, *op .cit*, p 431

وأساسا هذا الإحساس وذلك الشعور يتولد أساسا كنتاج للتبادل والتفاعل بين الفواعل المعنية خصوصا وأن الأمن بالمفهوم الجديد يدرك كبعد ذاتي عميق في إطار بناء اجتماعي حيث التنسيق الإقليمي في هذه الحالة يصبح كهوية مشتركة تنشأ بهدف القدرة على الاستجابة للأضرار التي تمس الأفراد والجماعات المختلفة، حيث تؤسس وظائف الإقليمية على إدراك مشترك للتهديد من الفواعل الذين يشعرون بصعوبة التحرك الانفرادي .

فالانتماء لإقليم أمني واحد يبدأ بالتفكك إذا كانت ادراكات الفواعل تتجه نحو الاختلاف، وقد يأخذ البعد الثقافي مكانا داخل هذا التكتل الأمني حيث تجد الجماعات الهوياتية المختلفة أن من مصلحتها الدخول في السياسات المشتركة للحفاظ على وجودها، وبهذا بوزان يعتبر أن التناسق والتكامل في الوظائف والقيم المشتركة سيقود هذا الفضاء الجغرافي البسيط للتحول لفاعل دولي حقيقي بإمكانه ضمان الأمن والاستقرار عن طريق ديناميكية خاصة تأخذ مصالح كل الأعضاء في عين الاعتبار وهذا ما يقود في الأخير لـــ " الإقليمية الواعية Awareness regional" حيث هذا الشعور يطلق عليه أحيانا بالهوية الإقليمية، وقاد هذا التصور لمفهوم " Cognitive regions" عند "ايمانويل ادنر " الذي اعتبر الحس الإقليمي موجود قبل المؤسسات في إدراك الأعضاء المكونين له على اعتبار وحدة التهديدات التي تدفع بقوة نحو تقوية هذه الشراكة الأمنية .[1]

فالأقلمة من هذا الجانب تؤدي إلى تسهيل مسار الأمننة Sécurisation و توحيد التعريف الإقليمي للتهديدات والمخاطر القائمة والمتوقعة، فالروابط بين الإقليمية والأمن تصبح مسألة متبادلة فإذا كانت الإقليمية ينظر لها بالاعتماد الأمني المتواصل بين الأعضاء فالتعاون والتقريب بين الفواعل يشجع في نفس الوقت وضع اتفاق أكثر أهمية للانشغالات الأمنية ويسهل انسجام المفاهيم وهذا شيء مهم جدا لتعريف موحد للمخاطر الكامنة مثل الإرهاب.

وهناك خاصية للمقاربة الإقليمية الجديدة وعلاقتها بتعزيز الأمن وذلك بطبيعة الفواعل التي تشتغل في ظل هذا الإطار الجماعي حيث أصبح البناء الإقليمي مخترقا من طرف فواعل غير دولاتية تتمتع بأهمية ومكانة متميزة في قلب هذا التنظيم، وقد ذهب منظروا هذه المقاربة بعيدا للتكيف مع هذا النمـــط مـــن الفواعل حيث بات ضروريا الأخذ بقدر من الاعتبار نشاط الحركات العابرة للحدود والتي تنبع من المجتمع وتسير من طرف فواعل مجتمعية.

1 - Chapter ten, *op .cit*, p 325.

فالتنسيق والتضامن عبر الحدود حسب فريدريك سودربام لم يعد مقتصرا على البعد الحكومي لكن يمكن لمح شكل جديد أكثر تلقائية وبأنماط متنوعة من التحرك ممثلا بالحركات الاجتماعية وعصابات الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي العابر للأوطان.[1]

هذه الآثار التي خلفتها ظاهرة العولمة حيث الإطار الجديد لهذا البعد الجديد تجاوز البعد المركزي للدولة حيث لم تؤخذ مصالح الأفراد والمجتمع دائما في رسم السياسات الوطنية والإقليمية الشيء الذي يسمح بالاستجابة الذاتية للانشغالات المختلفة .

ولعل هذه الظاهرة دفعت لوجود شراكة متناقضة بين إقليميتين فمن أعلى هناك الجانب الدولاتي ممثلا في مؤسسات رسمية ومن أسفل هناك الحركات الاجتماعية التي تتحرك بمنطق مرن دون مراعاة للقوانين المحلية والإقليمية ما يجعل الاصطدام بين طرفي العلاقة أمرا محتوما في الغالب .

وتبقى المقاربة الجماعية في حل المشاكل المطروحة من بين الحلول المطلوبة بالنسبة للمناطق التي تعيش حالة الفوضى الممزوجة بين الأبعاد التقليدية كمخاطر الحروب الداخلية والتمرد أو تلك الجديدة مثل التهريب والإرهاب والهجرة ،فالتنسيق من خلال إطار معاهداتي أو مؤسساتي يمكن أن يخفف لحد كبير من الأضرار الناجمة عن هذه التهديدات السالفة الذكر .

ويكون برفع درجة العمل الجماعي للمساهمة في إيقاف التفكك الاجتماعي والانقسام الترابي الذي يهدد الانسجام الداخلي والاستقرار في دول التكتل الأمني وتسمح في الوقت نفسه بتجاوز سلبيات الانقلاب والتمرد.

ثم أن الأفراد والجماعات داخل المجتمعات المختلفة يرغبون في توفير الحاجيات الأساسية لضمان حياة كريمة ومستوى اجتماعي مقبول وهذا يتطلب بالدرجة الأولى تعزيز التبادل التجاري حيث تكون كل السلع متوفرة ما يحول دون تنامي وانتشار التجارة الموازية وما ينجر وراءها من تجارة المخدرات والأسلحة عصابات الإجرام .

ما يقود لإدراج البعد الاقتصادي بقوة ضمن الأدبيات الإقليمية حيث يضمن حرية تنقل الأشخاص والسلع وكل ما من شأنه تحسين مستوى حياة السكان ضمن هذا الإطار الجهوي في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى ضرورة التنسيق في السياسات البيئية إن اقتضى الأمر كما في المنطقة الساحلية الصحراوية لإفريقيا.

1- Luk Van Lange hove, *op.cit*, p 12

إذن من المهم التأكيد أن هذه المقاربات النظرية حول العمل الإقليمي تقدم حلولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها المنطقة الساحلية الصحراوية من خلال التضامن الأمني بينها، غير أن حدود هذا التضامن يثير في الواقع عدة إشكالات وتتعلق أساسا بطبيعة النخب الموجودة في المنطقة أصلا وكيفية إقناعها بالتخلي عن جزء من سيادتها لصالح لهذا التصور الأمني الجديد.

حيث أن كل أنظمة المنطقة تقريبا وصلت للحكم عن طريق الانقلابات وفاقدة في معظمها للشرعية الداخلية ما يجعلها تتوجس من أي خطوة أو أي دعوة للقيام بتنسيق أو تشاورات مع دول الجوار و لو كان الأمر يتعلق بمواجهة تحديات مشتركة، وتقل فرص نجاح هذا التنظيم الإقليمي أمنيا في المنطقة لتغلب تلك الحساسيات الموجودة في إفريقيا عموما والتي تتعلق بمشاكل الحدود والتنوع الإثني بين عدد من الدول، حيث يصبح من الصعب مثلا إقناع تشاد بالقيام بتنسيق أمني مع السودان لأن التناقضات الموجودة بين هذين الدولتين من حروب سابقة والإيواء المتبادل بين الطرفين لحركات معارضة لنظامي البلدين أكثر منها في الواقع من شيء اسمه التعاون والتنسيق .

حتى وإن وجدت ملامح لهذا التعاون بين بعض الدول في المنطقة إلا أنه في الغالب يكون محدودا ومؤقتا على شكل تحالف عسكري تقليدي و موجها ضد دولة معينة في المنطقة وضمن أجندة ما في إطار لعبة المحاور وهذا ما لا يخدم الأمن الإقليمي بالأساس، وإذا تحركت أنظمة المنطقة نحو القيام بالتنسيق والتعاون الأمني فجأة فإن ذلك لا يكون إلا بإيعاز وضغط خارجي من قوى دولية كبرى و يبرز الترحاب الإفريقي في استضافة قيادة الأفريكوم التي تنوي الولايات المتحدة الأمريكية تخصيصها للقارة الإفريقية أحسن دليل على هذا التوجه المزدوج من جانب أنظمة المنطقة الساحلية الصحراوية .

فتارة باسم حماية السيادة الوطنية تتحفظ بعض الدول في المنطقة الساحلية الصحراوية على فكرة بناء فيلق عسكري يتكون من وحدات لجيوش المنطقة لمكافحة الإرهاب والجريمة الآخذة في التصاعد إقليميا وهي الفكرة التي تقودها الجزائر بقوة في الفترة الراهنة، وتارة ثانية فباسم هذه السيادة تتهافت أنظمة المنطقة على تقديم تسهيلات على طبق للجيش الأمريكي تحت غطاء التعاون ومكافحة الإرهاب وكأن هناك فرقا بين مكافحة الإرهاب في كلتا الحالتين.

إن غياب حكم الديمقراطية وسيادة القانون سمة تميز أنظمة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى ككل دون استثناء وهو ما يطرح كل التصورات السابقة على محك الثقة، فإذا كانت هذه الأنظمة لا تثق حتى في شعوبها فكيف لها أن تثق في أنظمة مجاورة لها رغم تناقضات التاريخ والجغرافيا وتدخل معها في روابط معينة .

في الحقيقة هي معضلة ليست بالهينة قد توسع رقعة الفوضى والجريمة في الساحل الإفريقي غير أنه يوجد بصيص أمل في الأفق والذي يتمحور أساسا حول وجود دولة قاطرة تأخذ زمام المبادرة وهو الدور الذي من المحتمل أن تلعبه الجزائر ونيجيريا في شمال ووسط القارة و جنوب إفريقيا في جنوب القارة من خلال تجديد هياكل الإتحاد الإفريقي وآلياته لتكون أكثر فعالية .

أمـــا فيما يخص مسألة التعاون مع بعض الأنظمة الغير الديمقراطية في المنطقة فإنه من غير المستبعد أن يكون هناك اتفاق غير معلن بين هذه الأنظمة على أن تبد بعض الليونة وتتعاون أمنيا مع بعضها البعض وبالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي مقابل الحصول على بعض الشرعية المفقودة ويتبع هذا باستكمال الإجراءات الديمقراطية وتعزيز الحريات المدنية ونبذ الوصول إلى السلطة عن طريق استخدام القوة .

هي ربما تصورات قد تجد لها طريق إلى الواقع إذا كانت هناك إرادة سياسية واعية في المنطقة وتدرك جيدا أن ترك الأمور هكذا كفيل بـــ "صوملة" المنطقة الساحلية الصحراوية بأكملها.

والجزائر باعتبارها بلدا معنيا مباشرا بهذه التغيرات على مستوى الخريطة الأمنية في المنطقة الجنوبية للبلاد دفعها لمراعاة هذا الخلل الاستراتيجي في المنطقة ، ومن هذا المنظور تبذل جهودا للحد من التهديدات الموجودة في المنطقة بمختلف المبادرات الدبلوماسية القانونية خصوصا من خلال المبادرات الإقليمية تحت شعار أفرقة الحلول Africanisation des solutions وهذا ما سنقف عليه في الجزء الموالي .

المبحث الثاني: المنظور الجزائري في العمل الجماعي لمواجهة أزمات المنطقة الساحلية الصحراوية

المطلب الأول: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي: الآليات والرؤية الجديدة.

المطلب الثاني: اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999: المقررات والصدى القاري

المطلب الأول: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي: الآليات والرؤية الجديدة

مرت إفريقيا منذ حقبة الاستقلال بمراحل متفاوتة من حيث الوصول لبناء دول حديثة وفق معايير ديمقراطية قادرة على ضمان الطلبات المتزيدة للأفراد والجماعات المختلفة داخل هذه الدول، خصوصا مع تعقد المشاكل التي رافقت تغير البيئة الدولية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي عكسها بصفة مجملة مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده الواسعة والعميقة، ففي ظل هذه الظروف حاولت النخب السياسية تفادي المشاكل المتصاعدة في عدد من أجزاء القارة من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها حيث المعطيات مشتركة عنوانها تعقد المخاطر وقابليتها للانتشار.

وثبت من تجارب الدول الغربية -الاتحاد الأوروبي- أن العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي هو السبيل الوحيد لتلافي تصاعد هذه الظواهر ومن هذا المنطق انبثقت محاولات هنا وهناك قاسمها المشترك هو تعزيز السلم والأمن وضمان الاستقرار في ربوع القارة من منظور إفريقي بحت وتجاوز سياسية طلب الإعانة الخارجية، وتعتبر المنطقة الساحلية الصحراوية من أكثر مناطق إفريقيا عرضة للتهديدات المختلفة ولهذا يمكن التطرق للدور الجزائري للحد من الانفلات الأمني في المنطقة بعد تصاعد نشاط الإرهاب واتخاذه من مناطق الساحل ملاذا آمنا وخطورة تقاطعه مع عصابات الجريمة في المنطقة وتزايد موجات الهجرة القادمة من جنوب الصحراء ثم المخاطر الكامنة من انفجار النزاعات الخامدة في المنطقة وعلى رأسها مشكل الطوارق .

إذن كل هذه المعطيات فرضت أجندتها الخاصة على السياسات الثنائية والجماعية على خريطة العلاقات الإفريقية منذ وضع أول بناء جماعي للتعاون ممثلا في منظمة الوحدة الإفريقية سابقا والاتحاد الإفريقي حاليا وسنركز على الجهود الإفريقية الجماعية المبذولة في وضع آليات متعددة لحل النزاعات الداخلية والخارجية ومواجهة التحديات الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة .

فقد أصبح لإفريقيا تجربة تستحق الذكر في مجال التنسيق الجماعي والعمل الجماعي لفض النزاعات وتنظيم العلاقات على مستوى إفريقي منذ استقلال معظم الدول الإفريقية من الاستعمار حيث تفاعل القادة الأوائل مع محاولات حفظ الأمن رغم صعوبة المهمة في البداية، وأول خطوة كان إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية OAU سنة 1963 وتغيرت باسم الاتحاد الإفريقي AU و تعتمد هذه المنظمة على إرادة الدول الأعضاء للاستجابة لمجموع التهديدات التي كانت في البداية تتركز حول تدعيم استقلال الدول الحديثة الاستقلال، ويلاحظ على عدد من النماذج التكاملية سياسيا واقتصاديا الموجودة في القارة الإفريقية أنها تستمد أصولها من الحقبة الاستعمارية

مثل EMAC، وقد بدأ القادة الجدد في إعادة تأهيل هذه التنظيمات الجهوية والإقليمية منذ التسعينات لتتماشى مع التغيرات التي طرأت على الشؤون الدولية مع نهاية الحرب الباردة .

وفي هذا المنظور يمكن تحديد بعض الدول في القارة التي أخذت على عاتقها تكييف الترتيبات المؤسساتية والقانونية لتتماشى مع الظروف الجديدة وتبرز في هذا الشأن دول جنوب إفريقيا ونيجيريا والجزائر كثلاثي محرك للمبادرات الإفريقية الخالصة لحل المشاكل المطروحة، وكل دولة تحاول تقديم رؤية لتفعيل عمل التنظيم الإقليمي وربما كل دولة محرك قادت جهودا أكثر تجاه تحديات تمس أمنها بالدرجة الأولى.

وهنا يمكن ملاحظة تركيز رئيس جنوب إفريقيا على جهود مكافحة الأمراض وخاصة السيدا لأنه يمثل في بلاده مسويات عالية ويعتبر أول تهديد لأمن الأفراد هناك، وفي المقابل رئيس نيجيريا يركز في إنهاء الصراعات والنزاعات المسلحة في مناطق البحرات الكبرى والقرن الإفريقي .

أما الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة فقد أدرك جيدا خطورة تصاعد نشاط الإرهاب والجريمة والنزاع المتفجر بين حين وآخر لمشكل الطوارق في المنطقة الساحلية الصحراوية، حيث سيتأثر الأمن الجزائري في جزئه الجنوبي وإمكانية انتقال عدوى اللاأمن من عمق صحراء إفريقيا نحو عمق البلاد خصوصا وأن هناك مؤشرات بدأت تتضح في هذا المعنى حيث هناك محاولات لإحياء النشاط الإرهابي في شمال البلاد من خلال الانطلاق من القواعد الخلفية في الجنوب حيث إمكانية التموين بالأسلحة والذخيرة من خلال تجار الأسلحة في المنطقة الساحلية، وهناك أكثر من حادث يؤكد هذه الفرضية ناهيك عن أمواج المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء وما تسببه من مشاكل اجتماعية كما ذكرنا سالفا .

على العموم فالجهود التي تقودها دول القارة ترتكز بالدرجة الأولى على مجال والإرهاب والجريمة المنظمة كتهديدات جدية تشترك فيها بعض مناطق إفريقيا مثل الساحل والصحراء إضافة لمنطقة القرن الإفريقي،وتراوحت ردود الفعل الجماعية في إطار إقليمي لهذه التحديات على مرحلتين حيث تتضمن الأولى فترة ما قبل تأسيس " النيباد Nepad " [1]أي الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا والمرحلة الثانية لفترة ما بعد النيباد .

في الفترة الأولى تم إدراج بعض المواد الخاصة بتعريف الجريمة والإرهاب في المعاهدة المنشأة لمنظمة الوحدة الإفريقية فمثلا في الميثاق التأسيسي للمنظمة حدد النشاطات التي تضر بأمن الأفراد والجماعات وأدانها بشكل

[1] – معنى كلمة نيباد هي الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا وباللغة الانجليزيةnepad اختصار لكلمة the new partner for Africa development

صريح وذلك في المادة (05) من الفصل (03) حيث "يدين الميثاق بكل صراحة كل أشكال الاغتيالات السياسية والنشاطات التخريبية من طرف دول مجاورة أو أي دولة أخرى " وقد تعززت هذه المواقف فيما بعد في قمة داكار بالسنغال التي قررت وضع آليات للوقاية من النزاعات وتسييرها بما يضمن حلها بشكل سلمي.[1]

وتواصلت الجهود الدبلوماسية والقانونية لمراقبة النزاعات وتجريم مختلف الجرائم كل حسب درجة إضرارها وهذا ما تجلى في قمتي القاهرة وتونس لتتوج بالتوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الإرهاب والوقاية منه في 14 جويلية 1999 كنتيجة لجهود قادتها الجزائر للحد من الظاهرة التي تضررت كثيرا منها أثناء العشرية السوداء والتي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية في الدورة 35 للقادة الأفارقة، ووقع عليها 46 دولة افريقية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل(11): الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999

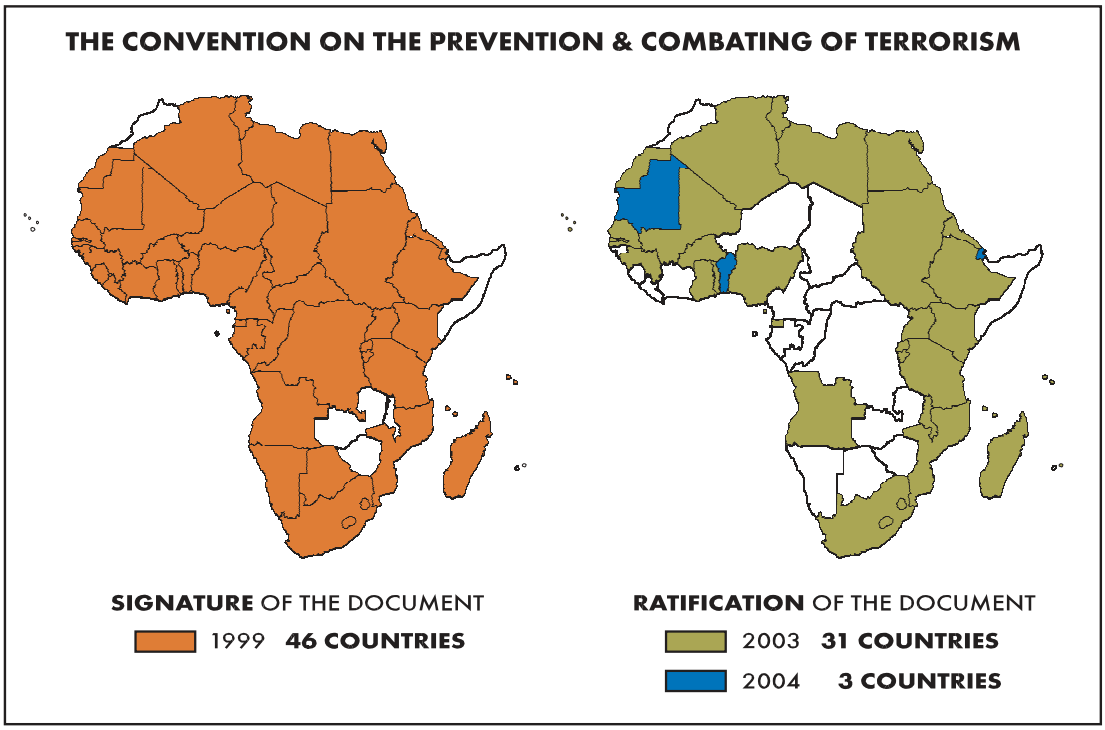

Source: Botha Pierre, "United States Counter-Terrorism Programmes in Africa: An Overview", (South Africa, the African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD)). P 08
(http://www.nps.edu/Academics/centers/ccc/publications/OnlineJournal/2007/Jan/piomboJan07.pdf) (27/10/2009)

1 - Noel stott, "armed non-state actors in Africa and the ban on anti-personnel landmines", *African Security Review* 13(3) • 2004, p 06

وتمثل الخريطة التي على اليسار الدول التي وقعت على اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب لسنة1999 حيث شمل تقريبا جميع دول إفريقيا باستثناء المغرب التي لها خلافات سياسية مع الجزائر كما تعتبر غير عضو في منظمة الاتحاد الإفريقي الذي رعى هذه الاتفاقية ثم هناك الصومال وبعض الدول الأخرى التي تعاني من أزمات داخلية.

أما الخريطة على يمين الصورة فتوضح الدول التي صادقت على اتفاقية الجزائر بين سنتي 2003 و 2004 والتي يلاحظ من خلالها تحفظ عدد من الدول الإفريقية على الالتزام الكامل لبنود هذه الاتفاقية.

كما تم في لقاء الجزائر تعهد الدول المشاركة في إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والأبحاث حول الإرهاب ACSRT الذي يقوم بالبحث في مناطق تحرك الجماعات الإرهابية والسبل الكفيلة لمحاربة الظاهرة ويمول هذا المركز من طرف الاتحاد الإفريقي حاليا ويضم هذا المركز 20 خبيرا في مكافحة الإرهاب وتم تدشينه رسميا في 2004/10/13 من طرف الرئيس الجزائري .[1]

وقد تلى قمة أخرى في الجزائر نظمت على مستوى عال في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة بين 11 و14 سبتمبر 2002 تركزت حول تعزيز إجراءات التعاون في مجالات متعددة منها الشرطة والمراقبة على الحدود والقضاء والمالية وتبادل المعلومات والتنسيق على المستوى الإقليمي والقـــاري والدولي، ثم قمة داكار يـــوم 17 أكتوبر 2002 والتي خرجت بإعلان داكار لمكافحة الإرهاب .

وفي نفس الإطار توجد اتفاقية تم توقيعها بين دول الكومنولث المستقلة CIS لمكافحة الإرهاب حيث تعتبر وثيقة مفتاحيه لتعريف والوقاية من الهجمات الإرهابية وآثاره على استقرار الدول .

غير أنه ما يمكن الإشارة إليه قبل تأسيس النيباد أن معظم الاتفاقيات التي تم توقيعها لم تكن تلزم تكييف التشريعات الوطنية للدول الأعضاء وفقا لبنود هذه المعاهدات والترتيبات، وقد أعاق فعاليتها ضعف التنسيق المطلوب لآلية الأمن والسلم الضروري لمخطط التحرك تجنبا للمخاطر المحتملة .

كما أن المصالح المتناقضة بين القادة الأفارقة من حيث الالتزام تبعا للحسابات الضيقة والخاصة لكل دولة ثم أن معظم الاتفاقيات السالفة أهملت التطرق لأسباب التهديدات المختلفة في القارة والتي يقف الفقـــر كسبب مهم، بمعنى آخر كان هناك محاولة لمعالجة آثار الداء وترك السبب الرئيسي له.

أما الحديث عن الفترة الثانية التي أفرزتها محدودية الترتيبات السابقة والنقائص التي شابت المؤسسات الإقليمية التي اضطلعت بدور تعزيز إجراءات الأمن والاستقرار في القارة حيث اندلعت عدد من الصراعات

1 - union africaine, seconde réunion intergouvernementale de haut niveau sur la prévention et la lutte contre le terrorisme en Afrique, 13 – 14 octobre 2004 Alger, Algérie p 03
(http://www.africa- union.org/terrorism/Declaration%20Alger%20Rev2%20FRENCH%20Final%2022oct2004.pdf) (27/10/2009)

المسلحة وتفاقمت ظواهر الجريمة المنظمة والإرهاب في شمال القارة وجنوبها، كل هذه المعطيات دفعت لإعادة النظر في التنظيمات القائمة لجعلها أكثر مرونة وتكيفا، وكانت أول خطوة من القادة الأفارقة إبدال منظمة الوحدة الإفريقية بمنظمة الاتحاد الإفريقي وذلك خلال اللقاء الوزاري في 2000/06/02 حيث الإعلان الرسمي عن ميلاد التنظيم القديم الجديد خلال قمة "لومي Lomé"بـــ الطوغو بين 10 و 12 جويلية 2000 .

وكنتيجة لهذا التصور الجديد الذي طرأ على العمل الإفريقي المشترك تم خلال الدورة 37 لاجتماع زعماء القادة الأفارقة من خلال الاتحاد الإفريقي طرح وثيقة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا NEPAD في جويلية 2001، وجاء كثمار لجهود قادة دول السنغال ،مصر ،الجزائر ،نيجيريا وجنوب إفريقيا

هذه الوثيقة التي حثت على تدعيم الحكم الرشيد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي حيث المبادئ الجديدة التي انبثقت عن المبادرة الجديدة ركزت على وضع الآليات اللازمة والضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم قي مرحلة ما بعد الحرب .

وتماشيا مع التصميم الجديد لمواجهة مختلف أنواع التهديدات وتوزيع الأعباء فقد استحدث تنظيم للتنسيق مع الاتحاد الإفريقي عبر دول شرق إفريقيا ويعرف بالهيئة الحكومية للتنمية "ايغاد"IGAD في مؤتمر عقد بـــ"أديس بابا Addis Ababa " في 24 و27 جوان 2003، ويعد إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي PSC فيما بعد كأهم جهاز تشاوري و تنسيقي بدأت قراراته تأخذ الطابع الإلزامي على شاكلة مجلس الأمن على مستوى الأمم المتحدة ودوره يتمحور حول التحكيم في النزاعات والاضطرابات داخل القارة وتأكيد على استعمال القدرات الإفريقية الخالصة لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار.

واعتبر ميثاق هذا المجلس أن تحقيق التنمية أمر مهم للقارة موضحاً أن الهدف المسطر على المدى المتوسط والأخير هو الوصول لبناء قوات أفريقية للتدخل في بؤر التوتر والنزاعات المسلحة ومواجهة مختلف الجرائم العابرة للدول، وتحقيق هذا الهدف يأتي من خلال وضع أجهزة للإنذار المبكر في هذه المناطق ، حيث تأخذ في الاعتبار معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمحاربة مظاهر الفساد وتشجيع المبادرات الداعمة للحكم الديمقراطي وحرية التعبير ثم من جهة أخرى ضمان التوزيع العادل للموارد الأولية كي يجنب الردود السلبية كالحروب والتمرد وانتشار الإرهاب ومختلف أنماط الجريمة المنظمة في عموم إفريقيا.

المطلب الثاني:اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب 1999:القرارات والصدى القاري

يرى عدد من المراقبين أن الجزائر قد لعبت دورا مهما في مكافحة مختلف أنواع الجريمة العابرة للحدود في القارة وتجلى هذا من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه 1999 أو من خلال الاتفاقيات الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله .

ويشيد كثير من المراقبين قاريا وعالميا باتفاقية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، حيث من أهم المقررات التي خرجت بها تجلت في " مخطط التحرك plan d'action " الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طرق التعاون العبر حكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود ودرء احتمالات التقاطع بينها داخل إفريقيا وخارجها .

فالإرهاب حسب اتفاقية الجزائر لسنة 1999 هو ذلك" العنف من أشكال الجريمة الدولية الذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول بسبب اختلاف أنظمة الحكم والإجراءات القانونية عبر الحدود ووجود التجارة غير الشرعية لتموين نشاطاته"، حيث أن التخلص منه يتطلب تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي عبر مناطق التي تقل فيها الرقابة الحكومية .

وقد تضمنت اتفاقية الجزائر عددا من المواد القانونية التي تتقاطع مع قرار مجلس الأمن رقم (1373) من حيث طرق المصادقة والوسائل المعتمدة لتكييف التشريعات الوطنية في هذا الاتجاه.

وغالبا ما تنتقد التنظيمات الإقليمية الإفريقية بغياب ترسانة قانونية تعالج الأمور المتعلقة بالإرهاب والجريمة خصوصا تلك القادرة على اختراق الحدود والمشتركة بين عدد من الدول، وهذه الملاحظة وجهها السفير Curtis Ward حين اعتبر أن بين 170 دولة وقعت على قرار 1373 في 03 سبتمبر 2002 توجد 12 دولة افريقية فقط

وهذا القرار أشار لضرورة تكاثف جهود جميع الدول وهو نفس الموقف الذي حث عليه رئيس شعبة الإرهاب في مركز الوقاية من الجرائم الدولية التابع للأمم المتحدة الكس شيث Alex Schmidt الذي دعى من خلال مؤتمر نظمه مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة ODCCP إلى أهمية التزود بالنصوص القانونية بالنسبة للدول الإفريقية وتأسيس نظام قانوني فعال .

فقد تعهدت الأمم المتحدة من خلال مسئوليها بتزويد إفريقيا بكل الاستشارات والإمكانات اللازمة لتقليل من آثار عمليات تبيض الأموال والهجرة السرية والجريمة المنظمة وهذا طبعا من خلال مخطط التحرك .

كما أن المادة 10 من الفصل(D) من هذا المخطط أكدت مثلا إمكانية وجود علاقة وطيدة بين الإرهاب والفساد وتبييض الأموال، وفي المادة C تم تحديد عدد من الآليات الضرورية لمكافحة مصادر تموين الإرهاب وتضمنت المجالات التالية: [1]

1- وضع تشريعات وطنية تجرم تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.

2- وضع وحدة استخبارات مالية للدول الأعضاء لمراقبة حركة رؤوس الأموال المشبوهة .

3- تدريب الأفراد في مجال مكافحة تبييض الأموال .

4- التعاون والتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية لتطوير فهم عالمي ضد تبيض الأموال و تجفيف مصادر تموين الجماعات الإرهابية بمنهجيات ومسارات متخصصة.

5- وفي مجال سياسة مراقبة الحدود أبدى أعضاء في الاتحاد الإفريقي طموحا نحو طلب المساعدة الخارجية حيث تقرر مايلي :

1- ضمان هوية الوثائق المعنية بالسفر بحمايتها من التزوير .

2- حفظ جوازات السفر التي تتضمن المعلومات الفردية ومراقبتها بصفة منتظمة .

3- مراقبة كل نقاط الخروج والدخول على مستوى الدولة إن توفرت الإمكانات المتاحة .

ويعاني التنسيق بين الدول الإفريقية في هذا الصدد من غياب قوائم اسمية للأشخاص الداخلين والمغادرين من منطقة لأخرى.

زيادة على هذه الإجراءات والترتيبات المكثفة لتدارك النقائص في الفترة السابقة فقد تقرر إنشاء خلية "بيان النشاط الإرهابي"ومهمتها جمع البيانات وتعريف المنظمات والأشخاص الذين لهم علاقة بالجماعات الإرهابية و عصابات الإجرام داخل إفريقيا وتتبع مواقع الجريمة الالكترونية ذات الصلة بهذه النشاطات التخريبية

ويؤاخذ على اتفاق الجزائر في مكافحة الإرهاب حسب عدد من رجال القانون غياب الإشارة إلى ميكانيزمات خاصة للإرشاد وأنظمة الإنذار من تنامي الظاهرة في منطقة معينة ، بيد أن واضعي الميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي حاولوا سد هذه الفجوة القانونية من خلال المادة 23 (02) حيث تؤكد على ضرورة الالتزام الكامل من الدول الأعضاء لتطبيق قرارات الاتحاد الإفريقي والمعاهدات التي تم توقيعها في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب والحل السلمي للنزاعات، وكانت هذه المادة الخطوة الأولى نحو تأسيس مجلس السلم والأمن الإفريقي

1 -Kathryn sturman," the AU plan on terrorism Joining the global war or leading an African battle?", *African Security Review* 11(4) , 2002 , p 105

PSC [1] بموجب مؤتمر "دوربان Durban" في جويلية 2002 حيث تضمنت المادة السابعة (07) من الوثيقة المؤسسة إلزامية تطبيق معاهدة الجزائر والاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب، وقد كلف مجلس السلم والأمن برفع تقارير دورية عن حالة الوقاية من الإرهاب والجريمة وناشد أعضاء الاتحاد الإفريقي بتثبيت اتفاقية الجزائر كمصدر أساسي لتكييف التشريعات الوطنية للدول الأعضاء على هذا المنطلق .

وبعد توقيع اتفاقية الجزائر اقترح الرئيس السنغالي "عبد الله واد" وفي غمرة التعاطف الدولي مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وضع بروتوكول إضافي لاتفاقية الجزائر لتدعيم الاتفاقية في مجال مكافحة الإرهاب غير أن جنوب إفريقيا وعدد من الدول عارضت هذا التوجه ورأت أن هذا البروتوكول قد يفقد الاتفاقية الأصلية مضمونها الحقيقي ويثقلها بالإجراءات الإدارية [2].

ويشير عدد من المختصين في الشؤون السياسية والقانونية أن النقطة الأخرى الايجابية في اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منه هي أنه تم رد الاعتبار لركيزة حقوق الإنسان والشروط الديمقراطية ضمن الحشد القانوني والدبلوماسي لتلافي ظواهر الجريمة والإرهاب، حيث أثير نقاش كبير أثناء توقيع الاتفاقية بعد التردد في التعريف بالإرهاب كظاهرة وترك مساحة بين الإرهابيين والمقاتلين الأحرار، وقد كانت هذه النقطة مصدر مقاربة جديدة اعتمدها الاتحاد الإفريقي للتحرك في هذا المجال حيث اشترطت الترتيبات القانونية للاتحاد عدم المساس بحقوق الإنسان و غلق الحوار السياسي باسم مكافحة الإرهاب .

وهو ما يطرح مشكلة معقدة يمكن أن تنسف بناء الاتحاد الإفريقي وكل الاتفاقيات القائمة من حيث أن معظم الأنظمة التي تقود دفة إصلاح مؤسسات الاتحاد هي نفسها فاقدة للشرعية الداخلية بغض النظر عن المواقف الدولية فهي وصلت سدة الحكم على ظهر الدبابة ولغة السلاح أكثر من أي شيء آخر .

ورغم هذا فإدراج البعد الديمقراطي تطور للأمام والذي تضمنته اتفاقية الجزائر حيث في مقدمة الاتفاقية يؤكد على أن" الإرهاب يشكل تهديدا جديا لحقوق الإنسان و....يعوق النمو الاجتماعي والاقتصادي عبر عدم استقرار الدول ".

غير أن المادة (22) من الاتفاقية تؤكد من جهة أخرى على أن " لاشيء في هذه الاتفاقية يترجم بالتنازل والتراجع عن مبادئ القانون الإنساني الدولي ومن الجيد أن هذا في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان " وقد انعكست هذه النظرة فيما بعد على تشريعات مجلس السلم والأمن الإفريقي . [3]

---

[1] – هذه الكلمة اختصار باللغة الانجليزية لعبارة peace and security council أو باللغة العربية مجلس السلم والأمن .

2 - *ibid.,* p 106

3 - *ibid*., p 107

وبهـــذا فمعركة إفريقيا ضد الإرهاب قد تمتد لمواجهة المشاكل الأخرى حيث يبرز اتفاق الجزائر كمؤشر لتعزيز التعاون والإقليمية الأمنية في إفريقيا على أمل امتدادها لتشمل جميع التهديدات الأخرى التي ليست بأقل خطورة مثل النزاعات المسلحة والأمراض وحتى التدهور البيئي.

لكن قد يطرح تساءل مهم يتعلق بسر هذا "الاتفاق" بين الدول الإفريقية التي عجزت في كل المجالات التعاونية بينما تسعى جاهدة للنجاح في التعاون في مكافحة الإرهاب وبالتالي فالمشكلة ليست في وضع أدوات قانونية، وإنما في من يضعها وكيف تطبق وهو ما يقودنا للحديث عن التناقض الذي قد ينتج بين أمن الشعوب وأمن الدول والأنظمة .

فحسب منظور المدرسة النقدية فالتهديدات التي تواجها الأمم والشعوب في الوقت الحاضر لا تأتي من القوات المسلحة للدول وإنما من الاضطهاد السياسي، التدهور الاقتصادي والتطاحن العرقي حيث تصبح الدولة عائقا أمام أمن الأفراد بحكم السياسة التي تتبعها أي أنه قد تكون الدولة آمنة بينما لا ينعم الأفراد بالأمن مشكلة بذلك مصدرا لتهديدهم.

تطرح هذه المقاربة إشكالية تتشابك فيها العلاقة الأمنية بين الدول والأفراد والتي تنبه إليها بوزان في تحليله، فبحسبه فإن الأفراد يمكن أن يكونوا مهددين جراء سياسة دولتهم الخارجية لكنه يقر بأن "الدولة هي المصدر الأساسي لكل من تهديدات أمن الأفراد وأمنهم" والمفارقة تكمن في أنه لما تزداد قوة الدولة فهي أيضا تصبح مصدرا لتهديد الأفراد .[1]

وتنطبق هذه المقاربة إلى حد كبير على حالة المنطقة الساحلية الصحراوية حيث يبرز التناقض بين أمن الأفراد حيث الحماية ضد الجريمة يقابله تآكل الحريات المدنية، فباسم مكافحة الإرهاب تقمع المطالب الديمقراطية وتضيق حريات التعبير ولكن رغم هذا يبقى أمن الأفراد تابعا لأمن دولتهم حيث فقدان الأمن في مناطق الحدود في الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى يدفع السكان هناك لطلب تدخل الدولة التي بإمكانها توفير الإمكانات الضرورية لمواجهة هذا الانفلات الأمني .

و بهذا يبقى أمن الأفراد تابعا لأمن دولهم حيث يصبح تواجد الدولة أكثر إلحاحا من طرف الأفراد وهو ما يناقض ما ذهب إليه أصحاب المدرسة النقدية حيث الأفراد لا زالوا يعتبرون الدولة الوحدة السياسية القاعدية.

ولعله جدير بالإشارة أن المبادرات الإفريقية الراهنة قد حاولت تجاوز المقاربات الكلاسيكية في التصدي للتحديات الأمنية وأسبابها والتي عرفت فيها الدول الإفريقية منذ فترة الاستقلال مختلف التهديدات الداخلية ذات

1 - عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره** ، ص27

النمط التقليدي مثل الحروب والتطاحن الاثني أو تلك الجديدة مثل الإرهاب والجريمة والهجرة فإن ذلك أبقى القارة طوال هذه الفترة مهمشة على الصعيد الدولي غير أن هذه النظرة تغيرت على ما يبدو بعد نهاية الحرب الباردة وأصبحت محل اهتمام دولي كبير في السنين الأخيرة .

فما هو السر في هذا ؟ هل التفت العالم أخيرا لمآسي القارة وهمومها أم أن هذه المآسي قد توظف هي أيضا لتحقيق مصالح القوى الكبرى الخاصة ؟ أسئلة نترك الإجابة عنها في المبحث التالي .

المبحث الثالث: التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية و ميزان المصالح.

المطلب الأول:منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وحقيقة عقدة اللامن عند الغرب .

المطلب الثاني: النفط، اليورانيوم ... حينما تطفو لغة المصالح بين القوى الكبرى في المنطقة .

المطلب الأول: منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وحقيقة عقدة اللاأمن عند الغرب .

لم تحظ إفريقيا طوال فترة الحرب الباردة بالأهمية التي أصبحت تتمتع بها ابتداء من تسعينات القرن الماضي ويعود هذا التطور في نظرة المجموعة الدولية إلى تصاعد المشاكل التي أفرزها تعقد طبيعة النزاعات الداخلية والتي تخلف وراءها دراما إنسانية كما حصل في منطقة البحيرات الكبرى، ثم بروز التهديدات الجديدة التي بدأت أثارها تمتد نحو دول الغرب كالهجرة السرية والجريمة المنظمة والإرهاب الذي بدأ ينمو شيئا فشيئا في المناطق التي تعاني ضعف الرقابة الحكومية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

غير أن عددا كبيرا من المهتمين يشككون في النظرة البريئة التي يتبناها الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في رفع لواء الديمقراطية وحقوق الإنسان وتدعيم التنمية الاقتصادية كمبرر أخلاقي للتغلغل في أدغال إفريقيا وصحاريها.

حيث هذا التدخل كان مقصورا في أحيان عديدة على مناطق دون الأخرى كمنطقة القرن الإفريقي والمنطقة الساحلية الصحراوية هذه الأخيرة التي اعتبرت بعد أحداث 11 سبتمبر2001 جبهة رئيسية في الحرب على الإرهاب.

وبالعودة قليلا للوراء فقد زاد اهتمام أمريكا بإفريقيا منذ وصول الرئيس" بيل كلينتون" للبيت الأبيض وقيامه بزيارة طويل للقارة استمرت 11 يوما حيث كان دائم التأكيد على أهمية إدراج القارة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية.

وهو التوجه الذي تبناه خلفه "جورج بوش الابن" الذي وظف كل الوسائل الممكنة لاختراق القارة التي بقيت لوقت طويلا حكرا على النفوذ الفرنسي المستعمر السابق، فباسم مشاريع التطور والتحول الديمقراطي وبناء السلم حاولت أمريكا إعادة صياغة البوصلة الإستراتيجية نحو الإمكانيات المتاحة في القارة السمراء .

يدرك الساسة الغرب جيدا المصاعب والمخاطر التي تتميز بها إفريقيا،ورغم توفر الإمكانيات الطبيعة والطاقوية الكبيرة فهناك أيضا حروب من نمط جديد وتحديات وصفها بعض صانعي السياسة في الغرب بـــ"البربرية الجديدةNew Barbarism".[1]

وكما هو معلوم فلم تكن لأمريكا تقاليد مهمة للسياسة الخارجية في إفريقيا حيث قادت بعض العمليات العسكرية باسم التدخل الإنساني وأيضا بعض العمليات المشتركة في النزاعات الإفريقية وقد بلغ عددها إجمالا 20 عملية عسكرية غير أنه بقيت مناطق كثيرة بعيدة عن التأثير الحقيقي الأمريكي في شـــؤون القـــارة حتى أحداث سبتمبر 2001 وبروز الحرب الكونية على الإرهاب حيث أصبح كل العالم معنيا بالمشاركة فيها.[2]

وبهذا فالمقاربة الأساسية للسياسات الأمريكية في الفترة الراهنة من كلينتون إلى بوش وصولا لباراك اوباما لم تشذ عن قاعدة مكافحة الإرهاب ومحاربة الفقر وتفشي المرض كأدوات ضرورية لربط علاقات وطيدة مع دول القارة، وتبرز مساعدة وزير الخارجية في عهد كلينتون سوزان رايس الأهداف الأمريكية في إفريقيا بمحاولة إدماجها في الاقتصاد العالمي وتدعيم النمو الاقتصادي ثم تعزيز إجراءات الديمقراطية وحكم القانون وأخيرا الدفاع عن الأراضي الأمريكية من التهديدات التي مصدرها القارة الإفريقية .

ومن اللافت حقا أن الهدف الأخير تقدم وأصبح في أولوية الاهتمامات تحت حجة مكافحة الإرهاب رغم الجهود والوعود المقدمة كغطاء إنساني من ذلك إنشاء صندوق المانحين لمكافحة السيدا في 2002 بمساهمة أمريكية تقدر بـــ 200 مليون دولار سنويا واضطرت الولايات المتحدة لتقديم منحة عاجلة لنفس الغرض في جانفي 2003 بقيمة 15 مليار دولار.

وقد تزايدت مكانة القارة أمنيا فيما بعد أحداث سبتمبر 2001 بعد هجمات عديدة شنت ضد المصالح الأمريكية في القارة ما نبه العسكريين في البنتاغون إلى ضرورة تقوية التنسيق العسكري مع دول القارة خصوصا في المنطقة الساحلية الصحراوية بعد تحولها لملاذ امن لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

---

1 - استعمل هذا المصطلح لأول مرة عند "روبرت كابلان " حيث وظف هذا المفهوم في تحليل حالة الحرب التي عانت منها سيراليون واعتبرها كنتيجة للانفجار الاجتماعي بمعية التدهور البيئي وهذه الفوضى حسبه ليست عابرة لكن تؤشر إلى حالة الفوضى القادمة ويبدو أن هذا التصور بقي في أذهان النخبة السياسية في أمريكا بالتحديد .

2 - Christopher Isike (eds), "The United States Africa Command: Enhancing American security or fostering African development?", *African Security Review* 17.1, (2008), p21

وأول الردود الأمريكية كان تقرير إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا حيث يمكن من خلالها لوزارة الدفاع الأمريكية الإشراف على وضع ترتيبات أمنية مناسبة ونمو اقتصادي ملائم، فالقيادة الجديدة أو الفيلق الإفريقي AFRICOM كبناء عسكري جديد يركز على الوقاية والتعاون التطور وفقا لتصريح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ في 06 فيفري 2007.[1]

وحسب روبرت بيرزنسكي في تصنيفه لمزايا هذه القيادة فإنه اعتبرها انطلاقة لمنهج عمل جديد للولايات المتحدة في القارة منذ 11 سبتمبر 2001 حيث يمكن تخفيف حدة التهديدات من خلال التضامن في محاربة الإرهاب[2]. انظر الشكل (**12**): **مخطط لتنظيم الافريكوم الجديد**.

Figure. Proposed Area of Responsibility for Africa Command

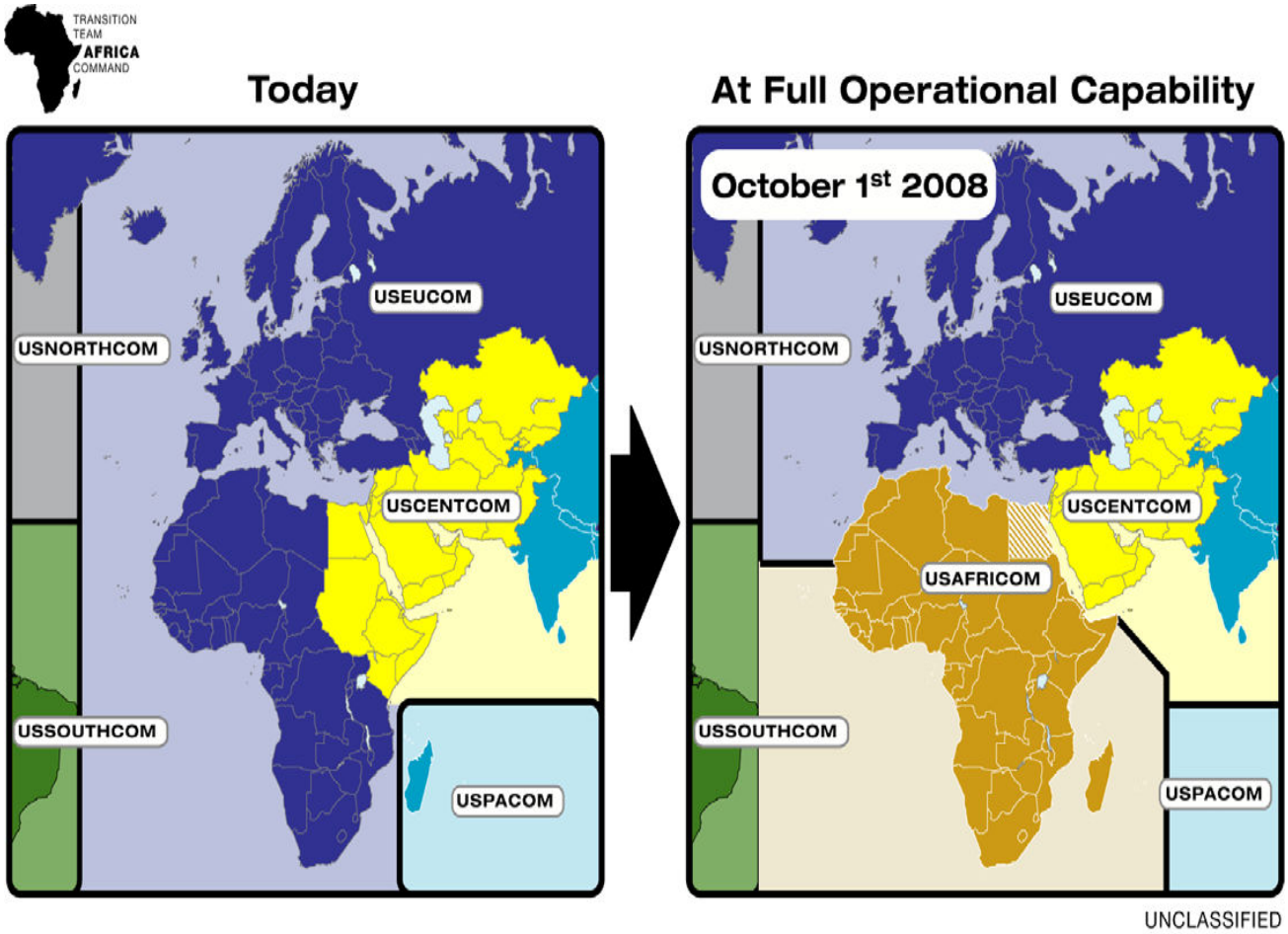

1 - Robert g. Berschinski," africom's dilemma: the global war on terrorism,» and the future of u.s. security policy in Africa, *Strategic Studies Institute (SSI)*, November 2007, p08

2 - Benedikt Franke," Enabling a Continent to Help Itself: U.S. Military Capacity Building and Africa's Emerging Security Architecture", center for contemporary conflict, January 2007, p 05 (http://www.gees.org/documentos/Documen-01965.pdf) (27/10/2009)

Source: Ploch Lauren," Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa", *congressional research services*, October 2009.(http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL34003.pdf) (27/10/2009)

ويوضح الشكل التالي تصاعد مكانة إفريقيا لدى الساسة الامركيين فبعد أن كانت لا تملك قيادة خاصة مثل باقي مناطق العالم حيث كانت دول القارة مقسمة بين 42 دولة افريقية للقيادة الأوروبية ومقرها ألمانيا وتغطي القيادة المركزية CENTCOM ومقرها فلوريدا مناطق القرن الإفريقي، في حين تتبع جزر القمر ومدغشقر وجزر موريس لقيادة الهادئ PACOM ومقرها هاواي وهذا حسب الخريطة على اليسار.

في حين الخريطة على اليمين تؤكد على طرح إفريقيا تحديات للأمن والاستقرار بقوة وبفضل إنشاء قيادة لإفريقيا سوف يضمن التزود بالطاقة وتعزيز التزاماتنا في المنطقة، والمنطقة المسؤولة عنها أفريكوم تشمل كل الدول الإفريقية التي كانت تحت القيادات الأخرى ماعدا مصر لارتباطها بالأحداث في منطقة الشرق الأوسط، وقد جاء استحداث هذه القيادة تبعا للتغييرات التي مست مخطط القيادات المتحدة Unified Command Plan حيث مثلت أحداث سبتمبر 2001 دافعا أساسيا حين أوصى الجنرال جيمس جونز بإنشاء قيادة خاصة بإفريقيا لعدم قدرة القيادة الأوروبية EUCOM على تغطية أوروبا وإفريقيا في آن واحد و تضاعف الانشغالات الأمنية للقيادة المركزية والقيادة الأوروبية في حربي العراق وأفغانستان. [1]

وباستحداث قيادة لإفريقيا يبين تصاعد المكانة الإفريقية في السياسة الأمريكية أمنيا خصوصا منذ تفجير السفارتين الأمريكتين في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا) في أوت 1998 .

وسارع الكونغرس الأمريكي في 2003 تحت رعاية مركز الإستراتيجية والدراسات الدولية CSIS لتنظيم مؤتمر حول طبيعة التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في إفريقيا وتلا هذا تقرير آخر في جويلية 2004 والذي تحدث واضعوه صراحة عن تعاظم التهديد الإرهابي في القارة الإفريقية .[2]

ويعتقد رئيس شعبة إفريقيا في الكونغرس آد ريس الذي ذكر بأن إفريقيا تمثل مركزا حقيقيا للمسلمين بحوالي 300 مليون مسلم أي أكثر من الشرق الأوسط وذلك هو المكان لمحاربة الإرهاب وقد تعززت هذه القناعة بعد سيطرة صقور الحزب الجمهوري وعلى رأسهم المتحمس لإدراج إفريقيا في الحرب الأمريكية على الإرهاب كارل روف.

وأعلن جورج بوش في 06 فيفري 2007 رسميا عن إنشاء القيادة الجديدة واعتبر وزير دفاعه روبرت غيتس أن إنشاء قيادة جهوية لإفريقيا يسمح للولايات المتحدة بتطوير مقاربة أكثر فعالية وأكثر اندماجا للترتيبات

1 - Christopher Isike (eds), *op .cit*, p21

2- Yahia H. Zoubir, "la politique étrangère américaine au maghreb : constances et adaptations", *Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient*, Vol. 1, No.1 (juillet 2006), p 115

الحالية بدلا من أن إفريقيا مقسمة بين القيادة الوسطى والقيادة المركزية، ومهمة هذا الإطار الجديد سيكون أوسعا من القيادات الأخرى نظرا لطبيعة التهديدات التي تواجهها إفريقيا، فزيادة على تنسيق كل التحركات العسكرية للقوات الأمريكية على مستوى القارة فأفريكوم تساعد في الإعانة الإنسانية والاستجابة في حالة الكوارث الطبيعية .

وقد اعتبر تقرير الإستراتيجية الأمنية الأمريكية National Security strategic 2002 أن أكثر التهديدات آتية من الدول الفاشلة وقدتم تكييف هذه النظرة لتتماشى مع إستراتيجية 2006 حين أكدت على أن أمن الولايات المتحدة يمر عبر الشراكة مع الدول الإفريقية لتقوية وتدعيم الدول الضعيفة .

وقد ترجمت هذه التقارير والخطابات على أرض الواقع من خلال وحدة Horn of Africa Combined joint Task Force فمهمة هذه الوحدة القتالية الخاصة بمنطقة القرن الإفريقي والتي تتكون من 1800 عسكري أمريكي هو ضمان منع النزاعات ودعم عمليات الاستقرار والتصدي للجماعات المسلحة القادمة من أفغانستان من التغلغل في منطقة القرن الإفريقي وتغطي هذه الوحدة جيبوتي، اريتريا ، كينيا، الصومال، السودان واليمن وهذه المنطقة تعتبرها أمريكا ومن ورائها بعض الحلفاء الأوروبيين كجبهة مهمة للحرب العالمية ضد الإرهاب.[1]

وبالانتقال للتركيز على المنطقة الساحلية الصحراوية التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية مجالا غير محكوما ومصدر مقلق لانتشار حالة الفوضى في شمال وغرب إفريقيا وإمكانية امتداد هذه المخاطر للقارة الأوروبية ، فإنه تم في هذا الإطار استحداث "مبادرة الساحل Le Plan Sahel Initiative "PSI في مارس 2004 حيث يسمح هذا البرنامج لدول مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد بتدعيم إمكانياتها لمراقبة حدودها بفضل الدعم اللوجيستي الذي تضمن القوات العسكرية المتواجدة هناك وذلك بهدف محاربة تجارة المخدرات والأسلحة والحد من تحركات الجماعات الإرهابية في المنطقة الصحراوية وقدرت مصادر مطلعة ميزانية هذا البرنامج بـــ 7.75 مليون دولار وارتفع في 2005 إلى 16 مليون دولار ويعتقد بارتفاعه نحو 100 مليون دولار في غضون السنوات القليلة القادمة [2].

وتم تطوير هذا البرنامج في جوان 2005 تحت عنوان Trans Sahara Counter Terrorism Initiative " TSCTI" الذي حل مكان PSI مع الاحتفاظ بنفس الأهداف والفارق أن الإجراءات المتبعة في المبادرة الجديدة

1 - Robert g. berschinski, *op.cit*, p15
2 - Christopher Isike (eds), *op cit*, p 33

تسير بالشراكة بين وزارة الدفاع ووزارة المالية والوكالة الأمريكية للمعونات USAID ويرتكز هذا البرنامج على دول شمال إفريقيا ممثلة في الجزائر، تونس والمغرب إضافة للسنغال وغانا ونيجيريا .[1]

الشكل(13):الإنفاق المالي الأمريكي على البرامج العسكرية في إفريقيا.

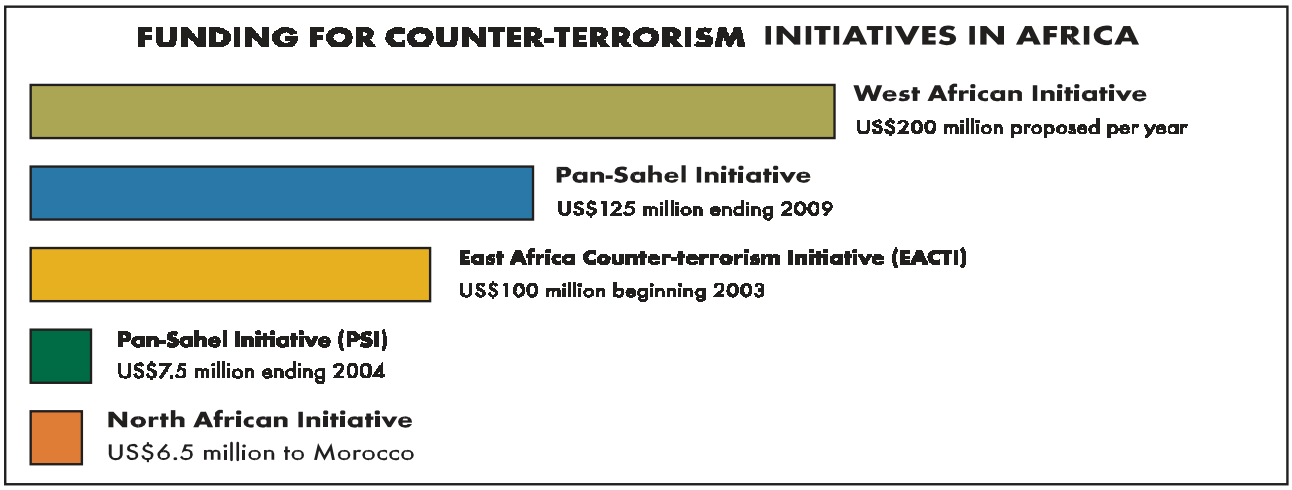

Source: Botha Pierre, "United States Counter-Terrorism Programmes in Africa: An Overview", (South Africa, the African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD)). P 07
(http://www.nps.edu/Academics/centers/ccc/publications/OnlineJournal/2007/Jan/piomboJan07.pdf) (27/10/2009)

وقد اعتبر أحد جنرالات الجيش الأمريكي أن هذه المنطقة تمثل هلال اللااستقرار أو قوس اللااستقرار Arc D'instabilité للمنظومة الأمنية للغرب حيث يأوي قلب هذه العقدة عصابات الخارجين عن سلطة القانون الداخلي والدولي من الإرهاب والمجرمين والمهربين، وقد جلبت عملية اختطاف السياح الألمان الاثنان والثلاثين في الصحراء الجزائرية والذين أطلق سراحهم مقابل 05 ملايين دولار الاهتمام الدولي بتحول المنطقة لبؤرة للإرهاب خصوصا من طرف جماعة "عمار صايفي المدعو عبد الرزاق البارا" وهو مظلي سابق في الجيش الجزائري أسر وقتل بعض أفراد جماعته في اشتباك مع جماعة متمردة معارضة للنظام التشادي .

وصنف الكونغرس الأمريكي الجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC والتي تحولت إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي من أخطر الجماعات الناشطة في المنطقة، وبعد أسر "البارا" صدر مقال في مجلة "Air Force Magazine" اعتبر الصحراء الممتدة من الجزائر وعبر تشاد والنيجر ومالي وكل منطقة الساحل الإفريقي قد أضحت محضن للإرهاب والإرهابيين.

وحسب بعض الدراسات الغربية التي نشرت في هذه الفترة فمنطقة شمال وغرب إفريقيا باتت تحتوي على عدد كبير من المتشددين خصوصا في شمال نيجيريا، وحسب نموذج الإرهاب العالمي Patterns of Global Terrorism لسنة 2006 الذي اعتبر الجماعة السلفية للدعوة والقتال عائقا حقيقيا لنقل المعدات العسكرية

1 - Emily Hunt, *op.cit*, p23

والقوات البرية والأفراد الحكوميين عبر مناطق الصحراء الشاسعة وتأكدت هذه المخاوف بعد تهديد الناطق باسم الجماعة بمواصلة القتال حتى تحرير كل شبر من أراضي المنطقة من القوات الخارجية المتواجدة هناك وهو المسعى الذي أيده الرجل الثاني في تنظيم القاعدة أيمن الظواهري.[1]

وقدمت حادثة اختطاف السياح الألمان في الصحراء الجزائرية ثم إلغاء " رالي داكار" بإيعاز وضغط فرنسي على منظميه فرصة حقيقية لقادة الجيش الأمريكي للبحث عن قواعد عسكرية في المنطقة لمنع تحولها لـــ"أفغانستان ثانية ".

حيث ترجح بعض المصادر الاستخباراتية لدولة في المنطقة الساحلية الصحراوية عن تواجد 200 عنصر من القوات الخاصة الأمريكية في المنطقة بغية اختراق الجماعات الإرهابية الناشطة بين الجزائر، مالي، التشاد وامتدادا حتى النيجر، وقد تبع هذا إنزال عدد من هذه القوات بحوالي 500 عنصر في موريتانيا .

واعتبر قادة في البنتاغون أن بقاء عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال مدة 05 أشهر في مناطق شمال مالي والنيجر بمبلغ الفدية مقابل السياح والمقدر بـــ 05 ملايين دولار كان كافيا لاقتناء أسلحة وعتاد حربي من تجار الأسلحة في المنطقة.[2]

وهذا ما أكدته وكالة الأنباء الفرنسية عن مصادر مالية عن عودة الخاطفين للجزائر في ديسمبر 2003 بعد الهجوم الكبير الذي شنه الجيش الجزائري لتمشيط مناطق الحدود الجزائرية المالية والنيجرية، ويشار لدعم الجيش الأمريكي لقيادة المنطقة السادسة في الجيش الجزائري في هذه العملية من خلال أجهزة رؤية ليلية متطورة و تزويد القوات على الأرض بصور عن منطقة الساحل الإفريقي عن الطريق القمر الصناعي الموجود فوق المنطقة

ونشرت مصادر صحفية جزائرية في 2004 أن هذه العمليات دفعت الجماعات الإرهابية لدول المنطقة عبر ممرات "تمنسة"و"تيبرادين" في النيجر ومالي وحتى مناطق في تشاد موريتانيا .

من المهم الإشارة إلى الغموض الكبير الذي يميز المعلومات عن سير المعارك ونتائجها ثم هوية القوات العسكرية المشاركة في هذه العمليات في مناطق الحدود المشتركة في الساحل الإفريقي.

حيث تؤكد وسائل إعلام في النيجر عن تنسيق على مستوى عال بين جيوش المنطقة ما فيها الجزائر مع وكالة الاستخبارات الأمريكية في ملاحقة فلول الجماعات الإرهابية وفي هذا الصدد يؤكد المراقبون للوضع هناك عن ضبط ثلاث جماعات في منطقة " اير Air "بالنيجر قبل أن تفر نحو صحراء تنيري في نفس المنطقة .

1 -Robert g. Berschinski, *op.cit* p 24
2 - *ibid*, p 30

وتنفي القوات الأمريكية باستمرار تواجد قوات لها على المنطقة الساحلية، حيث حين سأل المراقب العسكري رفاي كاتشادو مدير السياسة الأمريكية في غرب إفريقيا فيك نيلسون عن تمكن القوات الأمريكية في المنطقة من اصطياد "بن لادن الصحراء" أو البارا نفى هذا الأخير تواجد أي لقوات أمريكية على المنطقة الساحلية. [1]

وقد تزامنت هذه العمليات مع تمكن الحركة من اجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وهي جماعة معارضة للنظام القائم هناك عن قتل 43 عنصرا من أتباع البارا في إطار الاختلافات العقائدية وردود الفعل الانتقامية حيث بعد سبعة أشهر من توقيفه سلم للسلطات الجزائرية بعد وساطة ليبية في أكتوبر2004 وأدين من قبل القضاء الجزائري في 25 جويلية 2006 بتهمة تكوين جماعة إرهابية وإرعاب السكان .

المطلب الثاني: النفط، اليورانيوم : حينما تطفو لغة المصالح بين القوى الكبرى في المنطقة .

لعله من الممكن القول أن اعتقال "بن لادن الصحراء" أنهى حلقة من فصول الحرب على الإرهاب في جبهة الساحل والصحراء الإفريقية حسب الرواية الرسمية، غير أنه من اللافت أن أطوار هذه الحوادث في المنطقة قد تركت جدلا كبيرا بين مبررات التواجد الأمريكي في المنطقة من جهة، وتواطؤ أنظمة المنطقة الساحلية في تضخيم خطر الإرهاب خاصة بعد سقوط بن لادن الصحراء والتقاعس في معالجة تهديدات أكثر خطرا ومساسا بالأمن القومي لجميع الدول بدون استثناء .

زيادة على ذلك فالخبرة التاريخية للسلوك الأمريكي أبرزت أنه نادرا ما تتحرك الولايات المتحدة خارج حدودها بدون تحقيق مصالح وجلب مكاسب معينة، وهو المنطلق الذي ارتكز عليه عدد من المهتمين بالشؤون الإفريقية في التأكيد على أن رائحة النفط والموارد الأولية كانت دائما حاضرة وهي الدافع الأول في كل هذه الجلبة حول المنطقة.

حيث تستهلك الولايات المتحدة ربع إنتاج العالم من النفط (حوالي عشرين مليون برميل يوميا) ويأتي 13 إلى 18% منه من غرب إفريقيا ووسطها، ويتوقع مجلس الاستخبارات الوطني الأميركي أن هذا الرقم قد يصل إلى خمسة وعشرين بالمائة خلال العشر سنوات القادمة، وسيأتي في الأغلب من نيجيريا وانغولا والغابون وغينيا الاستوائية، حيث تنتج نيجيريا من النفط اليوم وبسبب الوضع المتأزم في الشرق الأوسط أكثر مما ينتج العراق في حين يصل إنتاج انغولا إلى نصف الكمية التي ينتجها العراق.

1 - Hocine Malti, les guerres de bush pour le pétrole. (www.algeria-watch.com) (21 mars 2008)

إن المبالغ المستثمرة في تجارة النفط ضخمة جدا حيث أنفقت الولايات المتحدة في العام 2003 حوالي 17.8 مليار دولار على النفط الإفريقي والرقم يمثل سبعين بالمائة من المشتريات الأميركية من إفريقيا.

إضافة لذلك ففي السنوات العشر الماضية استثمرت شركات النفط الأميركية 30 ــ 40 مليار دولار في عمليات نفطية لها في وسط إفريقيا وغربها، وهو استثمار تريد تلك الشركات حمايته وإذا تعرضت الإمدادات النفطية القادمة من نيجيريا أو انغولا إلى الانقطاع فلن يكون أمام الولايات المتحدة من بديل سوى الخليج العربي، وترتبط مائة ألف وظيفة في الولايات المتحدة بالنفط الإفريقي ويتمركز الجزء الأعظم من هذه الوظائف في تكساس، لويزيانا وكاليفورنيا، وسجلت معدات النفط والغاز الأميركية مبلغا وصل إلى 717.3 مليون دولار سنويا وهي تأتي ثانية في سجل الصادرات الأميركية لإفريقيا[1] .

انظر الشكل (14) ارتفاع احتياطات وإنتاج إفريقيا من حصة النفط في العالم.

Oil Production and Proved Reserves

	Proved Reserves (billions of barrels)			Production (thousand of barrels per day)		
	1994	2004	Change	1994	2004	Change
Africa	65	112	72%	7,004	9,264	32% Middle
East	662	734	11%	20,118	2,4571	22% Asia
	39	41	5%	7,184	7,928	10% Europe
	80	139	74%	13,657	17,583	29% Latin
America	82	101	23%	5,347	6,764	27% North
America	90	61	-32%	13,807	14,150	2% World
	1,018	1,189	17%	67,116	80,260	20%

Source: BP Global, "Statistical Review of World Energy 2005," June 14, 2005, at www. bp.com/genericsection.do?categoryId=92&contentId=7005893 (June 12, 2009).

وإضافة للنفط في مناطق من الجزائر وتشاد ومالي حتى شمال نيجيريا فانه من المهم الإشارة أن دولة النيجر تحتوي كميات هائلة من اليورانيوم في باطنها، حيث تعتبر ثالث مصدر لهذه المادة بعد استراليا وكندا وبنسبة 10% من الإنتاج العالمي من اليورانيوم،ويقدر الإنتاج السنوي منه بـــ3300 متر طن ويساهم بـــ 72% من مدا خيل البلاد .[2]

1 -Sandra T. Barnes, Global Flows: "Terror, Oil, and Strategic Philanthropy"*, African Studies Review*, Vol 48, Number 1 (April 2005) , p03

2- Anna Bednik, Bataille pour l'uranium au Niger, *Le Monde Diplomatique*-Juin 2008.

وتم اكتشاف هذا المعدن سنة 1957 قرب منطقة " أرليت Arlit" شمال النيجر ثم اكتشفت كميات أخرى في منطقة "أكوتا Akouta" ويتم استخراجه من طرف الشركة الفرنسية AREVA وبلغ سعره في الأسواق الدولية 136 دولار لـــ" البوند الواحد" [1]،

ويبدو أن قيمة اليورانيوم ودوره في بعض الصناعات النووية دفع بالنيجر لأن تكون محل منافسة بين كبريات الشركات العالمية للظفر باستثمارات في هذه المنطقة .

حيث دخلت الشركات الصينية الخط من خلال شركة "Sino Uraium "في محاولة كسر الاحتكار الفرنسي وحصلت في 2006 على عقد للتنقيب في منطقة اغاديز.[2]

كل هذه الموارد كانت سببا في إشعال نار المنافسة بين الدول الكبرى في المنطقة الساحلية الصحراوية وقد أثارت هذه الموارد نشوء حركات معارضة لنظام نيامي خصوصا في مناطق الطوارق وقد تعرضت هذه المنشآت الصناعية لهجمات متعددة من ذلك الهجوم الذي شنه مسلحون على القاعدة الفرنسية AREVA في منطقة "امورارن" في افريل 2007 واختطاف عدد من المهندسين الصينيين وقد دفعت هذه التطورات المتلاحقة بفرنسا بتكليف قوات فرنسية بحراسة هذه المنشآت في هذه المناطق المضطربة .[3]

والملاحظ أن اختراق المنطقة الساحلية الصحراوية وإفريقيا عموما شهد زخما كبيرا من بداية الألفية الجديدة حيث ترى الأطراف المتنافسة أن الإمكانيات الاقتصادية والطبيعية العذراء في القارة تمنح الفرصة للقوى الصاعدة لتعزيز مكانتها دوليا.

وتبرز في هذا الإطار فرنسا المستعمر السابق والذي يعتبر إفريقيا مكانا طبيعيا لممارسة النفوذ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية التي دخلت على الخط باسم نشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب وانضم لهذا السباق المحموم القوى الآسيوية الصاعدة ممثلة في الصين حيث لكل طرف وسائله و استراتيجياته لوضع موطئ قدم في المنطقة .

فرنسا تعتبر مناطق شمال وغرب إفريقيا متنفسا ثانيا بعد حوض المتوسط وتعرف فرنسا بانتهاج طرق يغلب عليها الطابع الدبلوماسي بأشكاله الكلاسيكية في بعض الأحيان، فمن القمم الفرنسية الإفريقية المشتركة إلى الشبكات الدبلوماسية المنتشرة في القارة وكذا الدور العسكري الفرنسي في دعم عمليات حفظ السلام والاستقرار.

---

1 - بوند واحد يساوي 843 غرام

2- Jeremy Keenan," Uranium Goes Critical in Niger: Tuareg Rebellions Threaten Sahelian Conflagration", *Review of African Political Economy*, 2006 ,p 466

3- Anna Bednik*, op.cit*, p 02

ثم هناك القمم الفرنسية الإفريقية التي اعتبرها الرئيس السنغالي ليوبارد سيدار سنغور" كومنولث فرنسي" حيث انعقدت أول قمة للفرانكفونية سنة 1973 بنيامي بمشاركة 06 دول والذي أصبح يقدر عدد أعضائها بحوالي 30 دولة .[1]

وتقيم فرنسا علاقات مع معظم دول القارة الإفريقية حيث تملك 45 سفارة من أصل 53 دولة إضافة لتلك الموجودة في المحيط الهندي، ويتواجد حوالي 115000 فرنسي في إفريقيا ما يمثل 10% من إجمالي المتواجدين عبر العالم وتأتي هذه الأرقام إذا اعتبرنا أن باريس تعتـــبر المانح الأول للقارة ضمن مجموعة السبع G7 بنسبة 55% [2].

على المستوى العسكري يتواجد حوالي 6000 جندي فرنسي موزعين بين جيبوتي، كوت افوار ,الغابون السنغال وتشاد حيث تساهم في مشروع تقوية القدرات الإفريقية في مجال دعم السلم RECAMP أين تم تكوين 1500 جندي إفريقي في هذا المشروع ، وقادت عددا من المناورات العسكرية مع دول القارة من ذلك عملية "Guidi Makha"بمشاركة 3500 عسكري متعدد الجنسيات.

وإضافة لذلك فالبعد الثقافي ظل حاضرا في أجندة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه إفريقيا من خلال انتشار 130 مركزا ثقافيا فرنسيا عبر القارة حيث يؤطر أكثر من 458000 طالب عبر مناطق مختلف داخل القارة .[3]

وإذا كان بعض المراقبين للوضع في إفريقيا أن واشنطن قد تستطيع بالاتفاق مع باريس على تقسيم كعكة المصالح في إفريقيا إلا أن هذه المعادلة قد تفشل مع المنافس الجديد القادم من آسيا.

حيث الصين بنسبة نموها الأولى عالميا تهدد باكتساح كل العالم طلبا لإشباع حاجاتها من الأسواق والموارد الأولية، وكانت إفريقيا في أحسن الأحوال هذا المكان المفضـــل باحتـــياطات مـــن النفط التي تـــقدر بـــ 1.68 تريليون برميل في الوقت الذي بلغت فيه الاستثمارات الصينية في عام 2007 ما يقارب 75 مليار دولار،حيث لم تكن في السابق تستورد إلا كميات قليلة ومع نهاية 2004 أصبحت ثاني مستهلك للنفط بـــ 5.46 مليون برميل يوميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية (19.7 مليون برميل/يوميا).[4]

ومع سنة 2007 تجاوز الاستهلاك الصيني للذهب الأسود عتبة 7.7 مليون برميل في اليوم أو ما يمثل 15% من الاستهلاك العالمي.

---

1 - J -E Pondi," La coopération Franco-africaine vue d'Afrique", *Revue Internationale et stratégique* 2002/1, n° 45, p 128

2 - *ibid*, p129

3 -*ibid*, p130

4 - Judith van de Looy ," Africa and China: A Strategic Partnership?", ASC Working Paper 67/2006*, African Studies entre Leiden*, The Netherlands, p 14 (http://afrika-tudiecentrum.nl/ Search/?query=mmem& Domain=ascleiden.nl&datastore =1&fields=&group1=www&start=30) (30/10/2009)

انظر الشكل (15): نمو الاستهلاك الصيني للنفط الإفريقي

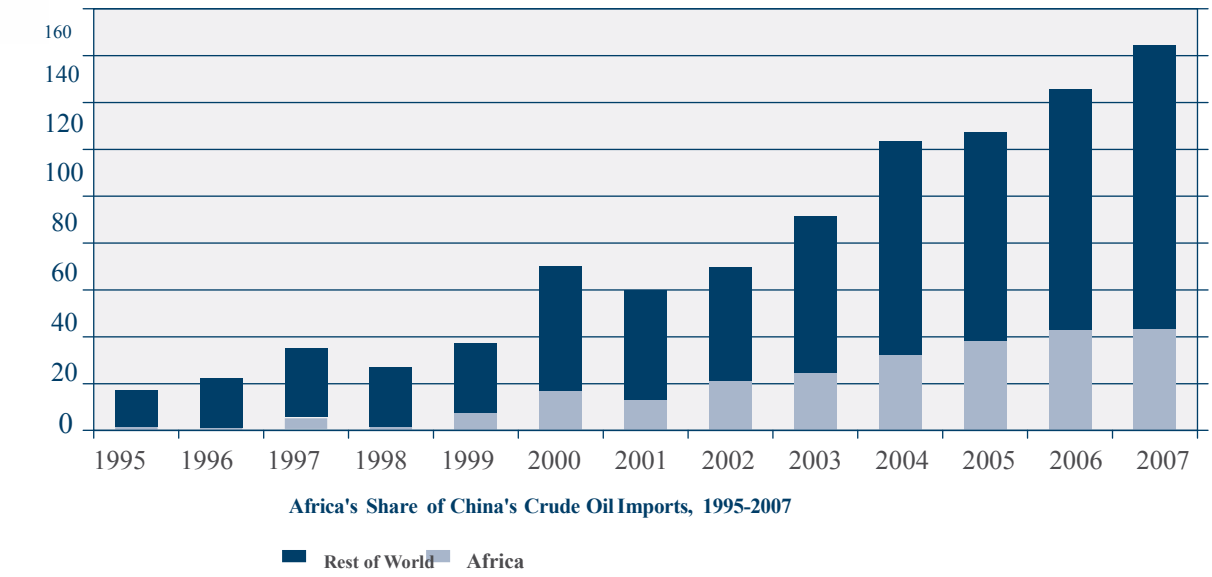

Source: HANY BESADA, The Implications of China's Ascendancy for Africa, CIGI WORKING PAPER, October 2008, (http://ssrn.com/abstract=1289787)

وتوجد الاستثمارات الصينية بكثرة في الغابون الجزائر نيجيريا والدول التي تزخر بإمكانات اقتصادية في ظل المدخل الصيني للمنطقة الذي يتعامل بمنطق اقتصادي بحت دون التطرق للجانب السياسي في الدول المعنية بالاستثمار عكس السياسة الفرنسية والأمريكية التي تعتمد سياسة المشروطية بربط الاستثمار بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان .

من اللافت حقا انتهاج الصين لدبلوماسية القمم على شاكلة النموذج الفرنسي حيث انعقدت القمة الصينية الإفريقية 2006 بمشاركة حوالي 50 رئيس دولة وحكومة وهو عدد لا يستهان به من منظور استراتيجي أين وعدت فيه بيجين بتقديم قروض للقارة بقيمة 2.3 مليار دولار وإمكانية وصولها لـــ 10 مليار دولار بنهاية 2009 .[1]

هذا فإنه يمكن القول أن رهان النفط كان حاضرا بقوة في تفسير السياسات الخارجية للقوى الكبرى تجاه إفريقيا وكثير من المحللين يوعزون تكثيف الولايات المتحدة الأمريكية لجهودها الدبلوماسية والعسكرية في المنطقة الإفريقية تارة باسم دعم التحول الديمقراطي وتارة أخرى باسم مكافحة الإرهاب في الساحل والقرن والإفريقي وهذا لكبح الاندفاع الصيني في كامل القارة الإفريقية من شمالها حتى جنوبها .

انظر الشكل (16): تطور التجارة الخارجية للصين مع إفريقيا

1 - ibid, p 11

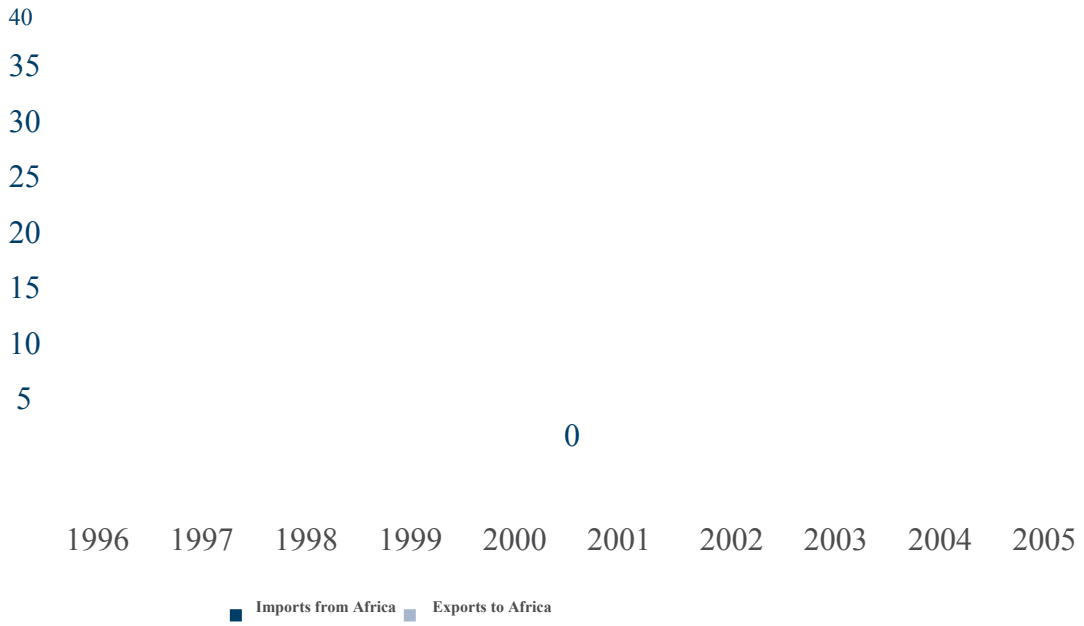

Source: HANY BESADA, The Implications of China's Ascendancy for Africa, CIGI WORKING PAPER, October 2008,(http://ssrn.com/abstract=1289787)

عموما فالحديث عن أخطار الإرهاب مثلا في منطقة الساحل شيء موجود ولكن المبالغة في تصوير الإرهاب شيء يستحق الرد عليه، فاستعماله من طرف أمريكا كمسوغ لتحقيق مصالحها لا ينكره أحد وهي تلجأ لكل الوسائل لتحقيق المكاسب الاقتصادية والسياسية للشعب الأمريكي وهذا من حقها في إطار لعبة الأمم،لكن من المهم التركيز على كيفية تصرف أنظمة المنطقة خصوصا في المنطقة الساحلية الصحراوية .

– فهل فعلا تستحق هذه الظاهرة لميزانيات ضخمة لمحاربتها ؟ وألم يكن جديرا بأنظمة المنطقة حشد هذه الأموال والجهود الدولية لمكافحة الفقر والنزاعات الداخلية والتدهور البيئي الذي يفوق ضحاياه سنويا بأضعاف المرات ضحايا الإرهاب ؟

– وبالمقابل ألا يمكن القول أن دول المنطقة سترتكب خطأ استراتيجيا كبيرا بربط أمنها القومي وسيادتها بظاهرة الإرهاب وهو في الواقع رهان مؤقت وزائل ؟

– ثم لماذا نذهب دائما خلف أعراض المرض ونترك معالجة أسبابه الحقيقة ؟

فعلا هي في الحقيقة أسئلة تفرض نفسها بقوة في نهاية هذا الموضوع خصوصا لدى التطرق لطبيعة المسار في صنع السياسة الخارجية بالنسبة لبعض الدول التي يهمها ما يجري في المنطقة الساحلية الصحراوية وعلى رأسها الجزائر كبلد محوري في المنطقة وتأثر أمنه في الجنوب قد يمتد لكامل شمال إفريقيا وحتى دول حوض المتوسط .

المبحث الرابع: الجزائر و التعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل والصحراء:المنظور الآخر.

المطلب الأول: إدراج منطقة الساحل والصحراء الإفريقية في الحملة الدولية للحرب ضد الإرهاب: هل هو رهان ناجح ؟

المطلب الثاني : ضرورة تدعيم التضامن المغاربي مع التعاون الإفريقي كخيار استراتيجي للأمن الجزائري .

المطلب الأول:إدراج منطقة الساحل والصحراء الإفريقية في الحملة الدولية للحرب ضد الإرهاب: هل هو رهان ناجح ؟

بعد الوقوف على أهم الأدبيات النظرية وما يقابلها على أرض الواقع بالنسبة لحجم التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الجزائري من منظور إفريقي وبصفة أدق في المنطقة الساحلية الصحراوية، فإنه من المهم الوقوف على بعض الرهانات وتأثيرها في إنشاء إطار تفسيري لرسم الخطوط العريضة واقتراح استراتيجيات لمعالجة المشاكل الموجودة في المنطقة .

حيث وفي سعي بعض أنظمة المنطقة ومن بينها الجزائر لتجاوز الإشكالات الأمنية وعلى رأسها الإرهاب والجريمة المنظمة وكذا الهجرة السرية وحتى نزاع الطوارق ساهمت في تأزيم الأوضاع الهشة أكثر، فإذا كانت هذه الظواهر تضر بأمن الأفراد والجماعات خصوصا في منطقة الحدود أين تقل الرقابة الحكومية، فالمقاربات المعتمدة في معالجة هذه الانكشافية في الأمن تجاوزت واختزلت الحلول في المستوى الأمني والعسكري فقط وكأن هذه الدول لم تع جيدا مفهوم الأمن الإنساني الذي تطرقنا إليه في الفصل الأول.

الفقر، المجاعة، اللاامن الغذائي، الشعور بالتهميش مصطلحات قد يكون لها وزن كبير في فهم حالة اللاامن في منطقة الساحل والصحراء وإفريقيا عموما.

وقد تعالت مؤخرا أصوات تعتقد أن التغلب على الإرهاب يأتي بتقليل مظاهر الفقر، واعتبر رئيس جنوب إفريقيا أثناء انعقاد الجمعية للأمم المتحدة سنة 2004 أن الدراسات الإستراتيجية التي ترى أن الإرهاب يعتبر أهم

التحديات والتهديدات للإنسانية منطق يمكن الرد عليه حيث يظهر الفقر والتخلف كأهم تحد للمجموعة الدولية، وهو الأمر الذي أكده مدير البنك العالمي حين اعتبر تقليل مخاطر الإرهاب يمر عبر بوابة معرفة أهم مصادر اللااستقرار في العالم حيث أن مليار شخص يساهم لوحده في 80 % من الإنتاج العالمي بينما 05 مليار شخص آخر يساهم بـــ 20% ثم أن هناك مليار فرد لا يستطيع الحصول على مياه نظيفة .

في نفس الإطار ألى غور يعتقد أن محور الشر Axes of Evil يتكون من الفقر، الجهل، الأمراض والتدهور البيئي ثم الفساد والاضطهاد السياسي وكبت الحريات كلها متغيرات تدفع الأفراد والجماعات للتعبير عن نفسها بطرق تناقض الطرق القانونية للدولة، وتثور جدلية في هذا الشأن حول علاقة الفقر مع الإرهاب والجريمة حيث يشكك عدد من الباحثين في هذه العلاقة .

فمثلا مشال رادي يعتبر أن الوقائع لا تؤكد فرضية ارتباط الإرهاب بالفقر فأسامة بن لادن يعتبر من الأثرياء ولكن هذه النتيجة يمكن تفنيدها من حيث أن الفقر والظلم داخل الدولة أو بين الجماعات المختلفة قـــد يجد متنفسا ومجالا للانتقام من خلال الأعمال الإرهابية .

وارتباطا بنفس المسالة انعقد مؤتمر دولي بأوسلو في سبتمبر 2003 اعتبر فيه خبراء في المعهد النرويجي للشؤون الدولية NUPI أن الفعل الإرهابي هو كنتيجة لمؤثرات سياسية وسيكولوجية واقتصادية ويمكن التمييز بين مستويين في تفسير الإرهاب، فأولا هناك مستوى الشروط القبلية أو الترسيبيةPreconditions Precipitants أين يتضمن هذا المستوى حالة الثقافة الديمقراطية السائدة، الحرية المدنية ودور القانون،الإيديولوجية المتطرفة ذات طبيعة دينية أو علمانية ثم التجربة التاريخية للعنف والعنف المضاد وأيضا الشرعية والمشروعية للنظام الحاكم من خلال أداء الفواعل الغير رسمية داخل هذه المجتمعات، وهذه المتغيرات تمهد للمستوى الاثني والمتمثل في رد الفعل الذي ينعكس بأسلوب عنيف غير شرعي مثل الإرهاب أو الجريمة.[1]

ثم هناك العنصر الثاني والمتمثل في الظروف المهيئة والمساعدة على نمو الفعل الإرهابي والمتعلقة أساسا بالبعد الاجتماعي والاقتصادي كالمستوى المعيشي، نسبة الفقر والبناء العرقي للمجموعات المختلفة.

وخلص هؤلاء الخبراء إلى أن الحد من ظواهر العنف الغير دولاتي في هذه الحالة يتوقف على الإصغاء الحذر لتظلمات ومطالب الأشخاص المتهمين بالإجرام بكل أنماطه والإرهاب، ومكافحة الإرهاب الحقيقية لا ينبغي أن تختصر في الوسائل الأمنية البحتة فدعم مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وتعزيز النظام الاثني والأخلاقي هي الأخرى لها دور مهم في هذا الشأن .

1 - Jakkie cilliers, *op cit*, p92

كما أن تزايد الضغوط والإكراه على الإرهابيين والمجرمين على سواء قد يدفعهم للتطرف أكثر في إيديولوجيتهم وقد صنف الخبراء في أوسلو عددا من الأسباب تعتبر مهمة لفهم وتلافي أسباب مظاهر العنف الغير منتظم من الإرهاب والجريمة المنظمة ويصلح أيضا إسقاطه على حالة الحرب والانقلاب والعصيان والأشكال الأخرى من العنف السياسي التي من الضروري وضع أنظمة إنذار مبكر لها في المناطق الحساسة تجاه هذه المؤثرات كما هو في المنطقة الساحل والصحراء الإفريقية .

ولا تعتبر هذه النتائج تبريرا للهجمات الإرهابية وصور العنف الأخرى فإذا كان البحث في شرعية هؤلاء الخارجين عن سلطة القانون أمر مهم، فمن جهة أخرى فإن استهداف المدنيين يعتبر أمرا مدانا وغير مقبول عند كل الشرائع والأديان مهما كانت الأسباب، وقد اعتبر الأمين السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" أن الإرهاب يظهر آليا لارتباطه بشروط اقتصادية وسياسية واجتماعية حيث وجود دول فاشلة، أنظمة تعسفية أو احتلال خارجي وما يتبعها من اختلال للأمن الإنساني فهذه تهيئ ظروفا مناسبة لنشوء كل أشكال التطرف.

من هنا يمكن القول بوجود علاقة قوية بين الفقر والإرهاب وليس حتما أن تكون هذه العلاقة بالضرورة حيث تمنح شروط الفقر المدقع واللاعدالة الاجتماعية الفرصة لنشوء الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة عندما تتعطل الظروف السياسية للتعبير السلمي.

وقد تغيرت اللغة المعتمدة في تلافي و فهم التهديدات الجديدة والمتشابكة من خلال تفعيل بعض الترتيبات الاقتصادية كجزء من الحملة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم وهذا ما تجلى في اعتبار الدول الفاشلة والحكومات الضعيفة تمثل تحديا أكبر يمكن أن ينتج أصنافا شتى من المخاطر الأخرى، ما يدفع بضرورة العمل على دعم المؤسسات السياسية والاقتصادية من خلال آلية المساعدات.[1]

ولعل هذا ما دفع التفكير الاستراتيجي في أوروبا وأمريكا لإعادة النظر في السياسات السابقة بإدراج سياسة بناء السلم بجانب الترتيبات الاخرى، وهذا ما قصده جيمس ترانب في عبارة " نحن نعطيهم حقهم أو ندفع الثمن".

زيادة على ذلك تعتبر منظمة" أوكسفام Oxfam" أن التركيز على محاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أبقى عددا كبير من سكان العالم عرضة للنزاعات المسلحة أكثر من قبل، حيث المجتمع الدولي يركز على ظاهرة الإرهاب ويتجاهل سقوط آلاف المدنيين بسبب الحروب والمجاعات التي هي أكثر إضرارا مما يتصور كثيرون عبر العالم.

---

1 - *ibid*, p 94

هذه الرؤية الجديدة انعكست ببعض التصورات على الاستجابة الإفريقية لرهان السلم والتعاون من خلال آليات تحرك الاتحاد الإفريقي الجديدة التي أخذت بالحسبان التحول العميق الذي مس مفهوم الأمن الوطني والدولي، حيث أصبح المطلوب توسيع حدود الأمن والسلم الجماعي فالمؤتمر من أجل الأمن والاستقرار والتعاون CSSDCA دعم الإشكالية الأمنية بإدخال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والفردانية في المعادلة الضرورية للوصول لنتيجة السلم والاستقرار الدائم في القارة وذلك من خلال بعض التغييرات المناسبة .

أولا، فالأمن ينبغي أن يأخذ بمعنى واسع بمجاميع العناصر العسكرية والسياسية والاقتصادية بطريقة تمكنه من تلبية الحاجيات الأساسية للفرد وحماية الهوية الثقافية والدينية وتقليص الفقر، وهذا يعني الذهاب لنموذج كلاوزفيتس بمنطق ادم سميث حيث الخدمة العامة واستهلاك الفرد لا يمنع استهلاك الآخرين .[1]

ثانيا، فحسب طبيعة الخدمة العامة تكون دون استثناء والاستهلاك بدون تنافس والأمن في هذا المستوى يكون من خلال بعد إقليمي أو عالمي.

هذا التصور قاد الولايات المتحدة للبحث عن مبادرة جماعية على المستوى الأمني مفرداته التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو نفس توجه مبادرة النيباد في إطار تجسيـــد الشروط الطـــويلة لتثبيت الاستقرار.

ثالثا، بالنظر لإقليمية التهديدات فمن المهم وضع الأمن عبر منظور عابر للأوطان تندمج فيه الأبعاد الجماعية والفردية وتغطي جميع مجالات الحياة اجتماعيا ويدعم صلاحية الإطار السياسي والاقتصادي للحكومة.[2]

غير أن هذه الصياغة من الناحية القانونية لإطار التنسيق الجماعي بين دول إفريقيا لم تترك بصمات واضحة على واقع الأوضاع المزرية والمضطربة حول مناطق القارة المختلفة، حيث تبرز الجهود الكبيرة والانشغالات الدائمة لمكافحة الإرهاب أكثر من أي تهديد أخر وكأن إفريقيا بقي لها غير مشكل الإرهاب فقط

إن الصورة حول واقع العلاقات الإفريقية وتعاملها مع الحرب الدولية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية فيه كثير من المغالطات والرهانات الخاسرة من جانب الدول الإفريقية المعنية بهذه الحرب خصوصا المنطقة الساحلية الصحراوية ودور الجزائر الذي يثير كثيرا من الجدل.

ففي الذكرى الأولى لأحداث سبتمبر 2001 التقى قادة رسميون أفارقة بالعاصمة الجزائرية بين 11 و12 سبتمبر 2002 واظهر هذا اللقاء التضامن الرمزي من إفريقيا تجاه الولايات المتحدة ومدها بكل الوسائل الإقليمية

1 -Chouala Yves Alexandre, " Puissance, résolution des conflits et sécurité collective à l'ère de l'Union africaine. Théorie et pratique", *Annuaire Français de Relations Internationales*, 2005, vol VI, p 302

2 -*ibid*., p303

المناسبة لمكافحة الإرهاب، غير أن حدود هذا التضامن والتنسيق بقيت مبهمة وغير واضحة المعالم حيث أضحت دبلوماسية الكواليس تطغى على الجانب الرسمي في كثير من الأحيان وهذا ما بدى على الموقف الجزائري حسب بعض المهتمين بشؤون المنطقة الساحلية الصحراوية .[1]

فالقول بإقحام المنطقة الساحلية في الحرب على الإرهاب فيه الكثير من المغامرة بمنطقة كانت تعد منذ سنوات قليلة من أكثر الأقاليم الجغرافية أمانا واستقرارا عبر العالم بتوافد سنوي لعدد كبير من السياح تأكيدا لحالة الأمن هناك.

ثم أن عدد ضحايا الحروب والنزاعات الداخلية – كما ذكرنا سابقا– لا يقارن البتة بضحايا الإرهاب في المنطقة،ثم كيف لدول مثل النيجر وتشاد وموريتانيا أن تشارك في هذه الحرب المشبوهة وهي غارقة في الكوارث البيئية وتجارة المخدرات والأمراض الفتاكة، فعندما يصدر مجلس الأمن قرار 1373 حول ضرورة التزام كل دول العالم بالمساعدة في محاربة الإرهاب فهل وفر مجلس الأمن مصادر الأمن الإنساني في هذه الدول حتى تفي بالتزاماتها ؟. [2]

ولماذا لم تتدخل المجموعة الدولية لإيقاف الأزمة الأمنية في البلاد التي خلفت أكثر من 200.000 قتيل وتحركت فقط بعد مقتل 3000 شخص في هجمات سبتمبر.

أما التركيز الأمريكي على منطقة الساحل واعتبارها كجبهة ثانية للحرب على الإرهاب وانخراط أنظمة المنطقة في هذه الحرب فيه الكثير من المجازفة بإعطاء مبرر لتواجد قوات خارجية في ارض المنطقة وما يمكن أن ينتج من حركات معارضة لهذا الوجود العسكري الأجنبي في هذه المناطق، فعلى حد تعبير نعوم تشومسكي فزيادة عدد المستنقعات يؤدي بالضرورة لخلق المزيد من البعوض المدمر.

أكثر من ذلك عدد من المهتمين يشكك في النوايا الأمريكية من خلال توظيف مكافحة الإرهاب في المنطقة الساحلية الصحراوية خاصة مع حوادث اختطاف السياح في المناطق الصحراوية من جنوب الجزائر والفرار بهم نحو شمال مالي والنيجر، وكانت البداية من اختطاف السياح السويسريين بين منطقة عين صالح وتمنراست أين أطلق سراحهم بعد مدة دون تفاصيل كثيرة عن الجماعة الخاطفة وكيفية تحريرهم في أكتوبر 2002، ثم اختطاف السياح الألمان فيما بعد وتضارب المعلومات حول طريق اختطافهم ثم تحريرهم بالقوة العسكرية أم مقابل دفع فدية بقيمة خمسة مليون أورو؟

1-ibid,p305

2 -Stefan Mair , *op.cit* , p110

من الصعوبة على أي باحث يتوخى الحقيقة العلمية أن يصل لأعماق معرفة كل الحوادث خصوصا تلك التي تتسم بالضبابية والاعتماد على وسائل الإعلام كمرجع في استقاء المعلومة والذي قد يقود لزيادة الغموض كما هو في حالة قضية الرهائن الأوربيين الذي اختطفوا في الصحراء الجزائرية.

غير أنه بإعمال بعض المنطق يمكن الرد على الذين يراهنون بتحول المنطقة الساحلية الصحراوية لأفغانستان ثانية وهذا ما تبحث عنه القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة كغطاء لتمرير بعض الاستراتيجيات المتعلقة أساسا بالبعد الاقتصادي للمنطقة .

لذا فمن المهم القول أن عملية الاختطاف كانت في بداية الأمر في أكثر المناطق أمنا و لم تشهد سابقا مثل هذه الحوادث حتى في ظل وصول نزاع الطوارق بالمنطقة لأعلى مستويات الاحتقان، حيث هذه المناطق التي ينتشر فيها شعب الطوارق يدين غالبية سكانه بالمذهب الطرقي الصوفي الذي يتعارض جملة وتفصيلا مع المنهج السلفي الوهابي الذي تعتقد الأنظمة الغربية أنه وراء التطرف وممارسة الإرهاب من قبل أتباعه المفترضين.

و كانت السلطات الجزائرية تتهم في الغالب قبل ظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال على المسرح الصحراوي جماعة "بلمختار" وراء تدهور حالة اللاامن في منتصف تسعينات القرن الماضي ، حيث قاد عددا من العمليات ضد منشآت نفطية ومراكز لدرك الحدود في سنة 1998، ما دفع الجيش الجزائري بحلول 1999 لأن يمشط المناطق التي كان ينشط فيها، وهو الذي دفع جماعته – حسب مصدر استخباراتي – لنقل نشاطاته غير الشرعية لمناطق في عمق الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى أين تقاطعت تجارته الغير رسمية مع تجار الأسلـــحة ومهربي المخدرات وحتى مع شبكات تهريب المهاجرين السريين.

هذه التجارة أدرت على "بلمختار" بملايين الدولارات سنويا وأصبح من كبار أباطرة هذه النشاطات المشبوهة التي تشك سلطات المنطقة وعلى رأسها الجزائر بالشراكة بين الإرهاب وباقي الجماعات الإجرامية الأخرى، ويأتي ضبط الجمارك الجزائرية لكمية كبيرة من المخدرات تزن 50 قنطارا على مستوى ميناء الجزائر في أفريل 2009 كانت موجهة نحو أوروبا اهم المتورطون فيها بوجود صلات مع تنظيم القاعدة والموارد التي كان سيحصل عليها من وراء هذه الصفقة كانت ستوجه لشراء الأسلحة لفائدة الجماعات الإرهابية في المنطقة الساحلية ، ثم هناك مصادر إعلامية في الجزائر تؤكد أن تنامي عمليات التهريب المتزايدة عبر الحدود الشرقية للجزائر يصب في خزينة تموين عصابات الإجرام المختلفة .

وفي هذا الصدد هناك من يربط بين تمرد الطوارق عبر ربوع الصحراء الكبرى وانتشار الحركات الإرهابية ومنظمات الجريمة المنظمة انطلاقا من مبدأ "عش ودع غيرك يعش live and let other live" غير أنه ينبغي الإشارة

أن من مصلحة الطوارق أن تكون الأقاليم الصحراوية مناطق آمنة لقطاع السياحة لأنها تمثل مصدر مهم لحياتهم من عائدات الأجانب الذين تعودوا القدوم للمنطقة كل سنة، وربما هذا المنطق قد يكون مفيدا للقول أن انخراط الطوارق في عمليات التهريب سواء الأشخاص أو المخدرات يمكن تقبله، لكن اتهام الطوارق بالضلوع في عمليات إرهابية بالمنطقة الساحلية من خلال توفير مخيمات تنيري كمراكز تدريب للجماعات الإرهابية وهي الفرضية التي يسوقها نظامي باماكو و نيامي وحتى الولايات المتحدة فرضية تجانب الحقيقة بعض الشيء[1].

ففكرة ارتباط الطوارق بالجماعات الإرهابية المنتشرة في المنطقة فندها المسؤول عن التحالف الديمقراطي لـــ 23 ماي من أجل التغيير بقوله: " نحن نقاتل من أجل توفير شروط الحياة ".[2]

فالفرضية الأمريكية والتي صاغتها الولايات المتحدة حول المنطقة وربطها بالحرب الدولية على الإرهاب تنطلق من "نظرية الموز Bannana Theory " التي تخيلها بعض القادة العسكريين في الجيش الأمريكي والتي مفادها بقدرة عناصر من حركة طالبان وتنظيم القاعـــدة على الانسياب والتسرب باتجاه إفريقيا كنتيجـــة التضـــييق العسكري الذي يمارسه الحلف الأطلسي والولايات المتحدة في أفغانستان من خلال وسط آسيا نحو القرن الإفريقي ثم السودان لتنتشر هذه الجماعات عبر تشاد ومالي والنيجر وصولا لموريتانيا أين تلتقي مع الجماعات الإرهابية الناشطة على المستوى المغاربي[3].

من ثم يصبح الإرهاب على الأبواب الجنوبية للقارة الأوربية، هذه المقاربة تقصد بها أمريكا توجيه رسائل ضمنية للأوروبيين تحمل الدعاية الإيديولوجية لتفهم التوغل الأمريكي في المنطقة الصحراوية الغنية بالموارد الطبيعية و الطاقوية تحت حجة التهديد المشترك من البربرية الجديدة القادمة من الجنوب وهذا ما خلصت إليه مجموعة التفكير Group Think ومقرها القيادة الأوروبية تحت إشراف الجنرال جيف كوهلر Jeff Köhler.[4]

من الواضح أن أمريكا عازمة على عسكرة القارة الإفريقية بكاملها باسم مكافحة الإرهاب كهدف رسمي وتأمين منابع النفط كهدف استراتيجي، و في الوقت الراهن تربط مناطق المغرب والساحل الأفريقي بالمزاعم الخاصة بأن المسئولين عن تفجيرات مدريد والدار البيضاء ينتسبون لمجموعات" القاعدة "في هذه المناطق، وبينما تعرب الولايات المتحدة عن قلقها من الإرهاب في المنطقة كان يتزايد سابقا النقد الموجه لإدارة الرئيس الأمريكي

1 -Jeremy Keenan," The Banana Theory of Terrorism:Alternative Truths and the Collapse of the 'Second' (Saharan) Front in the War on Terror", *Journal of Contemporary African Studies*, 25, 1, Jan. 2007, p38

2 -Baz Lecocq and Paul Schrijver, "The War on Terror in a Haze of Dust: Potholes and Pitfalls on the Saharan Front", *Journal of Contemporary African Studies,* 25, 1, Jan. 2007, p 141

2- Stefan Mair, *op.cit*, p 109.

4- *ibid*., p43

جورج دبليو بوش بأن استمرار المساعي الأمريكية من أجل السيطرة على مصادر الطاقة هي السبب الأساسي للاهتمام الأمريكي بهذه المناطق.

في هذا الإطار أشارت مجلة الايكونوميست البريطانية في خريف 2002 إلى أن" النفط هو الغاية الأمريكية الوحيدة في أفريقيا وأن ما يروج عن تهديدات القاعدة وغيرها مبالغة لا تستند إلى أساس أو معطيات معترف بها."

ونشرت" آسيا تايمز أون لاين "حوارا مع المحلل الأمني الأمريكي مايكل كلير، مؤلف كتاب" حروب مصادر الثروة"، حذر فيه من التورط الأمريكي المحتمل في أفريقيا، وفي رده على سؤال عن الهدف الأمريكي التالي الغني بالنفط بعد العراق، أجاب" كلير:"أرى أن أفريقيا ستكون هي الهدف، ستندلع الحرب هناك[1]."

وهذا ما تبين من خلال" تقرير تشيني Cheny Report" الذي توقع أن ترتفع نسبة التبعية للنفط الإفريقي نحو 25% بحلول 2015، و قد يكون صحيحا إذا اعتبرنا أن الجزائر قد غضت الطرف أحيانا عن قيام تنسيق مع الجيش الأمريكي في ملاحقة بعض الجماعات توصف بالمتشددة في مناطق الصحراء الكبرى ويفسر هذا الموقف الجزائري بمحاولة خروج الجيش الجزائري من حالة الحصـــار الـــدولي الغير معلنـــة منذ بداية الأزمة الأمنية في تسعينات القرن الماضي وتحسن العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ وصول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لسدة الحكم وقيامه بزيارة لواشنطن منتصف جويلية 2001 .

ويعتقد جرمي كينان مدير برنامج الدراسات حول الصحراء ومقره بواشنطن أنه رغم إعلان الجزائر الرسمي أكثر من مرة رفضها استضافتها لقواعد عسكرية أمريكية على أراضيها في إطار مشروع الافريكوم إلا أن التنسيق والتعاون الاستخباراتي بين الجزائر والولايات المتحدة بلغ أشواطا مهمة وسط تكتم وتستر كبير من قبل السلطات المحلية هناك .

غير أنه يمكن القول ورغم لغة الكواليس التي تسود المنطقة ككل فإن التعاون بقي موجودا بهدف حماية المنشآت النفطية وهي سياسة أمريكية في المنطقة من الجزائر حتى نيجيريا وموريتانيا وخليج غينيا والغابون حيث تتركز كبريات الشركات النفطية الأمريكية مثل اكسون، شيفرون، تكساكو، انادركو وهاليبرتون، وغيرها من الشركات التي تتحرك أينما كان النفط عبر العالم .[2]

إذن وبغض النظر عن صحة هذه المعلومات التي غالبا ما تفند من طرف السلطات الرسمية في الجزائر والتي تتناولها وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى ، وهذا ما يلح ضرورة التأني والحذر في التعامل مع بعض الملفات

---

1 -حسن المصدق، **الاسم السري للعبودية ذراع التدخل والاحتلال و النهب والهيمنة ..افريكوم** ،العرب الأسبوعي، 24 ماي 2008 ،ص 09

2 - Jeremy Keenan, *op.cit*, 42

الحساسة في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية حيث الأمن الجزائري يصبح مرنا أكثر تجاه التأثيرات القادمة،والتعامل مع هذا النسيج الملغم على حد تعبير جيمس بيرتون يتطلب درجة عالية من الإدراك المعمق والفهم الدقيق لما يدور في الحدود الجنوبية .

حيث أصبحت الأمور مرتبطة بشكل غير مسبوق فنجاح الانقلاب العسكري في موريتانيا على نظام "معاوية ولد الطايع" اتبعه اندلاع تمرد جديد في النيجر سبتمبر 2004 ثم انتقلت عدوى هذا التمرد إلى مالي في ماي 2006 وكان قبل هذا نشوب أعمال عنف وفوضى في تمنراست جويلية 2005 ثم بعد ذلك أحداث "بريان" في غرداية و وأحداث "تيتروتين" بتمنراست افريل 2009 التي ربطتها السلطات الجزائرية بأجندة إقليمية تحاول إثارة القلاقل في الجنوب الجزائري للوصول لغايات معينة قد تشعل المنطقة بأكملها .

إذن كلها معطيات تدفع للعمل والتحرك المتوازن والنظر إلى مجريات الأمور في المنطقة بنوع من الذكاء وعدم الانجرار نحو سيناريوهات قد ترهن امن المنطقة الساحلية الصحراوية ككل مثلما حدث مع دول الخليج ويبقى الحل الأول من منظورنا هو غلق أي منفذ للتدخل الخارجي وفتح أبواب التنسيق والتضامن الأفروعربي أمنيا واقتصاديا وفي جميع المجالات حسب الإمكانات المتاحة عند كل طرف.

المطلب الثاني:ضرورة تدعيم التضامن المغاربي مع التعاون الإفريقي كخيار استراتيجي للأمن الجزائري.

إن التوجسات والمخاوف الأمنية ينبغي أن تدفع النخب السياسية في منطقة الساحل الإفريقي إلى إدراك أن الإرهاب والجريمة المنظمة ثم تمرد الطوارق وتفاقم المشكل البيئي هي تحديات حقيقية تطرح بحدة ومعالجتها يستدعي تظافر الجهود الإقليمية في بعض الأحيان، والتي هي اقرب لفهم الظاهرة من منظور محلي خاص دون الرجوع والاستعانة بأطراف خارجية مثل التعامل مع قضية الإرهاب في المنطقة وعدم رؤية التحديات المطروحة في المنطقة من منظار أطراف خارجة عن الإقليم وإفريقيا ككل.

فالمطلوب إذن من الجزائر ودول المغرب العربي عموما العمل على ترسيخ علاقاتها الإفريقية بشكل عام والعلاقات المغاربية - الإفريقية بشكل خاص بتطوير وإرساء أطر التعاون الشامل، أخذا في الاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على المنطقة والعالم وعلى العلاقات الدولية وعلى المصالح الإفريقية والجزائرية المشتركة،والعمل على خلق منهج لتوسيع مجالات التعاون ووضع البرامج والآليات لتنفيذ هذا التعاون لتصبح هذه الشراكة في المنطقة الإفريقية شراكة تحافظ على المصالح المشتركة وهو ما يقود لتدارس السبل الكفيلة لتعزيز التعاون والعلاقات بين الفضائين المغاربي من ناحية والإفريقي من ناحية أخرى .

زيادة على ذلك يصبح من المهم العمل عل ضرورة مراجعة الأسس والأهداف والآليات التي تنظم هذه العلاقة والارتقاء بها إلى مرحلة إقامة شراكة فاعلة عبر مناهج ومسارات متكاملة ثنائية وجهوية، حيث أن هذا التعاون مابين حكومي يعد إطارا ملائما لدفع التعاون وتحقيق حالة من التوازن الإقليمي والشراكة المتضامنة، في خضم المسار الاندماجي الذي تشهده القارة الإفريقية من خلال المجموعات الجهوية ضمن الاتحاد الإفريقي[1] .

لذا فالدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر والمغرب مدعوة إلى تسريع استكمال بناء الاتحاد المغاربي وتفعيل مؤسساته وهياكله بما يضيف نجاعة أكبر على التعاون والشراكة المغاربية الإفريقية على مستوى المنطقة الساحلية الصحراوية حيث حالة اللاامن فيها ستعود بالسلب على كل دول شمال إفريقيا دون استثناء إيمانا بحتمية المصير المشترك وترابط المصالح بين شعوب المنطقة وهذا ما قصده الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بقوله "...بات الصوت الوحيد غير مسموع، والطرف المنفرد غير مستساغ، والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتعددة غير مجد، وإنما هي تكتلات إقليمية ودولية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح " .

وهذا ما يلح على دول المغرب العربي والأفارقة مواجهة تحدي الأمن والاستقرار من ناحية وتحدي التنمية من ناحية أخرى، إلا أن هذا التصور في الحقيقة يعيد التساؤل حول ما إذا كان اتحاد المغرب العربي في صيغته الحالية يعكس نظرة مغاربية منسجمة وما إذا كان الاتحاد قابلا للانتعاش أم لا، ومـــا يؤكد على حتمية بلورة إستراتيجية للمصالح الإفريقية العربية المشتركة في المنطقة الساحلية هو مواجهة الاهتمام المتزايد بدول القارة الإفريقية من طرف الدول الكبرى، وأهمية إعطاء الأولوية في هذه الإستراتيجية لمسائل جوهرية أهمها الأمن ومكافحة الإرهاب والعمل على تعزيز التنمية عبر الاستثمار من خلال توسيع رقعة الشركاء ورفض الاحتكار من طرف دول الغربية.

إن أهمية البعد الاستراتيجي في العلاقات المغاربية - الإفريقية يتطّلب إعادة صياغة هذه العلاقة وتطويرها وتجديدها والبدء خاصة بمصالحة المغاربيين مع ذاتهم أولا، ففشل المشروع المغاربي لعب دورا مفصليا في استعصاء بناء علاقات متوازنة فعالة وعقلانية مع دول الجوار ومنها الجوار الإفريقي على أهمية أن يتأسس المشروع المغاربي على دعامات متكاملة ومتداخلة وذلك قبل المرور إلى محاولة التعريف بمن هو العربي ومن هو الإفريقي، وما إذا

---

[1] محمد مالكي ،نحو رؤية إستراتيجية للعلاقات المغاربية – الافريقية ،(ورقة بحث قدمت في الندوة السنوية السابعة ، **المغرب العربي في مفترق الشراكات حول: التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته** ، مركز جامعة الدول العربية ، تونس ، 15 افريل 2008) ، ص 47

كان بالإمكان الفصل بينهما وفق التعليمات المتداولة والمصطلحات النمطية السائدة في الكتابات العالمية عن إفريقيا [1].

زيادة على ذلك فالمدخل الأنسب لتفعيل التعاون المغاربي – الإفريقي يتمّثل في ضمان الحد الأدنى من مقومات الأمن الإنساني ويكون ذلك عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار مما يؤسس لتنمية العلاقات السياسية بين الفضائين وتحقيق الاندماج القاري المنشود،إضافة إلى تدارس الجانبين لاحتياجاتهما وإمكانياتهما وتجاربهما في مختلف مجالات التعاون مع العمل على تركيز مشاريع طموحة في مجال البنية الأساسية مثل النقل بكافة أنواعه والمواصلات وتوفير حوافز الاستثمار بما يعزز الروابط ويساهم بصفة حيوية في خلق أرضية ملائمة لانطلاقة جديدة لعلاقات التعاون والشراكة تضمن تيسير تنقل البضائع والخدمات ورؤوس الأموال وتبادل الخبرات والتجارب.

ومما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي له دور فعال في حل مختلف المشاكل التي تعاني منها المنطقة،فالإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها من الناحية الاقتصادية تنطلق في البداية في تنمية الجنوب الجزائري الكبير بإقامة المشاريع الكبرى والهياكل القاعدية كالمطارات والطرق وتشجيع السياحة وهذا كبديل واستجابة لظاهرة التهريب والجريمة التي اضطرت بعض السكان لممارستها الظروف المزرية وحالة العزلة التي يعيشها هؤلاء في المناطق البعيدة كأحد مظاهر اللا امن الإنساني في مناطق داخل الجزائر.

ولهذا فليس غريبا أن تزداد هذه الحالة سوءا كلما اتجهنا جنوبا صوبا عمق الصحراء في مالي والنيجر وباقي أرجاء المنطقة، وهو ما يحتم على الجزائر إن أرادت تعزيز أمنها أن توسع مشاريعها الاستثمارية في هذه المناطق كطريق أنسب لضمان استقرار المناطق الشمالية في كل من مالي والنيجر حيث يصبح وجود مستوى اقتصادي مرادفا لعدم هجرة السكان وتراجع التهريب والجريمة .

وتجدر الملاحظة في هذا المضمار أن حجم المبادلات التجارية الحالية بين الجزائر والدول المغاربية الأخرى على العموم مع الجانب الإفريقي ضئيل مقارنة بالتبادل التجاري القائم مع الفضاءات والتكتلات الإقليمية الأخرى.

ويوّفر برنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إطارا ملائما لتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع بهدف التشجيع على الاندماج بين بلدان القارة من الواقع، حيث برنامج النيباد يرى أنه من خلال انجاز المشاريع الكبرى الرامية يمكن تحقيق الاندماج الجهوي وصولا إلى الاندماج القاري.

---

1 –نفس المرجع ، ص 50

كذلك، فان دفع التعاون الفّني والتقني بين الدول المغاربية ونظيرتها الإفريقية يكتسي أهمية بالغة في تعزيز علاقات التعاون والتأسيس لشراكة متضامنة بعيدة المدى باعتباره يركز على تنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها وباعتبار حاجة الدول الإفريقية لمثل هذا التعاون في عديد المجالات[1].

وانطلاقا من تلازم الأبعاد التنموية والأمنية فانّه من المهم بذل المزيد من الجهود المشتركة للقضاء على بؤر التوّتر في إفريقيا والمساعدة على فض النزاعات التي ما فتئت تستنزف طاقات عديد الدول الإفريقية وتبدد ثرواتها وإمكانياتها حتى تلتفت شعوبها إلى البناء وتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بأوضاعها.

لعل مجمل الكلام يدور حول مصطلح "تنويع الشراكات" وما على الجزائر وباقي الدول المغاربية إلى أن تدرك أهمية إعادة صياغة واعتبار المنطقة الساحلية الصحراوية كبعد استراتيجي مثل البعد المتوسطي، وكما علق احد السياسيين أن إفريقيا لا تصبح ضمن دائرة اهتمام المغاربة إلا حين يكونوا في حاجة إليها، وأنها تدخل مدار الإهمال عندما لا تضطرهم ظروفهم على الانفتاح عليها .

ولعل الواقع يؤكد هذه الحقيقة، ولتوضيح هذه الصورة نشير إلى أن العرب والأفارقة الذي ينضوون تحت فضاء مشترك واحد ويتمتعون بالكثير من الامتيازات والمصالح لدى كل طرف وتهم الطرف الآخر فان حجم التعاون بين المجموعتين بينهما لا يكاد يذكر مقارنة بحجم التعاون لكل منهما مع الدول الأخرى[2] .

بل أن الواقع المأسوي يشير إلى أن هناك العديد من الموارد التي يمتلكها طرف ويحتاجها الطرف الآخر، يقوم باستيرادها عن طريق طرف ثالث، بل أن القارة الإفريقية وبما تملكه من موارد طبيعية تجعلها ضمن أغنى القارات، هي هدف بدأ العمل على الاستحواذ عليه واحتكاره من الدول الأخرى التي تعمل لاختراق المنطقة الساحلية والقارة عموما اقتصاديا وثقافيا وغيرها تهدف إلى التواجد في دول القارة الإفريقية لتسخير إمكانياتها لمصلحة هذه الدول في غياب عربي .

وبالرغم مما نشاهده هذه الأيام من تسابق أجنبي يبدأ من الولايات المتحدة ولا ينتهي عند دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان والهند بل حتى فيتنام مع غياب عربي يبعث على الاستغراب ويخلق الشعور بالإحباط يزيده ما يلمسه كل مراقب من نشاط إسرائيلي واضح في المنطقة خاصة في مجال العون الفني الذي استطاعت إسرائيل عن طريقه بناء إطارات كاملة في الدول الإفريقية في مختلف المجالات تروج لسياستها .أن هذا الوضع

---

[1] – نفس المرجع ، ص 52

2 - مرجع سبق ذكره، ص 53

السلبي الذي اشرنا إليه يعود في أحد أسبابه الرئيسية إلى عدم إدراك عدد من الدول المغاربية خصوصا منها المغرب والجزائر منها لأهمية العلاقات مع دول المنطقة وبناء تعاون معها .

وتعتبر إستراتيجية تحديد الأولويات أن النخب السياسية في بلدان المغرب العربي باستثناء ليبيا بعض الشيء لم تصل إلى إدراك حقيقة البعد الإفريقي لأمنها القومي، وأن على الرغم من بنية العلاقات الثنائية والتواجد الفعلي للدول المغاربية داخل منظمة الوحدة الإفريقية قبل أن تتحول إلى الإتحاد الإفريقي، فإن العلاقات البينية نفسها لم تُدرك عتبَة ما وصلت إليه نظيراتها في مناطق أخرى من العالم، وهناك من يحتج على الصعوبات التي تعترض العلاقة الضرورية والمطلوبة بين بلاد المغرب وإفريقيا، والتي يوعز جزء يسير منها إلى المعوقات الكامنة في قسوة الطبيعة، وتواضع البنيات التحتية وموجات القلاقل التي استبدت بمساحة كبيرة من المنطقة الإفريقية وهذا أمر صحيح وعلى قدر من الواقعية، لكن ألم نخترق الصين القادمة من آسيا جدران هذه القساوة وهي الآن سائرة في طريق تنمية قدراتها الاستثمارية بزيادة أزعجت منافسيها الدوليين في أوروبا والغرب.

عمومًا والحال أن الجار الجزائر مثلها مثل دول شمال إفريقيا ولت ظهرها نحو أوربا أو غيرها من المناطق،وهي محدودة، ليستحضر اسم إفريقيا عند المناسبة أو حين يشتد نزاع على حدودها، أو تفتك بشعوبها آفُة.

إن الرؤية الجديدة المنشودة في العلاقة بين الجزائر مع دول وشعوب المنطقة لا تنهض وتستقيم وتغدو قابلًة لإدراك النجاعة والكفاية، إلا إذا أسست على القطيعة مع هذا النمط من التفكير، صحيح أن ثمة في المنطقة مشاكل دقيقة ومستعصية أو على الأقل تحتاج إلى مجهودات وإمكانيات هائلة قد لا يكون في إمكان البلاد المغاربية التغلب عليها لكن بمستطاع هذه الأخيرة هندسَة الأولويات وحسن اختيار الوسائل في رسم رؤية جديدة في علاقاتها بالمنطقة وإفريقيا عامة .

ولن يتأتى ذلك دون تشكل وعي فعلي يضع العلاقة مع إفريقيا منزلة لا تقل أهمية عن القضايا المصيرية الكبرى للجزائر ومنطقة المغرب العربي ككل .

كما أنه لا يمكن الحديث عن التعاون الاقتصادي والتجاري المغاربي الإفريقي دون الإشارة إلى التعاون في المجال الأمني باعتبار ترابط المصالح الأمنية بين الطرفين وضرورة توّفر الاستقرار والأمان لتنفيذ المشاريع التنموية المشتركة وتركيز الاستثمارات وتنشيط دورة تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والبضائع بين الدول المعنية.

حيث أضحى الاقتصاد والأمن وجهان لعملة واحدة عنوانها التنمية والاستقرار، فعلى الدول المعنية بمجريات الأمور في المنطقة الساحلية الإفريقية وعلى رأسها الجزائر ربط الإجراءات الاقتصادية بأخرى عسكرية

تتمثل في تقوية الروابط العسكرية مع جيوش هذه الدول، وكأن تقوم الجزائر بتدريب أفراد قوات هذه الدول،والتفكير في إنشاء قوة عسكرية مشتركة في المنطقة تهدف للحفاظ على الأمن وهو مشروع تسعى الجزائر حاليا لأن يصبح حقيقة لقطع الطريق أمام تواجد خارجي في المنطقة .[1]

فضمان ولاء جيوش هذه الدول معناه ضمان عدم قمع الأقليات الموجودة في المنطقة (الطوارق) وتنسيق فعال ودائم للإدارة المشتركة لمختلف التهديدات التي يمكن أن تثير الأمن الإقليمي ككل .

إن تعزيز دور الاتحاد الإفريقي في تذليل الأزمات عبر محافظة السلم والأمن وكذا التعاون والتنسيق بين دوله لمكافحة الإرهاب التي قننتها اتفاقية 1999 في قمة الجزائر، خطوات هامة من شأنها أن تسهم أيما إسهام في حفظ الأمن والسلم والاستغناء عن قبول تدخل قوات أجنبية عن القارة وهي التي لا تجدي نفعا لنا لاختلاف الرؤى حول المصالح بل للتناقض بينها في غالب الأحيان كما أن الأمن يتعزز كذلك بفضل دفع عجلة الاستثمار والتنمية .

إن الجزائر وشمال إفريقيا همزة وصل وساحة ربط بين أوروبا وإفريقيا إلا أننا نلاحظ أن العلاقات مع كل من القارتين، علاقات جّلها ثنائية بين كل من البلدان الخمسة والبلدان الأوروبية والإفريقية، و لم ترق إلى درجة العلاقات بين المنظمات الإقليمية وعبر برامج جماعية.

فلوتم مثلا إنجازًا من قبيل طريق سيار يربط الفضاءين المغاربي انطلاقا من الجزائر أو ليبيا نحو الفضاء الإفريقي غربًا، أو خط بحري يوصل المرافئ المغاربية بغيرها من الدول الإفريقية المطلة على البحر فإنه سيشكل دون شك ثورة حقيقية في إعادة بناء العلاقة المغاربية الإفريقية، نسوق هذا المثال من عشرات الأمثلة التي بمقدرة الأنظمة المغاربية الاجتهاد في هندستها والتكاتف من أجل إنجازها، سيما وأن هناك دولا داخل الفضاءين منتجة للنفط ومشتقاته من قبيل الجزائر، ليبيا، ونيجيريا، قادرة على المساهمة في الاستثمار في مثل هذه المشاريع الكبرى، إن تحققت لديها إرادة الفعل بيد أن الواقع يدل على محدودية تجذُّر ثقافة العمل المشترك المنتِج للخيرات في المحيطين المغاربي والإفريقي. [2]

إن القول بضرورة صياغة الرؤية الجديدة للعلاقات الجزائرية مع دول المنطقة الساحلية الصحراوية يطرح إشكاليَة الكلفة المطلوبة في تحقيق التعاون الأمثل مع المحيط الإفريقي فكل قرار تاريخي يحتاج إلى ثمن، تساهم

---

[1] – نفس المرجع ، ص 55

[2] – مرجع سبق ذكره، ص 57

الإمكانيات المادية دون شك في بنائه لكن يستلزم أولا وبالضرورة إرادًة سياسيًة واعية تنظر لأهمية العمق الإفريقي بشكل لا يقل عن أهمية البعد المتوسطي للأمن الجزائري .

خاتمة

ختاما نقول إن تطور مفهوم الأمن لعالم ما بعد الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر يدفع الدول إلى مواكبة التغيرات التي حدثت في الشؤون الدولية وذلك بهدف الحفاظ على أمنها القومي، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التحليل والنظر بدقة لكل الخيارات والاستراتيجيات المتاحة أمام صانع القرار تجاه المستجدات والمشاكل سواء تلك التقليدية أم ذات النمط الغير التقليدي.

فالجزائر وبموقعها الاستراتيجي أصبحت مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمراجعة علاقتها مع دول الجوار خصوصا في الجناح الجنوبي حيث المشاكل والتهديدات التي تعانيها منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى تتفاقم بشكل لافت ومخيف دون اهتمام كبير من النخبة الحاكمة في الجزائر التي لا تتحرك إلا في إطار ردود الفعل، وبإجراءات أقل ما يقال أنها ناقصة ولا تكف لنزع فتيل هذا البرميل القابل للانفجار في أي وقت خصوصا مع وجود أطراف إقليمية وأجنبية تغذي هذا الفتيل.

إن البوصلة الإستراتيجية للأمن الجزائري تتجه في الغالب نحو الضفة الشمالية للمتوسط رغم أنها لا تعاني مشاكل كبيرة بالمقارنة مع العمق الإفريقي للبلاد وما تشهده من تفاعلات حيث تختزل الإجراءات والتحرك الدبلوماسي تجاه المنطقة إلا في الجانب العسكري وهو ما ينطوي على قصور نظر من جانب صانع القرار الجزائري ، فصحيح أن مجريات الأمور في المنطقة تتطلب أحيانا العمل العسكري البحت لكن الرهان على هذا العامل قد لا يكون مفيدا وصالحا لكل الأحوال .

فلمواكبة التحولات الإستراتيجية التي مست المنطقة الساحلية الصحراوية يصبح من المهم معرفة التغيرات التي مست مفهوم الأمن حيث ينبغي وضع خطة مدروسة لكيفية التعامل مع كل مشاكل المنطقة ومواجهتها حتى قبل حدوثها من خلال تأمين مظاهر الأمن الإنساني الذي أقرته الأمم المتحدة الذي يعتبر تغييبه من أهم مصادر المشاكل التي تعاني منها المنطقة، وتنتقل هذه التهديدات بسهولة وسرعة نحو الدول المجاورة والتي من بينها الجزائر طبعا.

إن غياب رؤية واضحة لطبيعة الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى يعود أساسا لعدم إدراك صانع القرار أن التنمية هي مفتاح الأمن والاستقرار كأحد ملامح الأمن الإنساني.

من خلال كل ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- إن بروز مفهوم الأمن الإنساني الذي وضح خطوطه العريضة تقرير التنمية البشرية لعام 1994 جاء كاستجابة للعديد من التحولات العالمية لاسيما انتشار الصراعات الداخلية وما نتج عنها من ضحايا في صفوف

المدنيين، وكذا لعولمة بعض المشاكل مثل البيئة، الأمراض، الفقر...، حيث أصبح العالم يواجه منذ سنوات عديدة أنماطا جديدة من التهديدات (البعض ليس بجديد لكن تفاقمت حدته) والتحديات تتجاوز إطار الدولة وغير عسكرية في أغلبها وحتى إن مست الجانب العسكري فإنه يتعذر معالجتها بالوسائل التقليدية ومنها انتشار الفقر والأمراض والأوبئة(كالايدز والملاريا)، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الإرهاب العابر للحدود والتلوث البيئي.

وهذه كلها ملامح التركيبة الأمنية الجديدة التي يعد تقرير الأمم المتحدة لعام 1994 مرجعية مفهومية لها في هذا المجال .

– إن العقيدة الإستراتيجية للأمن القومي الجزائري لم تصل بعد لتجاوز العقلية التقليدية والتي مفادها الاستعمال المفرط للقوة العسكرية الخالصة في جميع القضايا والمشاكل التي يمكن أن تمس الأمن الجزائري خصوصا لتلك التهديدات القادمة من العمق الإفريقي والتي معالجتها في الغالب تتطلب الجمع بين الوسائل الصلبة واللينة،أو العصا والجزرة في المنطقة التي يمكن أن تكون أفضل سياسة قد تمارسها الجزائر للحفاظ على الأمن الإقليمي الذي يعني بالضرورة أمن الجزائر بصورة استباقية وبصفة أكثر براغماتية، ومن الممكن الإشارة إلى وجود نوع من ملامح هذا التغيير والذي عرفت فيه البلاد نوع من تفعيل العامل الدبلوماسي منذ مجي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والتي توجت بتعزيز الوساطة الجزائرية في قضية الطوارق

– يبدو أن العمل الجماعي المشترك في إطار التنسيق الإقليمي هو كفيل بمعالجة مختلف المخاطر والتهديدات التي تعاني منها المنطقة خصوصا أن معظم المشاكل هي ذات أساس اقتصادي مرتبطة بشكل كبير بعجز الدول عن أداء وظائفها بالشكل الصحيح من خلال إشباع رغبات الأفراد وضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والتي يؤدي فقدانها في الغالب إلى ردود فعل عنيفة تتجاوز حدود الدولة الواحدة، كما أن وجود السخط لدى السكان لانعدام شروط الحياة الضرورية خصوصا في مناطق الحدود البعيدة يدفع هؤلاء لتوفير احتياجاتهم بكل الطرق بما فيها غير الشرعية إلى حد التناقض والتصادم مع السلطات المركزية لدول المنطقة بشكل واسع هذا من جهة، من جهة أخرى فغياب إستراتيجية جماعية لتدعيم ضعف الدولة لجعلها أكثر فاعلية في المنطقة فتح الباب واسعا أمام التزاحم الأجنبي في المنطقة تحت مسميات مختلفة ما يزيد الأمور تعقيدا وخطورة على الأمن الجزائري ودول شمال إفريقيا عموما.

– إن عدم إهتمام الجزائر بالمنطقة بالشكل الكافي يفسح المجال أمام قوى محلية وأجنبية للعب بمشاكل المنطقة وتوظيفها نظرا لأن المنطقة الساحلية الصحراوية تعاظمت مكانتها استراتيجيا لدى الغرب لاحتوائها على

احتياطيات ضخمة من الموارد الأولية والطاقوية خصوصا من النفط واليورانيوم، فالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين أضحت تستعمل كل المبررات لوضع موطئ قدم لها في المنطقة لاستغلال هذه الثورات المتاحة بأبخس الأثمان .

– إن الحراك الدولي وتجاذبات القوى الكبرى في المنطقة الساحلية الصحراوية يضع الأمن الجزائري والأمن الإقليمي على المحك، حيث من المتوقع أن تشهد المنطقة تغييرات مهمة قد تمس البناء الأمني والاقتصادي وحتى السكاني ما لم تبادر الدول المتاخمة والمعنية بمجريات الأمور هناك إلى التنسيق ووضع استراتيجيات وخطط عمل جماعية كفيلة بتأمين مصادر الأمن والاستقرار انطلاقا من ضمان الأمن الإنساني بكل أبعاده الحقيقية.

– بالنظر إلى المعطيات الحالية، فإن منطقة الساحل الإفريقي مرشحة لاستقطاب أكبر لنشاطات جماعات الجريمة المنظمة، و هذا تبعا لأسباب التي ذكرناها في المحاور السابقة.

وحتى الآليات الإقليمية والدولية، تبقى غير كافية لمواجهة الظاهرة، كما أن هاته الآليات ركزت بصفة أكبر على الجانب الأمني فقط، دون البحث عن الأسباب الحقيقية والجوهرية المؤدية لمظاهر الانفلات المختلفة والتي هي بالأساس تتمثل في ضعف البني التحتية الداخلية لدول منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وعجز أنظمتها السياسية عن تحقيق شروط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

وبالتالي فإن أي رغبة حقيقية في التصدي لمظاهر الانفلات الأمني في المنطقة يستوجب وضع خط عمل ترتكز على النقاد التالية:

– بلورة آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من أجل القضاء على الفقر، المجاعة الأوبئة، والتهميش السياسي، وبناء آليات فعالة للحكم الراشد.

– تنمية العلاقات الاقتصادية داخل المنطقة والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار المشترك .

– الاعتماد أكثر على آليات العمل الإقليمي والتنسيق المتعدد الأطراف بين الفواعل المعنية بعملية السلم والأمن في المنطقة الساحلية الصحراوية التي من شأنها الحصول على التمويل الكافي لتنفيذ مشاريع اقتصادية كبرى في المنطقة.

– توسيع شبكة التشاور والتنسيق مع المنتظمات الإقليمية العالمية الأخرى كمنظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها خصوصا تلك ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاضطلاع أكبر بمشاكل المنطقة المختلفة.

- إشراك منظمات المجتمع المدني في المنطقة في عملية الأقلمة وتقريب الشعوب من بعضها البعض وإبراز أهمية العمل المشترك للرأي العام ، ولا يكون ذلك إلا بتسهيل حركة السلع والأفراد عبر الحدود لضمان حد أدنى من الخدمات والسلع في كامل المناطق خصوصا تلك البعيدة والمعزولة عن التجمعات السكانية الكبرى.

- ضرورة اضطلاع الجزائر ودول شمال إفريقيا بدور القائد الإقليمي الذي من شأنه أن يراقب تطورات الأمور في المنطقة و المساهمة في حل مشاكلها بعيدا عن أي تدخل خارجي، ولا يكون ذلك إلا بوجود إرادة سياسية واعية تدرك ترك أن تهميش العمق الإفريقي قد يعرض الجزائر لانكشاف استراتيجي يضر بأمنها وأمن المنطقة ككل .

الملاحق

ACCORD D'ALGER POUR LA RESTAURATION DE LA PAIX, DE LA SECURITE ET DU DEVELOPPEMENT DANS LA REGION DE KIDAL

- Réaffirmant notre attachement à la troisième République du Mali ;
- Réaffirmant également notre attachement au respect de l'intégrité territoriale et de l'unité nationale ;
- Soucieux de préserver la paix, la stabilité et la sécurité dans notre pays et de se consacrer aux tâches de développement socio-économique des régions du Nord dont celle de Kidal ;
- Désireux de promouvoir une dynamique à même de résorber les retards auxquels fait face la région de Kidal dans les domaines social et économique ;
- Soulignant la nécessité de promouvoir la diversité culturelle du Mali en tenant compte des spécificités des Régions du Nord ;
- Rappelant les acquis du pacte national d'avril 1992 qui a reconnu la spécificité du Nord du Mali, la nécessité, pour ce faire d'une prise en charge des affaires locales par les populations de chaque région, leur association à la gestion nationale et l'institution d'un processus économique d'assistance et de développement avec l'apport des partenaires étrangers ;
- Compte tenu de l'état de dénuement de la région de Kidal entièrement désertique, vu son enclavement et son manque flagrant en infrastructures nécessaires à son développement et vu la dépendance des populations de cette région de l'élevage ;
- Convaincu qu'il ne peut y avoir un développement durable sans la mobilisation de toutes les ressources humaines et la valorisation des potentialités locales ;
- Tenant compte de l'interdépendance entre le développement, la sécurité et la stabilité ;

[1] نص اتفاقية الجزائر حويلية 2006 بين الحكومة المالية وفصيل التحالف الديمقراطي ل 23 ماي 2006 من اجل التغيير
(www.marafea.org/paper.php? Source= akbar§mlf=copy § sid=1733) (11/11/2009)

This document was created using
SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at
www.SolidDocuments.com

- Vu l'engagement du gouvernement à trouver une solution politique durable voire définitive à cette situation de crise, les mesures ci-dessous seront prises pour la région de Kidal :

I. Pour une meilleure participation au processus décisionnel

1. Création d'un conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

2. Ses membres sont désignés de manière consensuelle par les deux parties et le facilitateur.

3. Le conseil régional provisoire de coordination et de suivi est désigné pour un an, par arrêté du Ministre de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales.

4. A l'issue de sa mission, ses prérogatives seront assumées par l'Assemblée régionale.

5. Ses compétences :

Il est consulté par le Département de tutelle à l'élaboration des projets de loi et textes touchant les spécificités de la région de Kidal.

Il participe à la promotion de la bonne gouvernance politique en aidant à une meilleure utilisation des compétences locales et régionales dans les rouages de l'Etat.

Il est chargé d'appuyer l'Assemblée régionale dans l'exercice de ses compétences, en matières :

- D'actions de coopération avec les bailleurs de fonds dans le cadre du développement économique, social et culturel de la région, conformément à l'article 32 du Pacte National.

- De tous les aspects de la sécurité de la région, conformément aux alinéas C et D de l'article 15 du Pacte National.

- Budgétaire pour la région, conformément à l'article 33 du Pacte National.

Il est chargé d'aider, de concert avec les autorités administratives et politiques, à la préservation d'un bon climat social par les canaux traditionnels de dialogue et de concertation.

Il est consulté pour tous les aspects de médiation et de développement spécifiques et contribue à éclairer l'administration dans la préservation de l'harmonie et la cohésion sociale de la région.

II. <u>Développement économique, social et culturel</u>

1- Organisation d'un Forum à Kidal sur le développement en vue de la création d'un fonds spécial d'investissement pour mettre en œuvre un programme de développement économique, social et culturel. Ce programme couvrira les activités telles que l'élevage, l'hydraulique, le transport, la communication, la santé, l'éducation, la culture, l'artisanat et l'exploitation des ressources naturelles ;

2- Accélération du processus de transfert des compétences aux collectivités locales ;

3- Dans le domaine de l'emploi, créer des petites et moyennes entreprises, octroyer des crédits et former les bénéficiaires dans les domaines de la gestion ;

4- Définition et coordination des échanges entre régions des pays voisins dans le cadre transfrontalier conformément aux accords bilatéraux signés avec ces pays ;

5- Instauration d'un système de santé adapté au mode de vie des populations nomades ;

6- Exécution d'un programme durable pour l'accès à l'eau potable au niveau de toute la région et notamment les localités importantes ;

7- Dans les domaines de l'équipement et de la communication :

- Désenclavement de la région par le bitumage des axes routiers principaux : de Kidal vers Gao, Menaka et l'Algérie ;

- réalisation de l'aérodrome de Kidal ;

- réhabilitation de l'aérodrome de Tessalit ;

- électrification des chefs lieux des cercles et des communes ;

- une couverture de communication téléphonique au niveau des chefs lieux des cercles et des communes ;

- mise en place d'une radio régionale et d'un relais de télévision nationale afin de promouvoir les valeurs culturelles de la région et rendre une image plus positive des populations de la région et la formation des techniciens en audio-visuel et prévoir une heure d'antenne par jour pour la région dans les programmes de la radio et de la télévision nationale.

8- Encourager les programmes de recherche et d'exploration des ressources naturelles ;

9- Mise en place d'un système éducatif adapté à nos valeurs sociales, culturelles et religieuses et octroi de bourses à l'étranger pour les bacheliers les plus méritants de la région de Kidal ;

10- Mise en place d'un programme spécial en direction des diplômés en langue arabe dans le cadre d'un recyclage et d'une spécialisation ;

11- Reconduction pour une durée de dix (10) ans du régime préférentiel fiscal défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali en vue d'attirer et d'encourager l'investissement.

III. Prise en charge des préoccupations sécuritaires immédiates

1- Mise en place du conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

2- Poursuite du processus de délocalisation des casernes militaires dans les zones urbaines conformément aux dispositions du Pacte National ;

3- Retour, sous l'égide du facilitateur, de toutes les armes et munitions ainsi que tous autres matériels enlevés depuis les attaques du 23 mai 2006 de Kidal, Menaka et Tessalit selon les modalités arrêtées dans le présent accord ;

Unités spéciales de sécurité

4- Création en dehors des zones urbaines de Kidal d'unités spéciales de sécurité, rattachées au commandement de la zone militaire et composées essentiellement d'éléments issus des régions nomades, dans les proportions assurant l'exécution efficace des missions des Unités Spéciales de Sécurité.

L'acte de création de ces unités déterminera leur nombre, leur tableau d'effectif et de dotation, leur implantation et leurs caractéristiques.

Elles seront chargées notamment des missions suivantes :

- Protection et gardiennage des édifices publics.
- Protection des personnalités.
- Reconnaissance et de patrouilles.
- Assistance à la police judiciaire.
- Intervention.
- Toutes autres missions qui seront définies dans l'acte de création.

Elles agiront de manière coordonnée et en complémentarité avec les forces de sécurité nationales.

Elles relèvent organiquement du commandement de la zone militaire.

Elles sont placées, pour emploi, sous l'autorité du Gouverneur de la région.

Elles sont rattachées aux unités de la Garde nationale.

Elles sont commandées par un commandement opérationnel des unités spéciales dont le commandant sera issu des personnels visés aux Chapitre III, Point 5 et dont le second proviendra des autres corps des forces armées et de sécurité nationales. Le commandant opérationnel des unités spéciales dépend hiérarchiquement de l'Etat major de la Garde Nationale.

Les officiers issus du personnel visés dans le chapitre III, point 5 peuvent servir éventuellement dans les unités spéciales. Toutefois, lorsque l'unité est commandée par un officier issu des personnels visés dans le chapitre III, point 5, son second proviendra des autres corps des forces armées ou de sécurité nationale et vice versa.

Leurs besoins en personnel seront complétés à partir des autres corps de défense et de sécurité nationale.

Ces unités et leur commandement opérationnel seront dotées en personnel et en moyens conformément au tableau des effectifs et de dotation, arrêté par voie d'arrêté de l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité après avis du Comité de suivi.

Elles disposent d'une structure spécialisée chargée de l'action sociale au profit de leurs personnels.

A la date qui sera fixée par le Ministre de la Sécurité Intérieure, sur proposition du groupe technique de sécurité et après avis du comité de suivi, les personnels devant servir au sein de ces unités entreront en formation pour être préparés aux missions assignées à ces unités. Les programmes de formation seront établis par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi.

Le lieu de formation sera déterminé par l'autorité dûment habilitée, sur proposition du groupe technique de sécurité, après avis du Comité de suivi. Il servira également de lieu de cantonnement du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5. Il est placé sous la supervision du groupe technique de sécurité.

L'opération de restitution des armes, des munitions et autres matériels enlevés se fera dans le lieu du cantonnement, à l'admission du personnel visé dans le chapitre III, points 4 et 5, et de manière simultanée avec la régularisation de la situation socio-professionnelle du personnel cantonné.

5- Gestion avec discernement des officiers, sous officiers et hommes de rang, qui ont quitté leurs unités d'origine pendant les événements du 23 mai 2006, en les intégrant si besoin dans les unités spéciales de sécurité en mettant à contribution la structure spécialisée visée plus haut pour faciliter la régularisation de leurs situations administratives, financières et de carrière, ainsi que leur participation aux opérations de maintien de la paix.

6- Renforcement de la participation effective des cadres issus de la région dans les différents rouages de l'Etat conformément à l'esprit d'équité prôné par le Pacte National.

7- Création d'un fonds de développement et de réinsertion socio-économique des populations civiles, notamment les jeunes touchés par les évènements du 23 mai 2006 sans exclusion de tous les autres jeunes de la région de Kidal, sous le contrôle du conseil régional provisoire de coordination et de suivi. Le conseil sera en outre largement consulté sur le choix du gestionnaire de ce fonds ;

8- Prise en compte du retard de Kidal dans l'élaboration et l'exécution du budget national ;

9- Création des centres de formations professionnelles avec des mesures d'accompagnement.

IV. Mécanisme de suivi

1. Le suivi sera assuré par un Comité qui veillera à la mise en œuvre des mesures ci-dessus énumérées. Il sera composé des représentants du Gouvernement, du conseil régional provisoire de coordination et de suivi, une fois créé, et du facilitateur.

2. Il sera mis en place par un arrêté du Ministre chargé de l'Administration Territoriale et des Collectivités Locales qui en mentionnera la composition, les modalités de fonctionnement et son champs de compétence territoriale, sachant que chacune des parties y sera représentée par trois membres et que son siège sera établi à Kidal.

3. Le Comité de suivi établira des rapports périodiques sur l'application de l'accord et procèdera à une évaluation complète de sa mise en œuvre une année après sa signature, et peut recommander toute mesure de nature à adapter cette mise en œuvre aux réalités du terrain.

4. Le Comité de suivi adopte son propre règlement intérieur et créera en son sein, chaque fois que de besoin, des groupes techniques dont celui de sécurité.

V. Mesures prioritaires

1- Insertion au journal officiel de la République du Mali du présent accord après sa signature.

2- Arrêté ministériel portant création du Comité de suivi après signature de l'accord.

3- Signature et remise au Comité de suivi, dès la publication de l'accord, de l'arrêté ministériel portant création à Kidal, composition, missions et fonctionnement du Conseil régional provisoire de coordination et de suivi.

4- Libération de toutes les personnes détenues à la suite des événements du 23 mai 2006.

5- Installation, par le Comité de suivi, du groupe technique de sécurité qui sera chargé, selon les dispositions portant création du Comité de suivi, de :

- Mettre en œuvre les points 2, 3, 4, et 5 du chapitre III de l'accord relatifs respectivement à la délocalisation des casernes, le retour des armes, munitions et autres matériels enlevés depuis le 23 mai 2006, les unités spéciales de sécurité et la gestion des personnels.

- Faciliter la mise en œuvre du retour du dispositif militaire et sécuritaire déployé dans la région, à son niveau antérieur au 23 mai 2006.

- Proposer les mesures appropriées pour une meilleure utilisation des compétences de la région dans les institutions de sécurité et de défense du Mali.

- Dans le cadre du plan de recrutement et de formation des jeunes de la région, élaborer un programme pouvant les préparer à servir, dans des proportions en adéquation avec les besoins opérationnels, dans les unités spéciales de sécurité, les corps de la garde nationale, de la gendarmerie, de la police, de la douane et des eaux et forêts.

6- Promulgation de la loi prorogeant de dix (10) ans le régime préférentiel fiscal et incitatif défini par le Pacte National pour les régions du Nord du Mali.

7- Mise en place du fonds de développement et de réinsertion prévu par le chapitre III point 7.

8- Organisation du Forum de Kidal sur le développement dans les trois (03) mois suivant la signature de l'accord.

VI. Dispositions finales

Le présent accord est établi en trois originaux en langue française signés par chacune des deux parties et du facilitateur. Un exemplaire original sera conservé par chacun des signataires.

Le présent accord sera inséré au journal officiel de la République du Mali.

Fait à Alger, le 4 juillet 2006

Pour le Gouvernement
de la République du Mali

Gal. Kafougouna KONE
Ministre de l'Administration
Territoriale et des Collectivités Locales

Pour l'Alliance Démocratique
du 23 mai 2006 pour le Changement

Ahmada Ag BIBI

Pour le facilitateur

SE Abdelkrim GHERAIEB
Ambassadeur de la République Algérienne Démocratique et Populaire

This document was created using
SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at
www.SolidDocuments.com

المراجع

اللغة العربية

I – الكتب

1) بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر،المكتبة العصرية)،2005.

2) جلال شوق، مترجما، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي (الكويت:عالم المعرفة)، 1978.

3) قصير احمد، مترجما، أوروبا والتخلف في إفريقيا، (الكويت، عالم المعرفة)، 1998.

4) نعمة كاظم هاشم ، مترجما ،الحكم والسياسة في إفريقيا ،(ليبيا،أكاديمية الدراسات العليا) ،2004.

II– الصحف والمذكرات غير المنشورة والملتقيات

1) المصدق حسن، الاسم السري للعبودية ذراع التدخل والاحتلال والنهب والهيمنة .افريكوم ،العرب الأسبوعي 24 ماي 2008.

2) النهار الجديد، 27 أفريل 2009.

3) بليدي صابر ،استعمار في إهاب مقاومة الإرهاب حرب أمريكا لتطويع إفريقيا " أفريكوم"،العرب العالمية، 27 نوفمبر 2007.

4) دندان عبد القادر،الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير1991-2006(مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلاقات الدولية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2008)

5) عشوي علي ،سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،1997)

6) غمراسة بوعلام ، الجزائر تتوسط مجددا لإنهاء الأزمة بين مالي والطوارق ،وزير الخارجية الجزائري يسعى لإقناع الطرفين العودة إلى اتفاق 2006 ،الشرق الأوسط 18 أكتوبر 2007 .

7) سعادة إبراهيم، الجزائر والأمن الإقليمي، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر.

8) محمد مالكي ،نحو رؤية إستراتيجية للعلاقات المغاربية – الافريقية ،(ورقة بحث قدمت في الندوة السنوية السابعة ، المغرب العربي في مفترق الشراكات حول: التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته ، مركز جامعة الدول العربية ، تونس ، 15 افريل 2008)

مواقع الانترنت

9) مركز أنباء الأمم المتحدة، زيادة أعداد اللاجئين حول العالم عشرة ملايين لاجئ

10) (2009/08/23) (http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=7465

اللغة الأجنبية (الانجليزية والفرنسية)

Books/ livres :

1) Emmanuel Grégoire, Jean Schmitz(eds) ,"Afrique noire et monde arabe :continuities et ruptures", (ex-Ors tom, (Institut de recherche pour le développement,2000)

2) Engel Ulf and Olsen Gorm Rye, "Africa and the North Between globalization and marginalization "(London, Rutledge, 2005) .

3) Rabasa Angel (eds)," Ungoverned territories: understanding and reducing terrorism risks", (United States, RAND Corporation, 2007).

4) Patrick Chabal.Ulf Engel. Anna-Maria Gentili(eds), "Is Violence Inevitable in Africa?" , (BRILL LEIDEN • BOSTON 2005).

Periodicals/ working papers :

5) Abrahamsen Rita and Williams Michael C., "Securing the City: Private Security Companies and Non-State Authority in Global Governance", *International Relations*, 2007

6) Archer Toby & Tihomir Popovic, "The Trans-Saharan Counter-Terrorism Initiative the US War on Terrorism in Northwest Africa", (FIIA Report 16/2007) Finland, the Finnish Institute of International Affairs, 2007.
(http://se2.isn.ch/serviceengine/Files/ESDP/32043/ipublicationdocument_singledocument/B81B5003-F6D5-4351-8929-28FA05ECC754/en/16_TransSaharanCounterTerrorism.pdf) (27/10/2009)

7) Arezki Daoud, "should north Africa brace for more terror attacks? " , *the North Africa journal*: February 26, 2007, ANALYSIS: Risk Analysis.

8) Altman Dennis, "AIDS and Security", *International Relations* 2003.

9) Baduel Pierre Robert, " Le territoire d'État entre imposition et subversion : exemples saharo-sahéliens ", *Cultures & Conflits*, 21-22, printemps-été 1996, pp.41-74

10) Barnes Sandra T., "Global Flows: Terror, Oil, and Strategic Philanthropy", *African Studies Review*, Volume 48, Number 1 (April 2005), pp. 1–23.

11) Bernus Edmond," Le Sahel oublié", *Revue Tiers Monde*, Année 1993, Volume 34, Numéro 134, p 305 - 326 ، (2000).

12) Bernus Edmond,"Montagnes touarègues : Entre Maghreb et Soudan : "le fuseau touareg"",*Revue de Géographie Alpine*, , Vol 79, Numéro 1,p. 117-130 , Année 1991

13) Berschinski Robert g.," africom's dilemma: the "global war on terrorism, and the future of us. Security policy in Africa", *Strategic Studies Institute (SSI)*, November 2007.

14) Benattar Abdenour," la sécurité nationale algérienne dans les années 90: entre la méditerranée et le Sahara", *The Maghreb Review*, Vol18, 3-4, 1993.

15) Benedikt Franke," Enabling a Continent to Help Itself: U.S. Military Capacity Building and Africa's Emerging Security Architecture", center for contemporary conflict, January 2007. (http://www.gees.org/documentos/Documen-01965.pdf) (27/10/2009)

16) Bratton Michael and Eric C. C. Chang, "State Building and Democratization in Sub-Saharan Africa Forwards, Backwards, or Together?", *Comparative Political Studies* ,Volume 39 Number 9,November 2006,P1059-1083.

17) Botha Pierre, "United States Counter-Terrorism Programmes in Africa: An Overview", (South Africa, the African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD)). (http://www.nps.edu/Academics/centers/ccc/publications/OnlineJournal/2007/Jan/piomboJan07.pdf) (27/10/2009)

18) Chapter ten, Sub-Saharan Africa: Progress or Drift? *Institute for national strategic studies*, 1999. (http://www.encyclopedia.com/doc/1G1-126790926.html**)** (27/10/2009)

19) Chouala Yves Alexandre, " Puissance, résolution des conflits et sécurité collective à l'ère de l'Union africaine. Théorie et pratique", *Annuaire Français de Relations Internationales*, volume VI 2005.

20) Cilliers Jakkie, "L'Afrique et le terrorisme", *Afrique contemporaine*, Printemps 2004.

21) De Haas Hein," The myth of invasion Irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union", (oxford: IMI research report, October 2007). (http://www.imi.ox.ac.uk/pdfs/Irregular%20migration%20from%20West%20Africa%20-%20Hein%20de%20Haas.pdf) (27/10/2009)

22) Deycard Frédéric," Le Niger entre deux feux. La nouvelle rébellion touarègue face à Niamey", *Politique africaine* n°, 108, décembre 2007.

23) Ellis Stephen; Mac Gaffey Janet, "Le commerce international informel en Afrique sub-saharienne", *Cahiers d'Études africaines*, Année 1997, Volume 37, Numéro 145, p. 11 – 37.

24) Favarel Gilles -Garrigues, "La criminalité organisée transnationale: un concept à enterrer?", *L'Economie Politique* n° 15, 2002.

25) Felício Tania, "Multilevel Security Governance: Reinventing Multilateralism through Multiregionalism", *human security journal*, Volume 5, winter 2007.

26) Fitzgibbon Kathleen," modern-day slavery? The scope of trafficking in persons in Africa", *African Security Review* 12(1), 2003.

27) Floyd Rita, "Human Security and the Copenhagen School's Securitization Approach: Conceptualizing Human Security as a Securitizing Move", *human security journal*, Volume 5, winter 2007.

28) Galy M. "Nouvelles visions des conflits", *Revue Internationale ET stratégique* 2001/3, n° 43, p. 121-128.

29) Glickman Harvey, "Africa in the War on Terrorism", *Journal of Asian and African Studies*, 2003.

30) Goussault Yves, Les frontières contestées du politique et du religieux dans le Tiers Monde, *Revue Tiers Monde*, Année 1990, Volume 31, Numéro 123, p. 485 – 497.

31) Hardyand Ferdaous Bouhlel, "Crises touarègues au Niger et au Mali", Ifri Programme Afrique subsaharienne, Janvier 2008. (http://www.ifri.org/files/Afrique/Sem_crisestouaregues_FR.pdf) (27/10/2009).

31) Hans Günter Brauch, "Threats, Challenges, Vulnerabilities and Risks in Environmental and Human Security " Studies of the University: Research Counsel, Education'Publication, Series of UNU-EHS . 1/2005.

32) Herbert M. Howe," Ambiguous Order: Military Forces in African States", (USA, Lynne Rienner, 2001). (http://findarticles/.Com/p/articles/mi_m0IBR/is_4_31/ai_82064222/) (27/10/2009)

33) Heinbecker Paul, la sécurité humaine: enjeux inéluctables, *Revue militaire canadienne*, Printemps 2000.

34) Hentz James J.,"International Relations Theory, Communitarianism, and U.S. Grand Strategy: Whither Africa? ", *American Behavioral Scientist*, 2005.

35) Herschel I," Swords or plowshares, a theory of the Security of claims to property", *journal of political economy*, 95, vol 103.1994

36) Hunt Emily, "Islamist Terrorism in Northwestern Africa A 'Thorn in the Neck' of the United States?", *Policy Focus*, February 2007.

37) Isike Christopher (eds), "The United States Africa Command: Enhancing American security or fostering African development?", *African Security Review* 17.1, (2008).

38) I Zartman," Sub-Saharan Africa: Implosion or Take-off?" , *politique étrangère* 2008/5-2008/3, Hors série, p. 93-108.

39) John Akokpari, "The Political Economy of Human Insecurity in Sub-Saharan Africa", institute of developing japan external trade organization, 2007.
(http://www.ide.go.jp/Japanese/Info/Profile/Nenpo/pdf/19_05shou.pdf) (30/10/2009)

40) Kandji1Sergine Tacko, Verchot Louis," Mackensen Jens, Climate Change and Variability in the Sahel Region: Impacts and Adaptation Strategies in the Agricultural Sector", World Agro forestry Centre (ICRAF), 2006.
(http://www.unep.org/Themes/Freshwater/Documents/pdf/ClimateChangeSahelCombine.pdf)
(27/10/2009)

41) Keenan Jeremy, "the Banana Theory of Terrorism: Alternative Truths and the Collapse of the 'Second' (Saharan) Front in the War on Terror", *Journal of Contemporary African Studies*, 25, 1, Jan. 2007.

42) Keenan Jeremy, "Uranium Goes Critical in Niger: Tuareg Rebellions Threaten Sahelian Conflagration", *Review of African Political Economy*, 449 — 466,2007

43) Kohnert Dirk, "African Migration to Europe: Obscured Responsibilities and Common Misconceptions", GIGA German Institute of Global and Area Studies, Germany, 2007.
(http://www.giga-hamburg.de/dl/download.php?d=/content/publikationen/pdf/wp49_kohnert.pdf)
(27/10/2009)

44) Konseiga Adama," Regionalism in West Africa: Do Polar Countries Reap the Benefits? A Role for Migration", Center for Development Research (ZEF) and IZA Bonn, March 2005.
(http://ideas.repec.org/p/iza/izadps/dp1516.html**)** (27/10/2009)

45) Klute Georg," Hostilités et alliances. Archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali", *Cahiers d'Études africaines*, , Vol 35, Numéro 137,PP 55 – 71, Année 1995

46) Krahmann Elke, "Security: Collective Good or Commodity? ", *European Journal of International Relations* , 2008.
Lange hove Luk Van," Regionalizing Human Security in Africa", UNU-CRIS Occasional Papers,2004, (http://www.ucl.ac.uk/library/accs0207.shtml) (27/10/2009)

47) Lecocq Baz and Schrijver Paul, "The War on Terror in a Haze of Dust: Potholes and Pitfalls on the Saharan Front", *Journal of Contemporary African Studies*, 25, 1, Jan. 2007

48) Li Quan and Schaub Drew, "Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time-Series Analysis", *Journal of Conflict Resolution*, 2004.

49) Murshed Syed Mansoob, "The conflict-growth nexus and the poverty of nations", *economic &social affairs* ,DESA Working Paper No. 43, June 2007.

50) Murshed, s. M. And tadjoeddin m. Z," reappraising the greed and grievance explanations for violent internal conflict", microcon research working paper 2, 2007.
(http://www.microconflict.eu/publications/RWP2_MM_ZT.pdf) (27/10/2009)

51) M Herbert. Howe ,"Ambiguous Order: Military Forces in African States" , (USA, Lynne Rienner,2001) (http://www.conflits.org/index983.html) (30/10/2009)

52) Modibo Keita, "La résolution du conflit touareg au Mali et au Niger", note de recherche du GRIPCI, n°10 *Chaire Raoul-dandurand en études stratégiques et diplomatiques*, Juillet 2002.

53) Mair Stefan, "terrorism and Africa On the danger of further attacks in sub-Saharan Africa", *African Security Review* 12(1), 2003.

54) Marie Amat-Roze Jeanne-, "L'infection à VIH/sida en Afrique subsaharienne, propos géographiques", *Hérodote, n° 111, La Découverte*, 4e trimestre, 2003.

55) N. Khaled (eds), "profils des migrants subsahariens en situation irrégulière en Algérie", rapport intermediaire de recherche, CISP – Algérie.
(http://www.ciddef-dz.com/pdf/revues/revue-14/profil-migrants-subsahariens.pdf) (27/10/2009)

56) Raeymaekers Timothy, "collapse or order? Questioning state collapse in Africa", conflict research group, working paper N° 1, May 2005. (http://ideas.repec.org/p/hic/wpaper/10.html) (27/10/2009)

57) Rice Susan E. (eds)," Poverty and Civil War: What Policymakers Need to Know", The Brookings Institution, December 2006.
(http://www.brookings.edu/views/papers/rice/poverty_civilwar.pdf) (27/10/2009)

58) Rojas aravena Francisco, "Human security: emerging concept of security in the twenty-first century", *Human security*, 2002

59) P Hugon., "L'économie des conflits en Afrique", *Revue internationale et stratégique*, n° 43, p 152-169, 3 /2001

60) Patel Leila and Wilson Theresa, "Civic Service in Sub-Saharan Africa", *Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly*, 2004.

61) Patrick Stewart, "Weak States and Global Threats: Fact or Fiction? ", *The Washington quarterly*, spring 2006.

62) Paul Azam Jean, "Looting and Conflict between Ethno regional Groups: Lessons for State Formation in Africa", *Journal of Conflict Resolution*, 2002.

63) Perez Pascale ET Laniel Laurent," Croissance et... croissance de l'économie du cannabis en Afrique subsaharienne (1980-2000)", *Hérodote, n° 112, La Découverte*, 1er trimestre, 2004.

64) Pettman Ralph, "Human Security as Global Security: Reconceptualising Strategic Studies", *Cambridge Review of International Affairs*, Volume 18, Number 1, April 2005.

65) Ploch Lauren," Africa Command: U.S. Strategic Interests and the Role of the U.S. Military in Africa", congressional research services, October 2009.
(http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/RL34003.pdf) (27/10/2009)

66) Pondi J.-E, "La coopération franco-africaine vue d'Afrique", *Revue Internationale et stratégique*, n° 45, 1/2002

67) Posner Daniel N.," Regime Change and Ethnic Cleavages in Africa", *Comparative Political Studies*, Volume 40 Number 11, 1302-1327, November 2007.
Pringle Robert, "Democratization in Mali Putting History to Work, United States institute of peace", October 2006. (http://www.usip.org/resources/democratization-mali-putting-history-work**)** (27/10/2009)

68) Smith Steve, the Concept of Security before and After September 11, (Singapore, Institute of Defence and Strategic Studies MAY 2002).

(http://www.isn.ethz.ch/isn/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0C54E3B3-1E9C-BE1E-2C24-A6A8C7060233&lng=en&id=27234) (27/10/2009)

69) Sorensen Georg, "After the Security Dilemma: The Challenges of Insecurity in Weak States and the Dilemma of Liberal Values ",Security *Dialogue*, 2007.
Sudha Venu Meno, "Human security: Concept and practice", ICFAI Business School, Ahmadabad, 31 March 2007. (http://mpra.ub.uni-muenchen.de/view/year/2007.html) (27/10/2009)

70) Stott noel,"Armed non-state actors in Africa and the ban on anti-personnel landmines", *African Security Review* 13(3), 2004.

71) Sturman Kathryn, "the au plan on terrorism Joining the global war or leading an African battle?", *African Security Review* 11(4), 2002.
Taylor mark, "security, development and economies of conflict: problems and responses", fafo ais, oslo 2003. (http://www.fafo.no/pub/rapp/715/index.htm) (27/10/2009)

72) Tor A. Benjaminsen, "Does Supply-Induced Scarcity Drive Violent Conflicts in the African Sahel?", The Case of the Tuareg Rebellion in Northern Mali", *Journal of Peace Research*, vol 45, number 6, november 2008.

73) Tusicisny Andrej," Security Communities and Their Values: Taking Masses Seriously", *International Political Science Review*, 2007.

74) Van de Looy Judith," Africa and China: A Strategic Partnership?", ASC Working Paper 67/2006, *African Studies centre*, Leiden, The Netherlands.(http://afrika-studiecentrum.nl/Search/?query=mmem&Domain=ascleiden.nl&datastore=1&fields=&group1=www&start=30) (30/10/2009)

75) Wolfram Lacher," Actually Existing Security: The Political Economy of the Saharan Threat", *Security Dialogue*, 2008.

76) Wannenburg Gail," organized crime in West Africa", *African Security Review* 14(4) , 2005.

77) Zimmermann doron," the transformation of terrorism, "the new terrorism", impact scalability and the dynamic reciprocal threat perception", zurcher beitrage, 2004.
(http://www.ciaonet.org/coursepack/cp03/cp03g_07.pdf) (27/10/2009)

78) Zoubir Yahia H, "la politique étrangère américaine au Maghreb: Constances et adaptations", *Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient*, Vol. 1, No.1, juillet 2006.

Seminaries/ conferences

79) Brooks Nick, "Changement climatique sécheresse et pastoralisme au sahel", Note de discussion pour l'Initiative Mondiale sur le Pastoralisme Durable, Novembre 2006.
(http://community.eldis.org/txFileDownload/f.5994ce60/n.WISP_climate_change_fr.doc) (27/10/2009)

80) Czesław Mesjasz, "Security As An Analytical Concept", (Paper presented at the 5th Pan-European conference on International Relations, in The Hague, 9-11 September 2004)
(http://www.afes-press.de/pdf/Mesjasz_Economics_Security.pdf) (27/10/2009)

81) GTZ Drugs and Development Programme, "Drugs and Conflict", Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH, German Technical Cooperation, September 2003.
(http://www2.gtz.de/dokumente/bib/07-0470.pdf) (27/10/2009)

82) Regional conference on migration, "migrants in the transit countries: sharing responsibilities in management and protection", Istanbul, 30 September – 1st October 2004.
(http://www.compas.ox.ac.uk/fileadmin/files/pdfs/Non_WP_pdfs/Tranist_Migration_in_Europe__Koc_University_/9%20Transit%208%20Bredeloup_Sahara.pdf) (27/10/2009)

83) Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, "crime organise et migration clandestine de l'Afrique vers l'Europe", Juillet 2006.
(http://www.unodc.org/pdf/research/Migration_Africa_French.pdf) (27/10/2009)

84) Programme d'action régional sur la paix et la sécurité, sous-programme d'action sur la promotion de la coopération entre états sur la paix et la sécurité projet no. 1.2.2, " combattre la criminalité transnationale et le terrorisme", 19 Septembre 2006.
(http://www.cirgl.org/documents_fr/paix-securite/projet%20no11.pdf) (27/10/2009)

85) Schwimmer Walter," New patterns of irregular migration in Europe", (Seminar report, 12 and 13 November 2002, Centre National de la Recherche Scientifique (CNRS), France),
(http://www.coe.int/t/dg3/migration/Regional_Conferences/Athens_Proceedings_en.pdf) (27/10/2009)

86) Union africaine, "seconde réunion intergouvernementale de haut niveau sur la prévention et la lutte contre le terrorisme en Afrique", 13 – 14 octobre 2004 Alger, Algérie (http://www.africa-union.org/terrorism/Declaration%20Alger%20Rev2%20FRENCH%20Final%2022oct2004.pdf)
(27/10/2009)

87) Une étude réalisée pour le Forum des ministres des Affaires étrangères d'Afrique du Nord en 2009, "Changements climatiques et sécurité en Afrique", Oli Brown et Alec Crawford | Mars 2009 (http://www.iisd.org/pdf/2009/climate_change_security_africa_fr.pdf) (27/10/2009)

DOCTORAL DISSERTATIONS:

88) Belete Hailu Martha, Agriculture under the Doha Round and Food Security in Sub-Saharan Africa, (thesis on Master of Laws, University of the Western Cape, May 2005). (http://etd.uwc.ac.za/usrfiles/modules/etd/docs/etd_init_4082_1175070188.pdf) (27/10/2009)

89) Meyer Angela, l'intégration régionale et son influence sur la Structure, la sécurité et la stabilité d'états faibles L'exemple de quatre états centrafricains, (Doctorat de Science politique, Institut d'Etudes Politiques de Paris, École doctorale de sciences po, 13 décembre 2006). http://ecoledoctorale.sciences-po.fr/theses/theses_en_ligne/meyer_scpo_2006/Meyer_scpo_2006.pdf (27/10/2009)

Journaux

90) Bednik Anna, Bataille pour l'uranium au Niger, Le Monde Diplomatique, Juin 2008

91) Jenny C. Aker, Droughts, Grain Markets and Food Crisis in Niger, Washington Post, April 11, 2005.

INTERNET

- Hocine Malti, les guerres de bush pour le pétrole, (www.algeria-watch.com) (date d'accès: 21 mars 2008)